

بنك الكويت المركزي  
CENTRAL BANK OF KUWAIT



# التقرير الاقتصادي

لعام 2021



...the first of these is the fact that the ...

...the second of these is the fact that the ...

...the third of these is the fact that the ...

...the fourth of these is the fact that the ...

...the fifth of these is the fact that the ...

...the sixth of these is the fact that the ...

...the seventh of these is the fact that the ...

...the eighth of these is the fact that the ...

...the ninth of these is the fact that the ...

...the tenth of these is the fact that the ...

...the eleventh of these is the fact that the ...

...the twelfth of these is the fact that the ...

...the thirteenth of these is the fact that the ...

...the fourteenth of these is the fact that the ...

...the fifteenth of these is the fact that the ...

...the sixteenth of these is the fact that the ...

...the seventeenth of these is the fact that the ...

...the eighteenth of these is the fact that the ...

...the nineteenth of these is the fact that the ...

...the twentieth of these is the fact that the ...

---

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

---





حضرة صاحب السمو أمير البلاد

الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح

حفظه الله ورعاه





سمو ولي العهد

الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح  
حفظه الله





سمو رئيس مجلس الوزراء

الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح  
حفظه الله

# مجلس الإدارة

---







السيد/ باسل أحمد الهارون  
محافظ بنك الكويت المركزي  
رئيس مجلس الإدارة



السيد/ محمد مخلف العنزي  
وكيل الوزارة بالتكليف  
وزارة التجارة والصناعة  
عضواً



السيدة/ أسيل سليمان المنيفي  
وكيل وزارة المالية  
وزارة المالية  
عضواً



السيد/ مصطفى جاسم الشمالي  
عضواً



السيد/ ناصر عبدالله الروضان  
عضواً



السيد/ أحمد يوسف الصقر  
عضواً



السيد/ أسامة محمد النصف  
عضواً

---

# المحتويات

---

الصفحة	البيان
17	كلمة المحافظ
18	ملخص تنفيذي
24	أداء الاقتصاد المحلي
38	التطورات النقدية ونشاط بنك الكويت المركزي
58	المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي
76	المالية العامة
90	التجارة الخارجية وميزان المدفوعات
104	بورصة الكويت

# كلمة المحافظ

السيد/ باسل أحمد الهارون

محافظ بنك الكويت المركزي  
رئيس مجلس الإدارة



أما على صعيد المالية العامة، لا يزال بنك الكويت المركزي يؤكد على أهمية الإسراع في تنفيذ الإصلاح الشامل للاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الكويتي، ومنها اختلالات المالية العامة، حيث سجلت الموازنة العامة ارتفاعاً في العجز الذي بلغت قيمته نحو 10772.5 مليون دينار بنسبة 33.2% من الناتج المحلي الإجمالي ضمن الحساب الختامي للسنة المالية 2021/20 مقابل عجز فعلي بلغت قيمته نحو 3919.9 مليون دينار ونسبته نحو 9.5% من الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية السابقة، وذلك نتيجة للقفزات اللافتة في بنود المصروفات الجارية.

وعلى صعيد القطاع الخارجي، حقق الحساب الجاري لميزان مدفوعات دولة الكويت فائضاً بلغت قيمته نحو 11278.4 مليون دينار خلال عام 2021، بارتفاع قيمته 9795.1 مليون دينار ونسبته 660.4% مقارنةً بالعام السابق. وعلى الرغم مما يُشير إليه ارتفاع قيمة الفوائض المالية المحققة في الحساب الجاري كمصدر لقوة الاقتصاد الوطني، إلا أنه يجب الأخذ في الاعتبار ارتباطه القوي بتطورات أداء أسواق النفط العالمية، مما يؤكد على أهمية تكثيف الجهود الرامية نحو تعزيز الأداء الاقتصادي على أسس مستدامة.

وكان من نتائج تحسن مؤشرات كل من النمو الاقتصادي العالمي، وتراجع وتيرة توزيع لقاحات فيروس "كورونا" وعودة النشاط الاقتصادي نسبياً لما قبل الجائحة، وكذلك السياسات النقدية والمالية التيسيرية الاستثنائية هو تحسن أداء البورصات العالمية. وفي ذات السياق، شهدت مؤشرات الأسعار لبورصة الكويت أداءً إيجابياً حيث سجلت رابع أعلى معدل ارتفاع على مستوى دول منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية من حيث مؤشرات الأسعار في عام 2021، كما ارتفعت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة في بورصة الكويت بنسبة 28.5% في نهاية عام 2021 مقارنة بالعام السابق.

وختاماً، يشرف بنك الكويت المركزي بهذه المناسبة أن يرفع أسمى آيات الشكر والتقدير إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، وسمو ولي العهد الأمين الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح حفظهم الله ورعاهم لما يحظى به البنك من رعاية ودعم مستمر. كما نتوجه بالشكر والامتنان لكافة الوزارات والجهات الحكومية، والقطاع المصرفي والمؤسسات المالية والجهات الأخرى العاملة في دولة الكويت على حسن تعاونها في توفير البيانات والمعلومات اللازمة لإعداد هذا التقرير، متطلعين لمزيد من توطيد أطر التواصل والتنسيق المثمر من أجل خدمة وطننا الغالي، ومواصلة العمل وبذل الجهد في سبيل رفعة وازدهاره.

والله ولي التوفيق،

يطيب لنا أن نقدم التقرير الاقتصادي السنوي الخمسون، والذي يوثق أهم التطورات الاقتصادية والمالية التي شهدتها الاقتصاد الكويتي خلال عام 2021، ويعرض التقرير تلك التطورات في ستة أجزاء، يتناول كل منها موضوعاً رئيسياً بالقدر المناسب من التفصيل من خلال أحدث البيانات والإحصاءات المتاحة.

لقد شهد الاقتصاد العالمي تعافياً نسبياً خلال عام 2021، وأصبح هناك تفاؤل حذر مع بدء انحسار انتشار وباء "كورونا" وزيادة معدلات التطعيم، وذلك بعد أن سجل انكماشاً حاداً خلال العام السابق نتيجة تأثير جائحة "كورونا" التي لا تزال تداعياتها السلبية تولد ضغطاً اقتصادياً أدت إلى دخول معظم الاقتصادات المتقدمة والناشئة والنامية في مرحلة من الكساد الحاد مقارنة ببقية الأزمات الاقتصادية السابقة، كما اتصفت بتفاوت آثارها على الدول وتميزها بدرجة عالية لحالة عدم اليقين المسيطرة على الأسواق ورهينة بتطورات مواجهة الجائحة ومسارات التعافي. وتُشير التقديرات الأولية لصندوق النقد الدولي إلى أن الاقتصاد العالمي سجل نمواً إيجابياً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 6.0% خلال العام 2021 مقابل انكماش حاد بنحو 3.0% لعام 2020. وعلى صعيد أداء الاقتصاد المحلي، تُشير التقديرات أيضاً إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة الكويت بنحو 1.3% خلال عام 2021 مقارنةً بانكماش حاد بلغ معدله نحو 8.9% خلال العام 2020. وقد سجل معدل التضخم ارتفاعاً ليبلغ نحو 3.4% خلال عام 2021 بعد أن سجل نحو 2.1% خلال العام السابق ليتواكب مع ما يشهده الاقتصاد العالمي من موجة تضخمية لم نشهدها منذ عقود، مدفوعة بزيادة الطلب القوي ونقص المعروض نتيجة توقف سلاسل الإمداد، مما أدى لارتفاع ملحوظ في أسعار السلع الأساسية خلال عام 2021.

وعلى صعيد التطورات النقدية والمصرفية خلال عام 2021، تواصلت جهود بنك الكويت المركزي لتوفير الأجواء الداعمة للثقة في الاقتصاد الوطني، واحتواء التداعيات السلبية التي خلفتها الجائحة مستخدماً كافة الأدوات المتاحة لديه، ودون التخلي عن أهدافه الأساسية الرامية إلى المحافظة على أجواء الاستقرار النقدي والاستقرار المالي. لذلك أبقى بنك الكويت المركزي على سياساته النقدية التوسعية، واستمر في الإبقاء على سعر الخصم لمستوياته الأدنى تاريخياً عند 1.5%. أما على صعيد سعر الصرف، نود الإشارة إلى ما تضمنه البيان الصادر عن صندوق النقد الدولي بشأن اختتام مشاورات بعثة الصندوق لعام 2021 مع دولة الكويت بموجب المادة الرابعة من اتفاقية إنشاء الصندوق من إشادة حول بقاء سياسة سعر الصرف التي ينتهجها بنك الكويت المركزي القائمة على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة من عملات أهم الشركاء التجاريين والماليين لدولة الكويت كونها تقدم دعامة فعّالة للاستقرار النقدي، وتوفير الأجواء الداعمة لتعزيز معدلات النمو الاقتصادي المستدام.

وقد أكدت مؤشرات أداء القطاع المصرفي في عام 2021 مجدداً ما يتمتع به القطاع المصرفي من مرونة وقدرة عالية على تخطي الأزمات ومواصلة خدمة الاقتصاد الوطني بكفاءة عالية بدون انقطاع، يدل على ذلك قوة مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي الكويتي من حيث كفاية رأس المال، والسيولة، وجودة الأصول والربحية، مدعومة بنتائج إيجابية لاختبارات الضغط المالي التي يقوم بها بنك الكويت المركزي بشكل منتظم. وسجلت أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمقيمين (على المستوى النشاط المحلي) نمواً بنسبة 6.3% في نهاية عام 2021 مقارنةً بنمو 3.5% في نهاية عام 2020، كما سجلت ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية (على مستوى النشاط المحلي) انخفاضاً بنسبة 0.4% في نهاية عام 2021 مقارنة بنمو بنسبة 3.0% في نهاية عام 2020.

# ملخص تنفيذي



يتناول التقرير الاقتصادي لعام 2021 أهم التطورات والمستجدات الاقتصادية والمالية والنقدية والمصرفية التي شهدتها الاقتصاد الكويتي خلال العام المذكور، وذلك ضمن ستة أجزاء، ويمكن الإشارة إلى أهم وأبرز تلك التطورات والمستجدات بشكل موجز على النحو التالي:

### أولاً - أداء الاقتصاد المحلي:



بنحو 9.6% خلال العام السابق من جانب، وانكماش الناتج المحلي الحقيقي للقطاع النفطي بنحو 0.3% في عام 2021 بعد انكماشه بنحو 8.2% في العام السابق من

جانب آخر. وبموازاة ذلك، سجل متوسط سعر البرميل من نفط خام الكويت التصديري خلال عام 2021 ارتفاعاً ليصل إلى نحو 70.5 دولاراً للبرميل مقارنةً بنحو 41.5 دولاراً للبرميل خلال العام السابق، وذلك بارتفاع معدله 69.9%. وعلى صعيد آخر، ارتفع معدل التضخم المحتسب على أساس التغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك بدولة الكويت (سنة الأساس 2013=100) ليلعب نحو 3.4% خلال عام 2021 بعد أن سجل نحو 2.1% خلال عام 2020. كما استمر تراجع إجمالي أعداد السكان بدولة الكويت بنحو 0.9% في نهاية عام 2021 مقارنةً بتراجع معدله 2.2% في نهاية عام 2020.

شهد الاقتصاد الكويتي خلال العام 2021 تعافياً نسبياً مع عودة فتح الأنشطة التجارية، حيث واصل الاقتصاد خلال النصف الثاني من العام المذكور اكتسابه الزخم مع تسهيل وتسارع برنامج اللقاحات وزيادة الجهود لتلقيح السكان ضد فيروس "كورونا"، مدعوماً بالفتح المتدرج للأنشطة الاقتصادية والتجارية، وتأجيل سداد أقساط القروض مرة أخرى في عام 2021 مع تحمل الدولة كلفة هذا التأجيل (بخلاف تأجيل أقساط القروض الذي تم في عام 2020 بمبادرة البنوك المحلية)، وعودة ساعات عمل الموظفين إلى طبيعتها، وزيادة الإنفاق الاستهلاكي، وتسارع معدلات إسناد المشاريع، وزيادة معدلات الائتمان الشخصي، وعودة حركة التجارة الدولية إلى مستويات ما قبل الجائحة، بما ساهم في زيادة وتيرة الانتعاش والتعافي الاقتصادي. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن الناتج المحلي الإجمالي (الحقيقي) لدولة الكويت خلال العام 2021 قد سجل نمواً بمعدل 1.3% بعد أن سجل انكماشاً حاداً بنحو 8.9% خلال عام 2020. وقد جاء هذا النمو محصلةً لنمو الناتج المحلي الحقيقي للقطاعات غير النفطية بنحو 3.4% خلال العام المشار إليه بعد أن انكمش





### ثانياً - التطورات النقدية ونشاط بنك الكويت المركزي:

رئيسية. كما عززت تدخلات السياسة النقدية التحفيزية والسياسة الرقابية لبنك الكويت المركزي من أجواء الثقة وتجنب أزمات الائتمان ووفرت السيولة لدعم التعافي الاقتصادي. وقد سجلت أرصدة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نمواً إيجابياً بنهاية عام 2021. وتُشير البيانات إلى انخفاض محدود في مستويات السيولة المحلية خلال العام المذكور، حيث سجل عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) انخفاضاً بمعدل 0.5% بعد ارتفاعه بمعدل 3.9% في العام السابق. كما تراجع ودائع المقيمين لدى البنوك المحلية حيث انخفضت بنسبة 1.6% مقابل نمو بنسبة 3.8% للعام السابق. وبالرغم من ذلك تسارعت وتيرة النمو في أرصدة الائتمان المحلي خلال عام 2021، كما استطاعت أرصدة التسهيلات الائتمانية الحفاظ على تحقيق نمو إيجابي معدله 6.3% بعد ارتفاع بلغ 3.5% في عام 2020، ولا شك أن ذلك يؤكد فعالية السياسات التحفيزية لبنك الكويت المركزي.

### ثالثاً - المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي:

حرص بنك الكويت المركزي على تطبيق اختبارات ضغط متحوطة وفق آلية متطورة تراعي عدداً من المتغيرات على المستوى المالي وعلى مستوى الاقتصاد الجزئي والكلّي، وفق سيناريوهات متفاوتة الشدة ولتتطور مستقبلي مدته ثلاثة أعوام، وذلك لمزيد من الاطمئنان على متانة أوضاع الجهاز المصرفي. وقد أكدت البيانات المالية للبنوك الكويتية لعام 2021 مجدداً ما يتمتع به القطاع المصرفي من مرونة وقدرة عالية على تخطي الأزمات ومواصلة خدمة الاقتصاد الوطني بكفاءة عالية دون انقطاع، مما يدل على قوة مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي الكويتي من حيث كفاية رأس المال، والسيولة، وجودة الأصول، والربحية، مدعومة بنتائج إيجابية لاختبارات الضغط المالي التي يقوم بها بنك الكويت المركزي بشكل منتظم. فعلى صعيد مؤشرات السلامة المالية، وبدءاً من جودة الأصول، تُشير إلى أنها في أفضل أحوالها على الإطلاق،

تواصلت جهود بنك الكويت المركزي خلال عام 2021 في مجال السياسة النقدية وبرامج الإشراف والرقابة المصرفية الحصيفة بما ينسجم مع مستجدات الأوضاع الاقتصادية المحلية واحتواء التداعيات السلبية التي تركتها جائحة "كورونا"، ويأتي ذلك ضمن مساعي بنك الكويت المركزي للمحافظة على أجواء الاستقرار النقدي والمالي في ظل ما فرضته الجائحة من تداعيات، وبما يساهم في احتواء القطاعات الاقتصادية لتلك الأثار للمساهمة في توفير الأجواء الداعمة للثقة في الاقتصاد الوطني وتحفيز التعافي الاقتصادي. وفي ضوء ذلك، لم يرقم بنك الكويت المركزي بإجراء أي تعديل على سعر الخصم منذ آخر تغير له بتاريخ 16 مارس 2020، وأبقى على سعر الخصم لديه عند المستوى الأدنى تاريخياً البالغ نحو 1.5% خلال عام 2021. كما استمر البنك المركزي في الإبقاء على سعر الريبو وأسعار التدخل في السوق النقدي على ذات مستوياتها خلال عام 2021، لينعكس ذلك في انخفاض كافة مؤشرات أسعار الفائدة المحلية خلال عام 2021 مقارنةً بالعام السابق. وعلى صعيد الإشراف والرقابة المصرفية، وتعزيزاً لحزمة الإجراءات النقدية التي طبقها بنك الكويت المركزي بهدف تعزيز ودعم القطاعات الاقتصادية الحيوية، والمشاريع ذات القيمة المضافة للاقتصاد المحلي، والمتضررين من أفراد ومشاريع صغيرة ومتوسطة وشركات وذلك لمساعدتها على تخطي ظروف الجائحة، قام البنك المركزي بمواصلة تعديل تعليماته الرقابية وأدوات سياسة التحوط الكلّي لمساعدة البنوك على أداء دورها الحيوي في الاقتصاد وتحفيزها على تقديم مزيد من القروض والتمويل للقطاعات الاقتصادية والعملاء المتضررين من الأزمة ومساعدة القطاع المصرفي على مواجهة الصدمات خلال عام 2021.

هذا، وقد حافظ سعر صرف الدينار الكويتي على استقراره النسبي مقابل العملات الرئيسية في إطار نظام سعر الصرف القائم على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة من عملات أهم الدول التي ترتبط معها دولة الكويت بعلاقات تجارية ومالية

### رابعاً - المالية العامة:

بلغ إجمالي الإيرادات العامة الفعلية المحصلة ضمن الميزانية العامة للسنة المالية 2021/20 نحو 10520.3 مليون دينار مقارنةً بنحو 17220.3 مليون دينار للسنة المالية السابقة، مسجلاً بذلك انخفاضاً نسبته 38.9%، وجاء ذلك ليعكس انخفاض كل من الإيرادات النفطية الفعلية المحصلة بنسبة 42.8% والإيرادات غير النفطية المحصلة بنسبة 6.5%. ومن جانب آخر، ارتفعت المصروفات العامة الفعلية خلال السنة المالية المذكورة بنسبة 0.7% لتصل إلى نحو 21292.7 مليون دينار. ونتيجة لهذه التطورات، سجلت الميزانية العامة خلال السنة المالية 2021/20 عجزاً فعلياً بلغت قيمته نحو 10772.5 مليون دينار (ما نسبته 33.2% من الناتج المحلي الإجمالي).

أما على صعيد الموازنة العامة للسنة المالية 2022/21، فقد حرصت وزارة المالية قبل صدور الموازنة العامة للسنة المالية المذكورة على توجيه جميع الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة بدراسة وإعداد تقديرات الإيرادات والمصروفات بما يتفق مع السياسة العامة للدولة بشأن ترشيد الإنفاق وخفض وضبط المصروفات غير الضرورية والثانوية غير المؤثرة على أداء الجهات الحكومية. وقد تضمنت تلك الموازنة العامة ارتفاع في تقديرات جملة الإيرادات العامة للسنة المالية المذكورة بنسبة 45.7% لتصل إلى نحو 10929.3 مليون دينار، إلى جانب ارتفاع اعتمادات مصروفات الموازنة العامة بنسبة 6.9% لتصل إلى نحو 23048.0 مليون دينار. ووفقاً لهذه التقديرات، سجلت الموازنة العامة خلال السنة المالية المذكورة عجزاً تقديرياً بلغت قيمته نحو 12118.7 مليون دينار.

حيث بلغت القروض غير المنتظمة مستوى هو الأدنى تاريخياً بنسبة قدرها 1.4% لعام 2021 مقارنة بنسبة 2.0% في عام 2020، وقد ساهمت وفرة المخصصات في تحقيق هذه النسبة حيث استخدمت البنوك جزءاً من تلك المخصصات لشطب القروض الرديئة. وفي ذات السياق، ارتفعت نسبة تغطية المخصصات للقروض غير المنتظمة لتبلغ 310.0% في عام 2021، وهو المستوى الأعلى تاريخياً لتلك النسبة. وعلى صعيد الملاءة المالية، فقد بلغ معدل كفاية رأس المال للبنوك الكويتية 19.2%، وهو ما يفوق بشكل واضح المتطلبات الدولية وقدرها 10.5%. كما أن نسبة كفاية رأس المال لعام 2021

هي الأعلى على الإطلاق منذ البدء بتطبيق تعليمات بازل (3)، وعلى صعيد معايير السيولة، يتمتع القطاع المصرفي بسيولة وفيرة مدعومة بالسياسة الحصيفة لبنك الكويت المركزي على صعيد سعر الفائدة وسعر الصرف التي تميز من توطين المدخرات، والتدفق المنتظم والمستمر لسيولة قطاعات الاقتصاد الوطني، وقد بلغ معيار تغطية السيولة لعام 2021 نسبة 183.0%، وبلغ معيار صافي التمويل المستقر نسبة 111.0%، وكلاهما أعلى من المتطلبات الدنيا وقدرها 100.0%. أخيراً، وبعد عامين من بدء جائحة كورونا، أصبح القطاع المصرفي الكويتي يتمتع بأوضاع أفضل ومرونة أكثر تمكنه من مواجهة التحديات القادمة من مركز قوة. وفي هذا الصدد، يواصل بنك الكويت المركزي رقابته اليقظة واللبينة لتحسين وحدات القطاع المصرفي مستنداً بذلك على نهجه الاستباقي في تعزيز قوة القطاع ضمن منظومة رقابية موجهة إلى ترسيخ الاستقرار النقدي والمالي.

بلغت نسبة  
القروض غير المنتظمة  
مستوى هو الأدنى تاريخياً  
خلال عام 2021

1.4%





#### خامسًا - التجارة الخارجية وميزان المدفوعات:

في ظل التعافي النسبي للاقتصاد العالمي من تداعيات الجائحة، وتحسن الأداء الاقتصادي في ضوء تسارع وتيرة حملات التطعيم وتخفيف تدابير الإغلاق وعودة الأعمال تدريجيًا في معظم دول العالم، تُشير التقديرات الأولية لإحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت إلى أن الحساب الجاري سجل فائضًا بلغت قيمته نحو 11278.4 مليون دينار خلال عام 2021، مقابل فائض بلغت قيمته نحو 1483.3 مليون دينار خلال عام 2020، بارتفاع قيمته نحو 9795.1 مليون دينار ونسبته 660.4%. ويُعزى ارتفاع فائض الحساب الجاري خلال عام 2021 مقارنة بالعام السابق كمحصلة إلى ارتفاع قيمة فائض الميزان السلعي (فوب) بنحو 7453.1 مليون دينار ونسبته 156.1%، وتراجع قيمة عجز حساب الخدمات بنحو 304.7 ملايين دينار ونسبته 10.4%، وارتفاع الفائض المحقق للدخل الأساسي بقيمة بلغت نحو 2270.3 مليون دينار ونسبته 45.3% من ناحية، رغمًا عن ارتفاع قيمة عجز حساب الدخل الثانوي بنحو 233.0 مليون دينار ونسبته 4.3% من ناحية أخرى. ومن الجدير بالذكر أن قيمة الصادرات النفطية قد شهدت ارتفاعًا لتصل إلى نحو 19000.3 مليون دينار خلال عام 2021، مقابل نحو 10957.9 مليون دينار خلال العام السابق، أي بارتفاع قيمته 8042.4 مليون دينار ونسبته 73.4%، وهو ما ساهم بدورٍ إيجابي في ارتفاع قيمة فائض الميزان السلعي.

#### سادسًا - تطورات بورصة الكويت:

شهدت معظم البورصات العالمية أداءً إيجابيًا خلال عام 2021 بعد التقلبات الحادة التي شهدتها في عام 2020 نتيجة شيع حالة عدم اليقين بشأن التأثير الاقتصادي الناجم عن جائحة "كورونا"، فقد تعافت البورصات في عام 2021 على وقع تحسن مؤشرات كل من النمو الاقتصادي العالمي، والصناعة والإنتاج، وتراجع معدلات البطالة. كما ساهمت وتيرة توزيع لقاحات فيروس "كورونا" في تخفيض الإصابات بالفيروس بشكل واضح مما أدى إلى عودة النشاط الاقتصادي نسبيًا لما قبل الجائحة. كذلك ساهمت السياسات النقدية والمالية التيسيرية الاستثنائية في تحسن أداء البورصات العالمية. وفي ذات السياق، اتخذت الأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اتجاهًا عامًا نحو الارتفاع خلال العام المشار إليه. وشهدت بورصة الكويت أداءً إيجابيًا حيث سجلت رابع أعلى معدل ارتفاع من حيث مؤشرات الأسعار على مستوى دول منطقة مجلس التعاون في عام 2021، وكانت أعلى نسبة ارتفاع على مستوى مؤشرات الأسعار ببورصة الكويت من نصيب مؤشر السوق الرئيسي (50)، إذ ارتفع بنسبة 31.7%. يليه مؤشر السوق الرئيسي بارتفاع نسبته 29.3%، وتبعه وبنفس الاتجاه مؤشر السوق الأول بنسبة 26.2%. وفي ذات الاتجاه، ارتفعت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة في بورصة الكويت بنسبة 28.5% في نهاية عام 2021 مقارنة بالعام السابق.

# أداء الاقتصاد المحلي



## أولاً - النمو الاقتصادي:

شهد الاقتصاد العالمي تعافياً نسبياً خلال عام 2021 مع بدء انحسار انتشار وباء "كورونا" وزيادة معدلات التلقيح، وذلك بعد أن سجل انكماشاً حاداً خلال العام السابق نتيجة تأثير جائحة "كورونا" التي امتدت آثارها لتولد ضغوطاً اقتصادية. فقد أسفرت الجائحة عن سرعة دخول معظم الاقتصادات المتقدمة والناشئة والنامية في مرحلة من الكساد الحاد مقارنةً ببقية الأزمات الاقتصادية السابقة واتصفت بتفاوت آثارها على الدول وبالدرجة العالية لحالة عدم اليقين التي اكتتفت مدة الجائحة ومسارات التعافي.

وفي ظل هذه التطورات، شهد الاقتصاد الكويتي خلال العام 2021 تعافياً نسبياً مع عودة فتح الأنشطة التجارية، حيث واصل الاقتصاد خلال النصف الثاني من العام المذكور اكتسابه الزخم مع تسهيل وتسارع برنامج اللقاحات وزيادة الجهود لتلقيح السكان ضد فيروس "كورونا"، مدعوماً بالفتح المتدرج للأنشطة الاقتصادية والتجارية، وتأجيل سداد أقساط القروض مرة أخرى في عام 2021 مع تحمل الدولة كلفة هذا التأجيل (بخلاف تأجيل أقساط القروض الذي تم في عام 2020 بمبادرة البنوك الكويتية)، وعودة ساعات عمل الموظفين إلى طبيعتها، وزيادة الإنفاق الاستهلاكي، وتسارع معدلات إسناد المشاريع، وزيادة معدلات الائتمان الشخصي، وعودة حركة التجارة الدولية إلى مستويات ما قبل الجائحة، ما ساهم في زيادة وتيرة الانتعاش والتعافي الاقتصادي. ومن جانب آخر، ساعدت اتفاقية (أوبك+) على التحسن النسبي لأسعار النفط في الأسواق الدولية منذ بداية الربع الثالث لعام 2020. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن الناتج المحلي الإجمالي (الحقيقي) لدولة الكويت خلال العام 2021 قد سجل نمواً بمعدل 1.3% خلال عام 2021 بعد أن سجل انكماشاً حاداً بنحو 8.9% خلال عام 2020. وقد جاء هذا النمو محصلاً لنمو الناتج المحلي الحقيقي للقطاعات غير النفطية بنحو 3.4% خلال العام المشار إليه بعد أن انكمش بنحو 9.6% خلال العام السابق من جانب، وانكماش الناتج المحلي الحقيقي للقطاع النفطي بنحو 0.3% في عام 2021 بعد انكماشه بنحو 8.2% في العام السابق من جانب آخر.

وفيما يتعلق بتطور المؤشرات النفطية خلال عام 2021، تُشير بيانات منظمة الأقطار المُصدرة للنفط "أوبك" إلى ارتفاع متوسط السعر الفوري لسلة نفوط "أوبك" القياسية، ليصل إلى نحو 69.89 دولاراً للبرميل كمتوسط لعام 2021 مقارنةً بنحو 41.47 دولاراً للبرميل كمتوسط لعام 2020، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته 28.42 دولاراً ونسبته 68.5%. وبموازاة ذلك، سجل متوسط سعر البرميل من نفط خام الكويت التصديري خلال عام 2021 ارتفاعاً ليصل إلى نحو 70.5 دولاراً للبرميل مقارنةً بنحو 41.5 دولاراً للبرميل في المتوسط خلال العام السابق، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته 29.0 دولاراً ونسبته 69.9%. وفي مقابل ذلك، سجلت معدلات الإنتاج من النفط الخام الكويتي انخفاضاً من نحو 2.439 مليون برميل يومياً في المتوسط خلال عام 2020 إلى نحو 2.414 مليون برميل يومياً كمتوسط لعام 2021، وبما يمثل انخفاضاً بواقع 25 ألف برميل يومياً ونسبة 1.0%. وعلى صعيد الكميات المُصدرة من النفط الكويتي، فتشير البيانات المتاحة في هذا الصدد إلى انخفاض إجمالي تلك الكميات من نحو 1.898 مليون برميل يومياً في المتوسط خلال عام 2020 إلى نحو 1.820 مليون برميل يومياً في المتوسط خلال عام 2021، وبما يمثل انخفاضاً بنحو 77.7 ألف برميل يومياً ونسبة 4.1%.

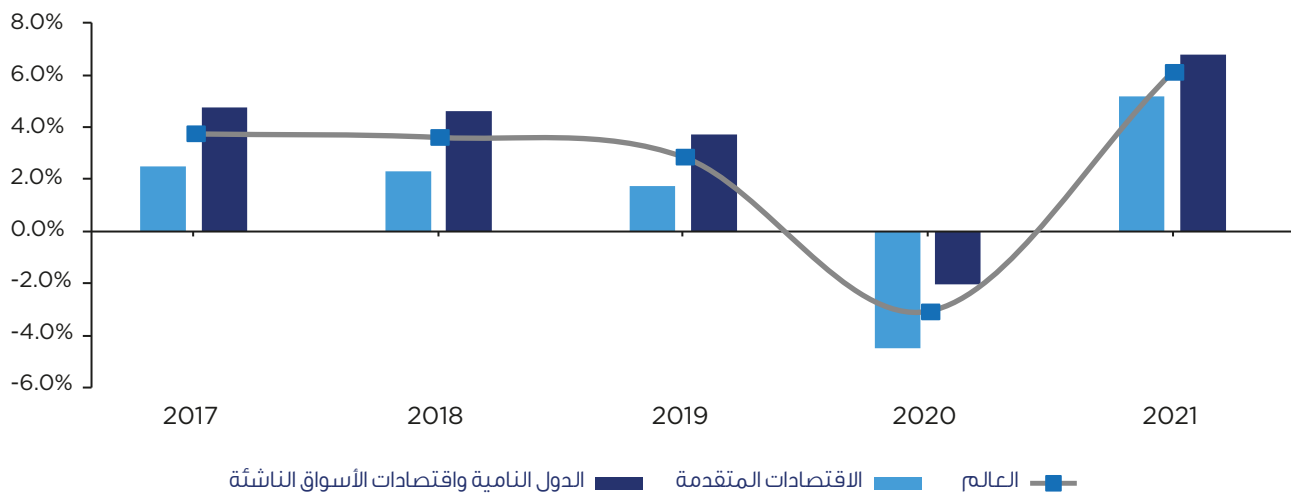
وسجل الاقتصاد العالمي نمواً إيجابياً في عام 2021 رغم تسارع انتشار السلالة الجديدة المتحورة لفيروس "كورونا" "أوميكرون" بنهاية العام في العديد من بلدان العالم لا سيما الدول الأوروبية، وظهرت مجموعة من المخاوف التي أُلقت بظلالها على آفاق الاقتصاد العالمي وأدت إلى تراجع ملحوظ في أسعار النفط في الشهور الأخيرة من العام المذكور، وتباطأت وتيرة التعافي في الاقتصادات الكبرى، وتشددت التدابير الاحترازية المرتبطة بالجائحة مرة أخرى في كافة أنحاء الدول الأوروبية، وتباطأت معدلات تعافي الاقتصاد الصيني. وفي الوقت ذاته، ارتفعت المخاوف بشأن زيادة معدلات التضخم التي وصلت في بعض الدول إلى مستويات تاريخية على خلفية الطلب القوي والسياسات التيسيرية واختناقات جوانب العرض خاصة في الاقتصاد الأمريكي والاتحاد الأوروبي في ظل استمرار أزمة سلاسل التوريد خلال عام 2021، وبدأت الضغوط التضخمية تمثل محوراً رئيسياً لاهتمام البنوك المركزية حتى نهاية العام 2021.

ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، سجل الاقتصاد العالمي نمواً بنحو 6.0% في الناتج المحلي الإجمالي العالمي (الحقيقي) خلال عام 2021 بعد أن سجل ذلك الناتج انكماشاً حاداً بنحو 3.0% خلال العام 2020، وجاء هذا النمو نتيجة نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات المتقدمة بنحو 5.2% في عام 2021 مقارنةً بانكماش ذلك الناتج بنحو 4.5% خلال عام 2020، ونمو الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة بنحو 6.8% خلال عام 2021 مقابل انكماش بنحو 2.0% خلال العام السابق. وبالنسبة لدول منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ورغم تحقيق هذه الدول لمعدلات نمو إيجابية في عام 2021 بلغ متوسطه نحو 5.7% بعد انكماشه بنحو 2.9% في عام 2020، إلا أن التعافي الاقتصادي في هذه الدول لا يزال هشاً، حيث واجهت المنطقة تحديات خلال العام المذكور من أبرزها ظهور موجة جديدة من فيروس "كورونا" في الدول التي تعاني من ضعف التقدم في عمليات التلقيح علاوة على ارتفاع معدلات التضخم ووصولها لمستويات قياسية.

## سجل الاقتصاد العالمي نمواً إيجابياً في عام 2021 رغم تسارع انتشار السلالة الجديدة المتحورة لفيروس "كورونا" "أوميكرون" بنهاية العام في العديد من بلدان العالم.

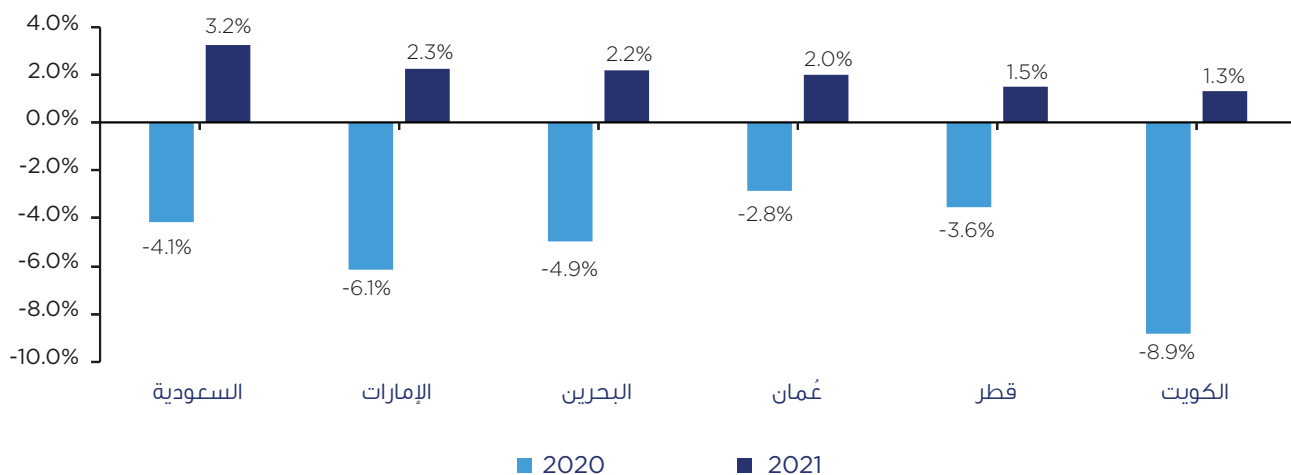
وعلى مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي (أبريل 2022)، يقدر نمو الناتج المحلي الإجمالي في

رسم بياني (1)  
معدلات النمو الاقتصادي العالمي



المصدر: صندوق النقد الدولي، أبريل 2022.

رسم بياني (2)  
معدلات النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية



المصدر: صندوق النقد الدولي، أبريل 2022.

جدول (1)  
معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بحسب القطاعات (نفطية وغير نفطية)

البيان	2021**	2020*	2019	2018	2017
الناتج المحلي الإجمالي:	1.3	-8.9	-0.6	2.4	-4.7
النفطي	-0.3	-8.2	-1.0	2.4	-9.2
غير النفطي	3.4	-9.6	-0.1	2.5	1.3

\* بيانات ربعية.  
المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء،  
\*\* تقديرات صندوق النقد الدولي، أبريل 2022.

## ثانياً - مستويات الأسعار المحلية

### 1- الرقم القياسي لأسعار المستهلك:

على خلفية جائحة "كورونا"، حيث بدأ العديد من الدول منذ منتصف عام 2020 في العمل على استعادة مخزونات السلع مرة أخرى والتي قد استنفذت أثناء فترة الإغلاق، ما أدى إلى ارتفاع وتيرة الطلب فيما يعرف بالطلب المكبوت (Pent-up Demand) أو الطلب المحتجز، علاوة على بعض الأسباب الأخرى المتعلقة بالتغيرات المناخية وظروف الإنتاج في مناطق العالم المختلفة.

وفي هذا الصدد، تشير الإحصاءات الصادرة عن صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بالأسعار العالمية للسلع إلى أن معدل التضخم في الرقم القياسي لأسعار السلع الأولية (بخلاف الطاقة) قد ارتفع خلال عام 2021 بمعدل 26.0% مقابل ارتفاعه بمعدل 6.8% خلال عام 2020 وبمعدل 0.8% خلال عام 2019. وعلى المستوى التفصيلي، سجل معدل التضخم في الرقم القياسي للأسعار العالمية للغذاء خلال العام 2021 نحو 26.2% مقابل نحو 1.6% خلال عام 2020، وسجل معدل التضخم في الرقم القياسي لأسعار المشروبات نحو 22.7% خلال العام المذكور مقابل نحو 3.4% خلال عام 2020، وبلغ معدل التضخم في الرقم القياسي لأسعار المواد الخام الزراعية نحو 15.8% مقابل -3.3% لعام 2020، وبلغ معدل التضخم في الرقم القياسي لأسعار المعادن نحو 46.9% خلال عام 2021 مقابل نحو 3.5% خلال عام 2020.

وفي هذا الإطار، ارتفع معدل التضخم المحتسب على أساس التغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك بدولة الكويت (سنة الأساس 2013=100) ليلعب نحو 3.4% خلال عام 2021، وذلك بعد أن سجل نحو 2.1% خلال عام 2020، ونحو 1.1% خلال عام 2019. هذا، وبحسب الأقسام الرئيسية التي ساهمت في معدل التضخم المسجل خلال العام 2021، يأتي قسم «الأغذية والمشروبات» كأكبر الأقسام مساهمة في ارتفاع المعدل المذكور بنحو 45%، يليه قسم «الكساء وملبوسات القدم» بنحو 13.7%، ثم قسم «المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة» بنحو 12.4%.

تمثل التطورات المرتبطة بالمستوى العام للأسعار المحلية أحد المؤشرات الهامة التي يمكن من خلالها التعرف على بعض جوانب الأداء الاقتصادي. كما تنعكس آثار تلك التطورات على كل من القوة الشرائية للنقود والدخول الحقيقية لأفراد المجتمع، وأسعار الفائدة الحقيقية، وبالتالي على نمط تخصيص الموارد المتاحة في الاقتصاد المحلي ما بين الاستهلاك والادخار والاستثمار. ويستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك كمؤشر لاتجاهات التضخم في الاقتصاد المحلي، حيث تعكس التغيرات في ذلك الرقم من فترة لأخرى التغيرات التي تطرأ على متوسط سعر (تكلفة) سلة منتقاة من السلع والخدمات التي يقوم المستهلك بشراؤها في دولة الكويت. ويتم ترجيح مكونات تلك السلة بأوزان تمثل نمط معدلات إنفاق المستهلكين استناداً إلى نتائج بحوث الدخل والإنفاق الأسري التي يتم إجرائها لهذا الغرض. وتضم سلة السلع والخدمات التي يتم على أساسها حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك في دولة الكويت، السلع والخدمات المكونة للبنود الرئيسية للإنفاق الاستهلاكي النهائي للقطاع العائلي، وأبرزها كل من خدمات المسكن، والأغذية والمشروبات، والمفروشات المنزلية ومعدات الصيانة، والكساء وملبوسات القدم، وغيرها.

وخلال عام 2021، شهد الاقتصاد العالمي موجة تضخمية شكلت هاجساً عالمياً، فقد وصلت معدلات التضخم خلال العام المذكور في عدد من الاقتصادات الكبرى إلى مستويات قياسية لم تشهدها منذ عقود، بما في ذلك الاقتصاد الأمريكي والاقتصادات الأوروبية وعدد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وقد وصلت الأسعار العالمية للسلع الغذائية والطاقة ارتفاعها خلال العام 2021، إضافة إلى تزايد الضغوط من بعض العوامل الأخرى لا سيما المرتبطة بسلاسل الإمداد والتوريد العالمية وانتعاش الإنفاق الاستهلاكي بعد انتهاء فترة الإغلاق العام في الكثير من دول العالم

#### جدول (2)

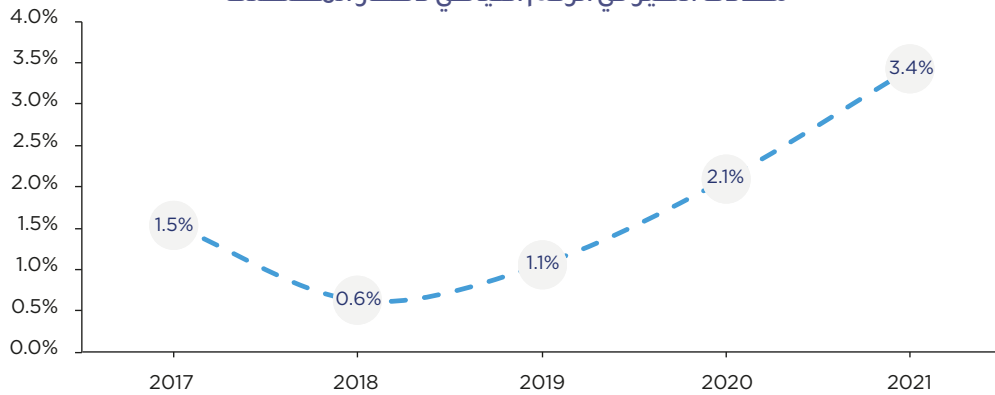
#### تطورات الأسعار العالمية للسلع (معدلات التغير %)

البيان	2021	2020	2019
السلع الأولية بخلاف الطاقة:	26.0	6.8	0.8
الغذاء	26.2	1.6	-3.0
المشروبات	22.7	3.4	-3.8
المواد الخام الزراعية	15.8	-3.3	-5.4
المعادن	46.9	3.5	3.7
الطاقة	101.8	-29.9	-17.3

المصدر: صندوق النقد الدولي.

رسم بياني (3)

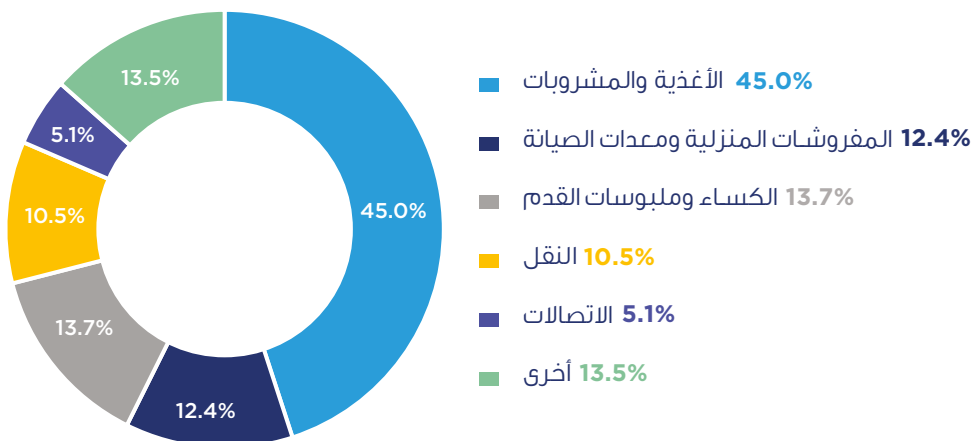
معدلات التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك



المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

رسم بياني (4)

المساهمة النسبية في تغير الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال عام 2021 بحسب الأقسام الرئيسية (%)



المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وفي ذات الاتجاه، سجلت معدلات التضخم الأساسي ارتفاعات خلال العام 2021، ويستخدم هذا المؤشر للتعرف على الاتجاهات التضخمية التي لا تتأثر بالتذبذبات والتقلبات المؤقتة. وقد سجل التضخم (Inflation) باستثناء قسم الأغذية والمشروبات خلال عام 2021 نحو 2.3% مقابل نحو 1.6% لعام 2020، ونحو 1.1% خلال العام 2019. وكذلك ارتفع معدل التضخم في الرقم القياسي لأسعار المستهلك باستثناء قسم خدمات المسكن ليبلغ نحو 4.9% خلال عام 2021 بعد أن سجل نحو 3.2% خلال عام 2020 ونحو 2.1% خلال عام 2019.

ومن جانب آخر، تباينت معدلات التضخم المسجلة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال العام 2021، حيث تشير الإحصاءات المتوافرة عن الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في دول المجلس خلال عام 2021 مقارنةً بالعام السابق إلى أن معدل التضخم قد بلغ في دولة الكويت بنحو 3.4%، ثم المملكة العربية السعودية بنحو 3.1%، تليها دولة قطر بنحو 2.3%، ثم سلطنة عُمان بنحو 1.5%، ودولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 0.2%، ومملكة البحرين بنحو -0.6%.

وقد جاء ارتفاع معدل التضخم خلال عام 2021 مقارنة بعام 2020 كمحصلةً للتغيرات في الأقسام الرئيسية المكونة للرقم القياسي لأسعار المستهلك فيما بين عامي المقارنة، حيث ارتفع معدل التضخم في متوسط أسعار كل من قسم الأغذية ليبلغ نحو 9.5% خلال عام 2021 مقابل نحو 4.9% خلال عام 2020، وقسم النقل ليبلغ نحو 4.4% خلال عام 2021 مقابل نحو 2.7% خلال عام 2020، وقسم الكساء وملبوسات القدم ليبلغ نحو 6.2% لعام 2021 مقابل نحو 3.8% لعام 2020، وقسم الخدمات الترفيهية والثقافية ليبلغ نحو 6.3% خلال عام 2021 مقابل نحو 3.8% خلال عام 2020، وقسم الصحة ليبلغ نحو 2.2% خلال عام 2021 مقابل نحو 1.7% خلال عام 2020، وقسم خدمات المسكن ليبلغ نحو 0.5% خلال عام 2021 بعد انخفاضه بنحو 0.2% خلال عام 2020. ومن جانب آخر، انخفض معدل التضخم في متوسط أسعار كل من قسم التعليم بنحو 5.2% خلال عام 2021 مقابل انخفاض بنحو 3.5% خلال عام 2020. واستقر معدل التضخم في متوسط أسعار قسم المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة عند معدل 3.5% للعامين 2020 و2021.

## جدول (3)

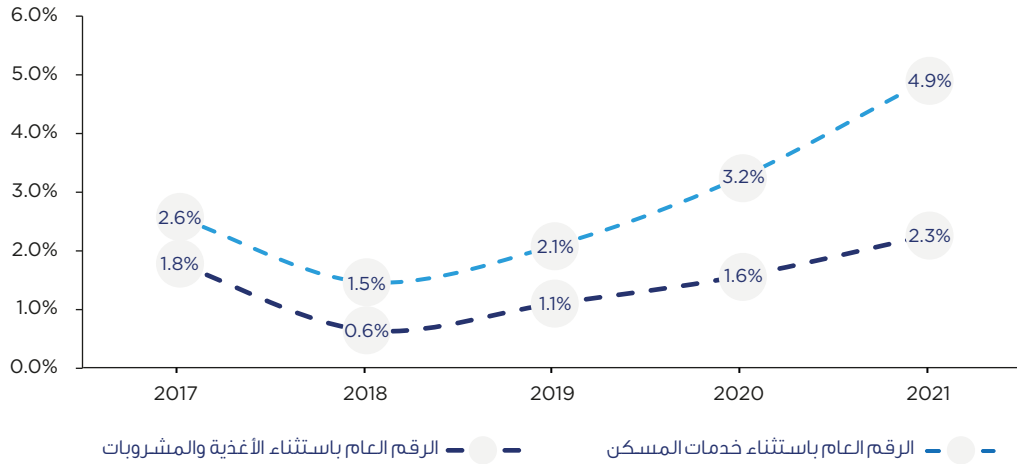
تطور معدلات التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك بحسب الأقسام الرئيسية (%)

البيان	الأوزان الترجيحية	2019	2020	2021
الرقم القياسي لأسعار المستهلك:	100.0	1.1	2.1	3.4
- الأغذية والمشروبات	16.7	1.1	4.9	9.5
- السجائر والتبغ	0.3	3.7	2.6	0.6
- الكساء وملبوسات القدم	8.0	1.3	3.8	6.2
- خدمات المسكن	33.2	-0.8	-0.2	0.5
- المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة	11.4	2.6	3.5	3.5
- الصحة	1.5	2.7	1.7	2.2
- النقل	7.5	3.4	2.7	4.4
- الاتصالات	4.0	5.1	4.0	4.5
- الترفيه والثقافية	3.8	2.8	3.8	6.3
- التعليم	4.2	2.7	-3.5	-5.2
- المطاعم والفنادق	3.4	0.7	0.5	0.8
- السلع والخدمات المتنوعة	5.8	0.8	4.9	4.2

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

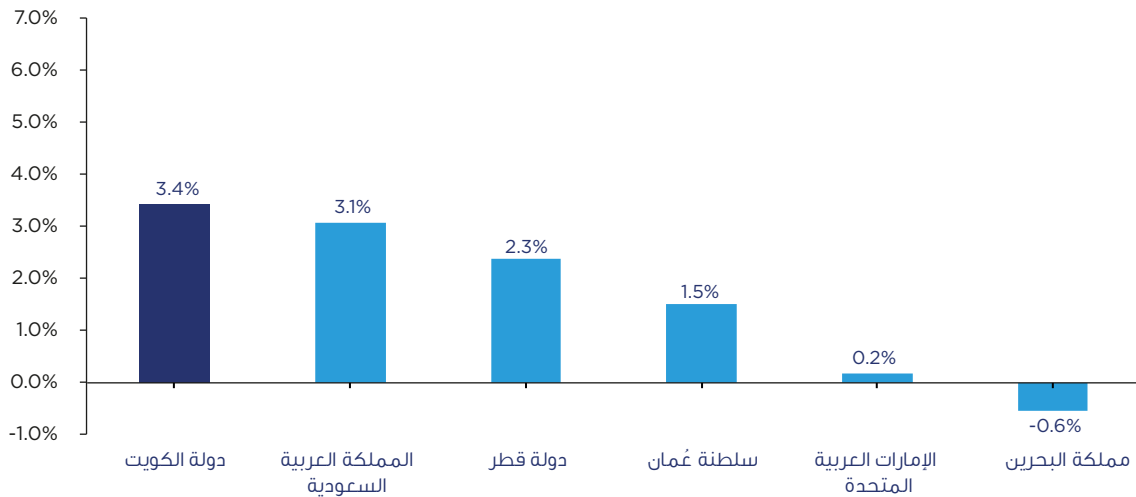
## رسم بياني (5)

معدلات التضخم الأساسي (%)



المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

رسم بياني (6)  
معدلات التضخم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية  
خلال عام 2021 (%)



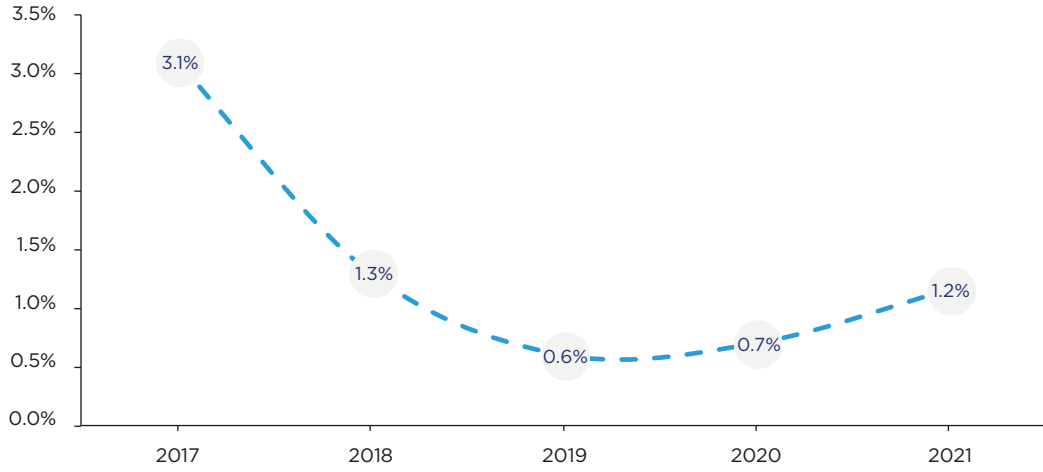
المصدر: الجهات الوطنية الرسمية.

## 2- الرقم القياسي لأسعار الجملة:

وقد جاء هذا الارتفاع في معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الجملة خلال عام 2021 محصلة لارتفاع معدل التغير في متوسط أسعار قسم استغلال المحاجر (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو 0.3% في الرقم القياسي لأسعار الجملة) ليبلغ نحو 3.0% خلال عام 2021 بعد أن بلغ نحو 0.4% خلال عام 2020، وارتفاع معدل التغير في متوسط أسعار قسم الصناعات التحويلية (ويبلغ وزنها الترجيحي نحو 90% في الرقم القياسي العام لأسعار الجملة) ليبلغ نحو 1.6% خلال عام 2021 بعد أن بلغ نحو 0.7% خلال عام 2020. ومن جانب آخر، جاء ارتفاع معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الجملة خلال العام 2021 نتيجة لارتفاع معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المستوردة (ويبلغ وزنها الترجيحي نحو 64.4% في الرقم القياسي لأسعار الجملة) ليبلغ نحو 1.9% خلال عام 2021 بعد أن بلغ نحو 0.8% خلال عام 2020، وارتفاع معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المنتجة محلياً (ويبلغ وزنها الترجيحي نحو 35.6% في الرقم القياسي لأسعار الجملة) ليبلغ نحو 0.6% خلال عام 2021 بعد أن بلغ نحو 0.4% خلال عام 2020.

يستخدم الرقم القياسي لأسعار الجملة لقياس التغيرات التي تطرأ على أسعار البيع بالجملة في الأسواق المحلية، وذلك لكل من السلع المنتجة محلياً والسلع المستوردة مرجحة بأوزان تمثل أهميتها النسبية في إجمالي مبيعات الجملة سنة الأساس، وهو ما يفيد في التعرف على تأثير كل من المصادر المحلية والخارجية على الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد المحلي. كما تساعد دراسة التغيرات التي تطرأ على الرقم القياسي لأسعار الجملة في قياس وتحليل انعكاساتها على التطورات التي يشهدها الرقم القياسي لأسعار المستهلك. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى تباين المكونات التي يشملها كل من الرقم القياسي لأسعار المستهلك والرقم القياسي لأسعار الجملة، فالأول يتضمن الخدمات المحلية مثل خدمات السكن والتعليم والصحة والنقل والمواصلات وغيرها، إضافة إلى السلع الاستهلاكية، أما الثاني فلا يتضمن الخدمات، ولكنه يشمل السلع الإنتاجية (الوسيلة والرأسمالية) بجانب السلع الاستهلاكية. وتشير تطورات الرقم القياسي لأسعار الجملة (سنة الأساس 2007=100) بحسب الأقسام الرئيسية في دولة الكويت إلى ارتفاع معدل التغير في ذلك الرقم ليصل إلى نحو 1.5% خلال عام 2021، وذلك بعد أن بلغ نحو 0.7% خلال عام 2020.

رسم بياني (7)  
معدلات التغير في الرقم القياسي لأسعار الجملة



المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

جدول (4)  
تطور معدلات التغير في الرقم القياسي لأسعار الجملة (%)  
سنة الأساس (2007 = 100)

البيان	الأوزان الترجيحية	2019	2020	2021
الرقم القياسي لأسعار الجملة:	100.0	0.6	0.7	1.5
بحسب الأقسام الرئيسية:				
- الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	4.5	0.7	1.2	0.2
- استغلال المحاجر	0.3	0.2	0.4	3.0
- الصناعات التحويلية	90.0	0.7	0.7	1.6
- توليد الكهرباء ومعالجة المياه	5.2	0.0	0.0	0.0
الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المستوردة	64.4	0.7	0.8	1.9
الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المنتجة محلياً	35.6	0.7	0.4	0.6

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

## ثالثاً - السكان والقوى العاملة (بيانات عام 2021 كما في 30 يونيو 2021)

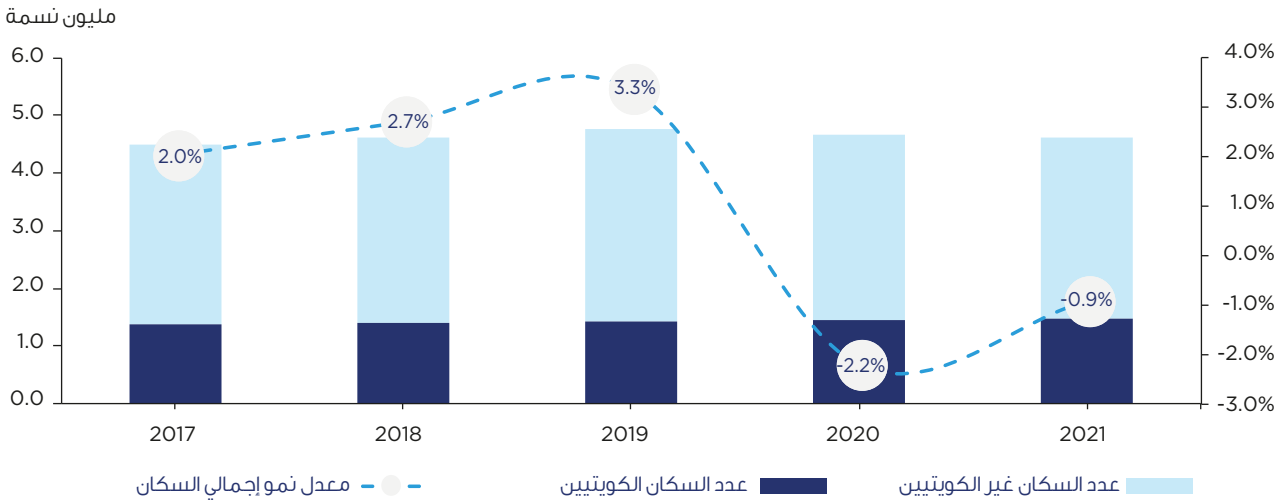
وتشير البيانات إلى تراجع إجمالي أعداد السكان بدولة الكويت في عام 2021 بنحو 0.9% مقارنة بتراجع معدله 2.2% في عام 2020، ليصل بذلك إجمالي عدد السكان في عام 2021 إلى نحو 4.628 ملايين نسمة (نحو 61.6% ذكور ونحو 38.4% إناث) مقابل نحو 4.671 ملايين نسمة في العام السابق. ويعود انخفاض إجمالي أعداد السكان بدولة الكويت بشكل أساسي لتراجع أعداد السكان غير الكويتيين في العام 2021 الذين وصل عددهم إلى نحو 3.154 ملايين نسمة (نحو 67.5% ذكور ونحو 32.5% إناث) مقابل نحو 3.211 ملايين نسمة في العام السابق، وبمعدل انخفاض بلغ نحو 1.8% (انخفاض بمعدل 4.0% في عام 2020).

تبين إحصاءات السكان والقوى العاملة تطور الخصائص الديموغرافية لسكان دولة الكويت، كالتركيبة النوعية والعمرية والتعليمية والعملية للسكان والقوى العاملة، سواء الكويتيين منهم أو غير الكويتيين، وما يرتبط بذلك من مؤشرات هامة مثل تطور معدلات نمو السكان والقوى العاملة، ومعدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي، ومعدلات البطالة ومعدلات الإعالة السكانية، وغيرها.

وتُشير البيانات المتوافرة إلى استمرار تراجع إجمالي أعداد السكان بدولة الكويت للعام الثاني على التوالي وإن كان بمعدل أقل، حيث ساهمت جائحة "كورونا" وما صاحبها من إجراءات تصحيحية لسوق العمل في تراجع أعداد السكان بدولة الكويت بشكل ملحوظ خلال العامين السابقين.

### رسم بياني (8)

#### تطور أعداد السكان بدولة الكويت



المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

للسكان الكويتيين، فقد بلغت نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً أكثر من ثلث عدد السكان الكويتيين في عام 2021 وبنسبة 33.5%، وبما يعكس اتساع تلك الشريحة وزيادة الحاجة إلى توفير المزيد من فرص العمل.

وتتركز أعداد السكان غير الكويتيين في عدد من الجنسيات، فبالنسبة للتوزيع النسبي للسكان غير الكويتيين بحسب الجنسية في عام 2020 (آخر بيان متاح)، تشير البيانات إلى أن نسبة السكان من الجنسية الهندية تأتي في المرتبة الأولى وبنسبة 30.8% من إجمالي أعداد السكان غير الكويتيين، يلي ذلك السكان من الجنسية المصرية وبنسبة 20.7%، ثم السكان من الجنسية البنغلاديشية بنسبة 8.4%. ويمثل أعداد السكان غير الكويتيين من الجنسيات الخمس الأكبر نحو 72.5% من إجمالي أعداد السكان غير الكويتيين في العام 2020.

وقد انخفض إجمالي القوى العاملة في عام 2021 نتيجة لانخفاض القوى العاملة غير الكويتية، فعلى صعيد المؤشرات الخاصة بتطورات

أما أعداد السكان الكويتيين في عام 2021، فقد ارتفع بنحو 0.9% (2.0% في عام 2020)، ليصل مجموع السكان الكويتيين في العام المذكور إلى نحو 1.473 مليون نسمة (نحو 49.0% ذكور ونحو 51.0% إناث) مقابل نحو 1.460 مليوناً في العام السابق. ونتيجة للتطورات السابقة في أعداد السكان، تراجع نسبة أعداد السكان غير الكويتيين في جملة السكان في عام 2021 لتصل إلى نحو 68.2% (68.7% لعام 2020)، وارتفعت نسبة أعداد السكان الكويتيين في جملة السكان لتصل في عام 2021 إلى نحو 31.8% (31.3% لعام 2020).

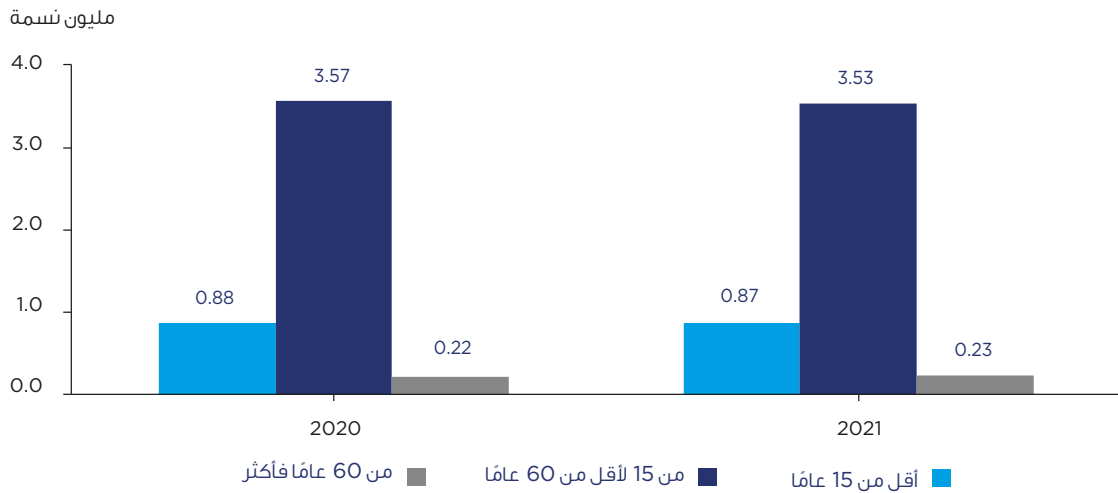
وعلى صعيد تطورات التركيب العمري للسكان وانعكاساتها على كل من معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي ومعدلات الإعالة المرتبطة بها، فقد تراجعت نسبة السكان النشطين اقتصادياً (ذوي الأعمار من 15 عاماً إلى أقل من 60 عاماً) في جملة السكان عن العام السابق، حيث بلغت تلك النسبة نحو 76.2% في عام 2021 مقابل نحو 77.0% في العام السابق. أما بالنسبة للتوزيع العمري

القوى العاملة خلال العام المذكور، تشير البيانات المتوافرة إلى تراجع إجمالي القوى العاملة بمعدل 1.7% مقارنةً بتراجع معدله 4.1% في عام 2020، ليصل ذلك الإجمالي إلى نحو 2.798 مليوناً مقارنةً بنحو 2.845 مليوناً في العام السابق. ويُعزى ذلك الانخفاض بشكل أساسي إلى انخفاض أعداد القوى العاملة غير الكويتية بنحو 2.2% لعام 2021 بعد انخفاضه بنحو 5.2% في عام 2020، ولتصل بذلك تلك الأعداد إلى نحو 2.342 مليوناً في عام 2021 مقارنةً بنحو

2.395 مليوناً في العام السابق. وفي مقابل ذلك، ارتفعت أعداد القوى العاملة الكويتية بنحو 1.3% لعام 2021 مقابل ارتفاع بنحو 2.2% في عام 2020، ولتصل بذلك تلك الأعداد إلى نحو 455.7 ألفاً في عام 2021 (نحو 228.8 ألفاً وبنسبة 50.2% ذكور، ونحو 226.9 ألفاً وبنسبة 49.8% إناث) مقارنةً بنحو 449.8 ألفاً في العام السابق.

### رسم بياني (9)

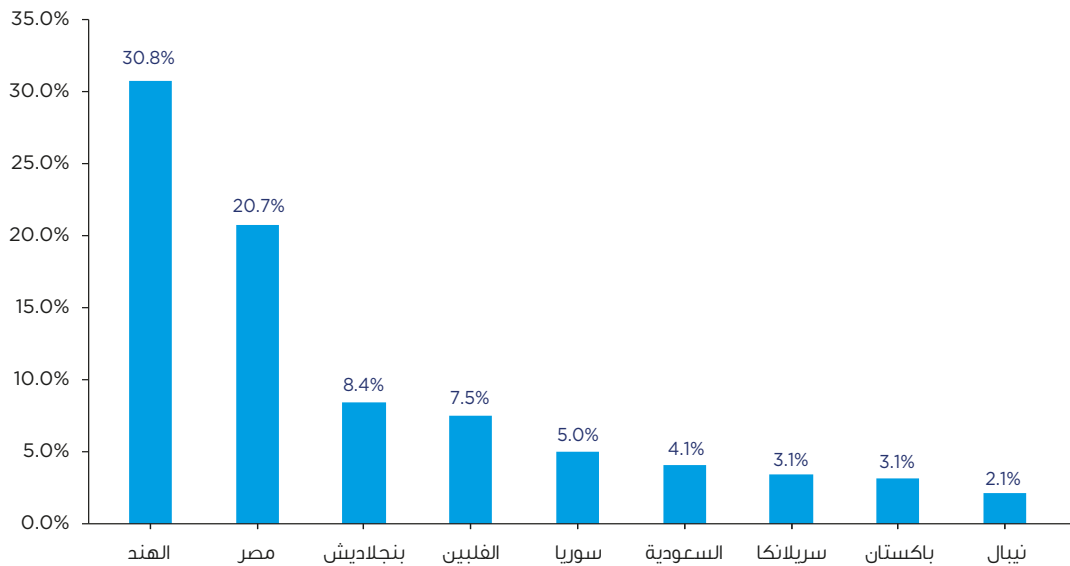
#### توزيع السكان بحسب فئات العمر في نهاية عامي 2020 و2021



المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

### رسم بياني (10)

#### التوزيع النسبي للسكان غير الكويتيين بحسب الجنسية كما في عام 2020



المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

## جدول (5)

## تطور المؤشرات الأساسية للقوى العاملة في دولة الكويت

البيان	2019	2020	2021
<b>(1) الكويتيون:</b>	<b>440022</b>	<b>449812</b>	<b>455742</b>
معدل التغير (%)	3.5	2.2	1.3
الأهمية النسبية للجملة (%)	14.8	15.8	16.3
<b>(2) غير الكويتيين:</b>	<b>2526234</b>	<b>2395399</b>	<b>2341937</b>
معدل التغير (%)	5.3	-5.2	-2.2
الأهمية النسبية للجملة (%)	85.2	84.2	83.7
<b>(3) جملة القوى العاملة: (1 + 2)</b>	<b>2966256</b>	<b>2845211</b>	<b>2797679</b>
معدل التغير (%)	5.1	-4.1	-1.7

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

غير الكويتيين خارج قوة العمل بمعدل 0.4% في عام 2021 مقارنةً بالعام السابق.

ولا يزال تركيز القوى العاملة في مجالات الخدمات العامة والاجتماعية، حيث تشير الإحصاءات فيما يتعلق بالتوزيع النسبي لإجمالي القوى العاملة بحسب أقسام النشاط الاقتصادي في عام 2021، إلى أن أنشطة «الخدمات العامة والاجتماعية والشخصية والمنظمات الدولية» قد استحوذت على المرتبة الأولى وبنسبة 48.6% من إجمالي تلك العمالة، ثم الأنشطة المرتبطة «بالتجارة والمطاعم والفنادق» بنسبة 19.7%، ثم «الإنشاءات» بنسبة 13.1%. أما فيما يخص التوزيع النسبي لأعداد القوى العاملة الكويتية بحسب النشاط الاقتصادي في عام 2021، فقد تركزت تلك العمالة أيضاً في الأنشطة المرتبطة «بالخدمات العامة والاجتماعية والشخصية» (81.8%)، ثم «الوساطة المالية والأنشطة العقارية وخدمات الأعمال» (7.4%)، ثم «التجارة والمطاعم والفنادق» (4.2%).

واتساقاً مع التطورات سألفة الذكر على صعيد أعداد السكان والقوى العاملة، ارتفع مؤشر الإعالة لجملة السكان (التي تمثل عدد السكان خارج القوى العاملة إلى جملة القوى العاملة)، حيث بلغ ذلك المعدل نحو 654 فرداً لكل ألف فرد من القوى العاملة في عام 2021 مقارنةً بنحو 642 فرداً لكل ألف فرد من القوى العاملة في عام 2020. وبالنسبة لمؤشر الإعالة للسكان الكويتيين، فقد انخفض ذلك المؤشر ليلبلغ نحو 2233 فرداً لكل ألف فرد في عام 2021 مقابل نحو 2246 فرداً لكل ألف فرد في العام السابق، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أعداد القوى العاملة الكويتية بمعدل 1.3% مقابل زيادة أعداد السكان الكويتيين خارج قوة العمل بمعدل 0.7% في عام 2021 مقارنةً بالعام السابق. وفي مقابل ذلك، ارتفع مؤشر الإعالة للسكان غير الكويتيين من نحو 340 فرداً لكل ألف فرد من القوى العاملة غير الكويتية في عام 2020 إلى نحو 347 فرداً لكل ألف فرد في عام 2021، ويرجع ذلك إلى انخفاض أعداد القوى العاملة غير الكويتية بمعدل 2.2% مقابل انخفاض أعداد السكان

## جدول (6)

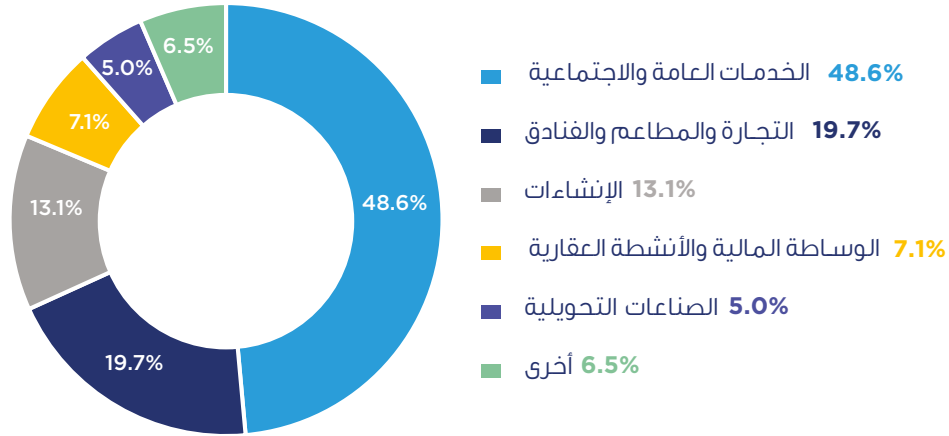
## تطور مؤشرات الإعالة في دولة الكويت

البيان	2019	2020	2021
معدلات الإعالة (لكل 1000 فرد من القوى العاملة):			
الكويتيون	2254	2246	2233
غير الكويتيين	324	340	347
<b>معدلات الإعالة لجملة السكان</b>	<b>610</b>	<b>642</b>	<b>654</b>

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

## رسم بياني (11)

التوزيع النسبي للقوى العاملة بحسب أقسام النشاط الاقتصادي كما في عام 2021 (%)



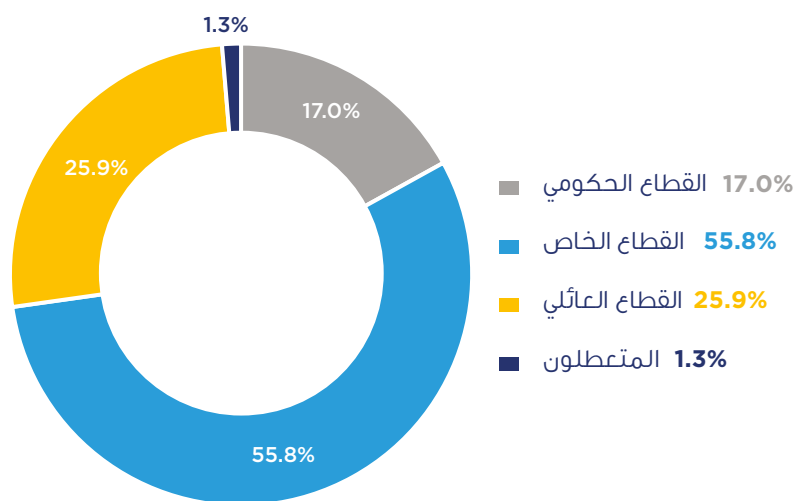
المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

لأعداد القوى العاملة بالقطاع الحكومي في إجمالي القوى العاملة من نحو 16.6% في عام 2020 إلى نحو 17.0% في عام 2021 (نحو 76.0% كويتي ونحو 24.0% غير كويتي من إجمالي القوى العاملة بالقطاع الحكومي). ومن جانب آخر، ارتفع مجموع أعداد "المتعطلون" في عام 2021 بنحو 1.7% مقارنةً بالعام السابق، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع طفيف في الأهمية النسبية لتلك الأعداد في إجمالي القوى العاملة ليصل إلى نحو 1.32% (نحو 89.0% كويتي ونحو 11.0% غير كويتي من إجمالي المتعطلين) في العام المذكور مقارنةً بنحو 1.28% في العام السابق.

وعلى صعيد التوزيع النسبي للقوى العاملة بحسب القطاعات (حكومي، خاص، عائلي، متعطلون)، تشير البيانات المتوافرة إلى انخفاض مجموع أعداد القوى العاملة في «القطاع الخاص» بمعدل 2.7% في عام 2021 مقارنةً بالعام السابق، ولذلك انخفضت الأهمية النسبية لمجموع أعداد القوى العاملة بالقطاع الخاص في إجمالي القوى العاملة من نحو 56.4% في عام 2020 إلى نحو 55.8% في عام 2021 (نحو 96.0% غير كويتي ونحو 4.0% كويتي من إجمالي القوى العاملة بالقطاع الخاص). وفيما يتعلق بأعداد القوى العاملة في «القطاع الحكومي»، فقد ارتفعت تلك الأعداد بنحو 0.8% في عام 2021 مقارنةً بالعام السابق، ولذلك ارتفعت الأهمية النسبية

## رسم بياني (12)

الهيكل النسبي للقوى العاملة بحسب القطاعات لعام 2021 (%)



المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.



EURO  
ΕΥΡΩ  
ΕΒΡΟ

CENTRAL BANK  
OF KUWAIT

20

TWENTY Dinars

# التطورات النقدية ونشاط بنك الكويت المركزي



ويستعرض التقرير في هذا الجزء التطورات النقدية والمصرفية الرئيسية ونشاط بنك الكويت المركزي في مجال السياسة النقدية والرقابة المصرفية، وذلك عبر عرض أهم التطورات التي شهدتها الإجماليات والمؤشرات النقدية الرئيسية خلال عام 2021، إضافة إلى جهود بنك الكويت المركزي في مواجهة تداعيات الجائحة، وكذلك أبرز التطورات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية على مدى العام المذكور.

## أولاً: التطورات النقدية

### 1- التوجهات الرئيسية للسياسة النقدية فيما بعد الجائحة:

استمرت السياسات النقدية التوسعية في غالبية دول العالم خلال عام 2021 لمواجهة الآثار الاقتصادية التي خلفتها جائحة فيروس "كورونا"، فقد حاولت تلك السياسات منذ بداية الأزمة التخفيف من حدة التداعيات السلبية التي خلفتها الجائحة ومواجهة الركود الاقتصادي العميق الذي لم يشهد الاقتصاد العالمي مثله في آخر مائة عام. وفي هذا الإطار، اتخذ مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي العديد من الإجراءات التيسيرية للسياسة النقدية والمالية التحفيزية منذ بداية انتشار الجائحة حتى حينه. ومن أبرز تلك الإجراءات الإبقاء على أسعار الفائدة الرئيسية ضمن نطاق (0% - 0.25%) المعتمد منذ مارس 2020. علاوة على ذلك، أكد بنك الاحتياطي الفيدرالي مجدداً التزامه باستخدام نطاق سلطاته الكاملة لدعم الانتعاش الاقتصادي بوتيرته الحالية.

وفي ذات السياق، أبقى بنك الكويت المركزي على سياسته النقدية التوسعية لدعم التعافي الاقتصادي، وتواصلت جهود بنك الكويت المركزي خلال عام 2021 في مجال السياسة النقدية وبرامج الإشراف والرقابة المصرفية بما ينسجم مع مستجدات الأوضاع الاقتصادية المحلية واحتواء التداعيات السلبية التي تركتها الجائحة. ويأتي ذلك ضمن مساعي بنك الكويت المركزي للحفاظ على أجواء الاستقرار النقدي والمالي في ظل ما فرضته الجائحة من تداعيات، وبما يساهم في احتواء القطاعات الاقتصادية لتلك الآثار للمساهمة في توفير الأجواء الداعمة للثقة في الاقتصاد الوطني وتحفيز التعافي الاقتصادي. وتجدر الإشارة إلى ما قام به بنك الكويت المركزي على مدى العقد الماضي لتدعيم أوضاع القطاع المصرفي، والذي أفضى إلى بناء مصدات تحوطية قوية ومستويات عالية من مؤشرات السلامة المالية، ساهمت في مواجهة البنوك لهذه الأزمة من موقع قوة، وبالتالي قيامها بدور إيجابي في توفير السيولة للعملاء المتضررين من أفراد وشركات لتحفيز النشاط الاقتصادي ودعم التعافي من آثار الأزمة.

وقد أبقى بنك الكويت المركزي على مستويات أسعار الفائدة الأدنى تاريخياً، حيث جاءت أسعار الفائدة لتعكس ما تطلبته الظروف والأوضاع الاقتصادية خلال فترة التعافي من آثار الجائحة. وفي هذا الصدد، لم يتم بنك الكويت المركزي بإجراء أي تعديل على سعر الخصم منذ آخر تغيير له بتاريخ 16 مارس 2020، وأبقى على سعر الخصم لديه عند المستوى الأدنى تاريخياً البالغ 1.5% خلال 2021. وقد استهدف بنك الكويت المركزي بذلك تخفيض تكلفة الاقتراض

تواصلت جهود بنك الكويت المركزي خلال عام 2021 في مجال السياسة النقدية وبرامج الإشراف والرقابة المصرفية بما ينسجم مع مستجدات الأوضاع الاقتصادية المحلية من جانب، والتطورات في الأسواق العالمية من جانب آخر لمواجهة الآثار السلبية لما بعد الجائحة. ويأتي ذلك ضمن مساعي بنك الكويت المركزي لترسيخ وتكريس أجواء الاستقرار النقدي والمالي بما يوفر الأجواء الداعمة للثقة في الاقتصاد الوطني وتحفيز قدرته على التعافي من آثار الأزمة. وفي هذا الصدد، أبقى بنك الكويت المركزي على سياساته النقدية التيسيرية بقصد التصدي لآثار الجائحة وتوفير البيئة الداعمة للنمو المستدام، حيث تم الإبقاء على سعر الخصم بمستواه الأدنى تاريخياً عند 1.5%. كما تبع ذلك إبقاء سعر الريبو وأسعار التدخل في السوق النقدي على ذات مستوياتها، لينعكس ذلك في انخفاض كافة مؤشرات أسعار الفائدة المحلية خلال العام 2021 مقارنةً بالعام السابق.

وعلى صعيد الإشراف والرقابة المصرفية، وتعزيزاً لحزمة الإجراءات النقدية التي طبقها بنك الكويت المركزي بهدف دعم القطاعات الاقتصادية الحيوية، والمشاريع ذات القيمة المضافة للاقتصاد المحلي، والمتضررين من أفراد ومشاريع صغيرة ومتوسطة وشركات، ومساعدتها على تخطي ظروف الجائحة، قام البنك المركزي بتعديل تعليماته الرقابية وأدوات سياسة التحوط الكلي، بما يساعد البنوك على أداء دورها الحيوي في الاقتصاد ويحفزها على تقديم مزيد من القروض والتمويل للقطاعات الاقتصادية والعملاء المتأثرين من الأزمة.

وقد حافظ سعر صرف الدينار الكويتي على استقراره النسبي مقابل العملات الرئيسية في إطار نظام سعر الصرف القائم على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة موزونة خاصة وغير معلنة لعملات أهم الدول التي تربطها بالكويت علاقات تجارية ومالية مؤثرة. وطبقاً للبيان الصادر عن صندوق النقد الدولي بشأن اختتام مشاورات عام 2021 مع دولة الكويت بموجب المادة الرابعة من اتفاقية إنشاء الصندوق، فقد أشاد ببقاء سياسة ربط سعر صرف الدينار بسلة من العملات ملائمةً للاقتصاد الكويتي كونها تقدم دعامة فعالة للاستقرار النقدي. وقد عززت تدخلات السياسة النقدية التحفيزية والسياسة الرقابية لبنك الكويت المركزي من تعزيز أجواء الثقة وتجنب أزمات الائتمان ووفرت السيولة لدعم التعافي الاقتصادي، وهو ما يستدل عليه من مؤشرات أداء القطاع المصرفي في عام 2021. وساهم الإبقاء على سعر الخصم عند مستويات متدنية في تعزيز مستويات السيولة وتسجيل أرصدة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نمواً إيجابياً بنهاية العام 2021. وتُشير البيانات إلى انخفاض محدود في مستويات السيولة المحلية خلال العام المذكور، حيث انخفض عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) بمعدل 0.5% بعد ارتفاعه بمعدل 3.9% في العام السابق. كما تراجعت ودائع المقيمين لدى البنوك المحلية حيث انخفضت بنسبة 1.6% مقابل نمو بنسبة 3.8% للعام السابق. وبالرغم من ذلك تسارعت وتيرة النمو في أرصدة الائتمان المحلي خلال العام 2021، حيث استطاع الحفاظ على تحقيق نمو إيجابي معدله 6.3% بعد ارتفاع بلغ 3.5% في عام 2020، ولا شك أن ذلك يؤكد فعالية السياسات التيسيرية لبنك الكويت المركزي.

يُعزِّزُ قدرة البنك المركزي على رسم وتنفيذ سياسته النقدية الرامية إلى الحد من الضغوط التضخمية المستوردة، لا سيما تلك الناجمة عن تقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية في الأسواق العالمية من جهة، وتوفير الأجواء الداعمة لتعزيز معدلات النمو الاقتصادي المستدام من جهة أخرى.

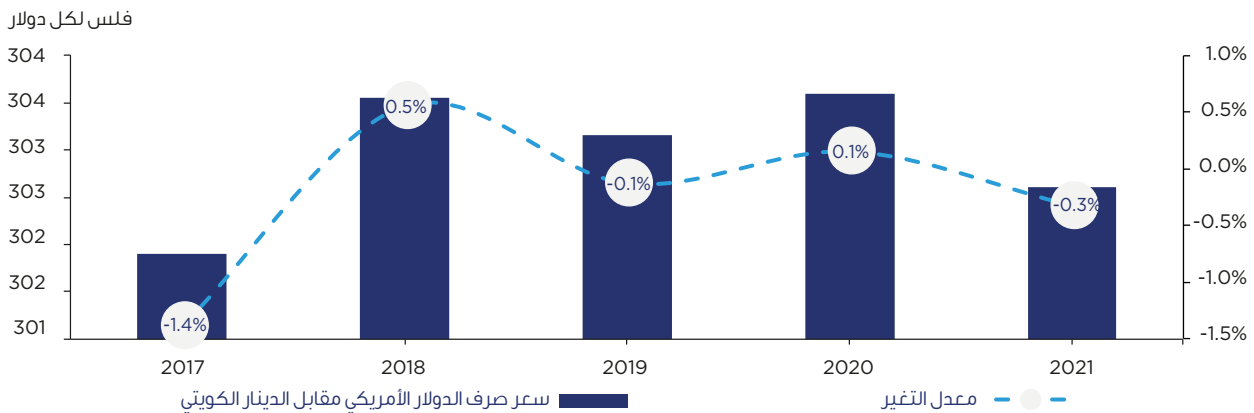
وقد ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية بنهاية عام 2021، فعلى صعيد التغيرات في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل كل من الدينار الكويتي من جهة، وبعض العملات الرئيسية الأخرى من جهة أخرى، في نهاية عام 2021 مقارنةً بنهاية العام السابق، فيلاحظ انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي بما قيمته 1 فلساً ونسبته 0.3%. وكذلك شهد سعر صرف الدولار انخفاضاً مقابل كل من اليورو بنسبة 7.4%، والجنيه الإسترليني بنسبة 0.7%. ومن جانب آخر، سجل سعر صرف الدولار الأمريكي خلال العام المذكور ارتفاعاً مقابل كل من الين الياباني بنسبة 10.8%، والفرنك السويسري بنسبة 3.4%. ويرجع ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل بعض العملات الرئيسية في نهاية العام المذكور لعدة أسباب، منها تحسن مؤشرات تعافي الاقتصاد الأمريكي، واستمرار ارتفاع معدلات التضخم المدفوع بحزم التحفيز المالية والنقدية السخية والمتخذة لدعم التعافي الاقتصادي خلال فترة الجائحة، وبما يرجح من قيام الفيدرالي الأمريكي بالاتجاه إلى تشديد السياسة النقدية قبل معظم الاقتصادات الرئيسية الأخرى.

لجميع القطاعات الاقتصادية من أفراد ومؤسسات لتعزيز بيئة داعمة للنمو الاقتصادي من شأنها تشجيع الطلب على الاقتراض، وتحريك عجلة النشاط الاقتصادي ورفع قيم الأصول، وتنشيط الطلب الكلي، والمحافظة على الاستقرار النقدي والاستقرار المالي، أخذاً بالحسبان أيضاً المحافظة على تنافسية وجاذبية العملة الوطنية. ويُعتَبَرُ سعر الخصم سعراً محورياً مرجعياً ترتبط به، وضمن هوامش محددة، الحدود القصوى لأسعار الفائدة على معاملات الإقراض بالدينار الكويتي لدى وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي. وبناءً على ذلك، يؤدي خفض سعر الخصم إلى تخفيض الحدود القصوى لأسعار الفائدة على معاملات الإقراض بالدينار الكويتي لدى وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي بذات مقدار ذلك الخفض.

## 2- تطورات سعر صرف الدينار الكويتي:

استمر تطبيق نظام ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة «غير معلنة» من العملات الرئيسية لأهم الدول التي ترتبط معها دولة الكويت بعلاقات تجارية ومالية، وواصل بنك الكويت المركزي خلال العام 2021 تطبيق نظام سعر صرف الدينار الكويتي المعمول به اعتباراً من 20 مايو 2007، والقائم على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة من عملات أهم الدول التي ترتبط معها دولة الكويت بعلاقات تجارية ومالية رئيسية. ويساهم نظام سلة العملات في المحافظة على الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأخرى، الأمر الذي

رسم بياني (13)  
سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي  
(نهاية الفترة)



المصدر: بنك الكويت المركزي.

## جدول (7)

أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل كل من الدينار الكويتي  
وبعض العملات الرئيسية في نهاية عام 2021

الجنه الإسترليني	الفرنك السويسري	الين الياباني	اليورو	الدينار الكويتي <sup>(1)</sup>	نهاية الفترة
1.35	0.89	103.67	1.22	303.60	2020
1.34	0.92	114.85	1.13	302.60	2021
<b>-0.7</b>	<b>3.4</b>	<b>10.8</b>	<b>-7.4</b>	<b>-0.3</b>	<b>معدل التغير (%)</b>

المصدر: بنك الكويت المركزي.  
بالفلس.

كانت ضمن هوامش ضيقة نسبياً، حيث بلغ الفرق بين أعلى سعر وأدنى سعر للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي نحو 1%. أما مقابل العملات الرئيسية الأخرى، فتشير البيانات إلى تقلبات أكثر حدة، حيث وصلت الفروقات بين أعلى وأدنى سعر إلى معدلات بلغت 12% مقابل الين الياباني، و9.9% مقابل اليورو، و7.0% مقابل الجنيه الإسترليني، و7.9% مقابل الفرنك السويسري.

وقد عزز نظام ربط سعر صرف الدينار الكويتي المعمول به من قدرة بنك الكويت المركزي على حماية الاقتصاد الوطني من التذبذبات الحادة التي قد تحدث أحياناً في أسعار صرف العملات الرئيسية، وتوفر هذه السياسة دعامة فعّالة ومرونة نسبية لسعر الصرف خلال الفترات التي يرتفع فيها سعر صرف الدولار الأمريكي. وفي هذا الصدد، تشير البيانات إلى أن تحركات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي من واقع التداولات اليومية خلال عام 2021

## جدول (8)

سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي  
وبعض العملات الرئيسية من واقع التداولات اليومية خلال عام 2021

العملات	أعلى	أدنى	الفرق	التغير %
الدينار الكويتي (فلس)	303.35	300.30	3.1	1.0
الجنيه الإسترليني	0.76	0.71	0.05	7.0
اليورو	0.89	0.81	0.08	9.9
الفرنك السويسري	0.95	0.88	0.07	7.9
الين الياباني	115.38	103.00	12.4	12.0

المصدر: بنك الكويت المركزي.

## 3- تطورات أسعار الفائدة المحلية:

خلال أجل القرض، ليكون سعر الفائدة الذي يطبق عند المراجعة متماشياً مع سعر الخصم المحدد من البنك المركزي لذلك التاريخ لهذا النوع من القروض، وعلى ألا يتجاوز مقدار التغير في سعر الفائدة نقطتين مئويتين زيادةً أو نقصاناً عن سعر الفائدة المطبق بمقتضى عقد القرض قبل التغير. أما فيما يتعلق بالأنواع الأخرى من القروض، فيكون الحد الأقصى سنوياً لسعر الفائدة الاتفاقية على جميع صور الإقراض التجاري وصور الإقراض الأخرى المحررة بالدينار الكويتي بما لا يزيد على نقطتين ونصف النقطة المئوية فوق سعر الخصم على صور معاملات الإقراض المحررة بالدينار الكويتي والتي لا تزيد مدتها على سنة. ويكون الحد الأقصى سنوياً لسعر الفائدة بالدينار بما لا يزيد على أربع نقاط مئوية فوق سعر الخصم على جميع صور معاملات الإقراض المحررة بالدينار الكويتي والتي تزيد مدتها على سنة.

واصلت أسعار الفائدة المحلية تحركها في إطار استمرار السياسة النقدية التوسعية لبنك الكويت المركزي، والتي تستهدف توفير بيئة داعمة لتعافي النمو الاقتصادي ومجابهة التداعيات السلبية لجائحة "كورونا" على الأنشطة الاقتصادية من جانب، وتعزيز جاذبية العملة الوطنية من جانب آخر. واستمر بنك الكويت المركزي خلال عام 2021 في تطبيق هيكل أسعار الفائدة المحلية بالدينار الكويتي الذي بدأ العمل به منذ 30 مارس 2008، والذي يقضي بأن يكون الحد الأقصى لسعر الفائدة سنوياً على القروض الاستهلاكية والقروض المسبقة (الإسكانية) المحررة بالدينار الكويتي بما لا يزيد على ثلاث نقاط مئوية فوق سعر الخصم. وبالنسبة للقروض المسبقة (الإسكانية)، والتي تُمنح لمدة أقصاها خمس عشرة سنة، فإنها تُمنح بأسعار فائدة ثابتة على أن يتضمن عقد القرض بنداً ينص على قيام الجهة المقرضة بمراجعة سعر الفائدة المطبق كل خمس سنوات

جدول (9)  
تطور هيكل أسعار الفائدة المحلية على الدينار الكويتي  
(% سنويًا)

الحدود القصوى لأسعار الفائدة الاتفاقية على جميع صور معاملات الإقراض المحررة بالدينار الكويتي					نهاية الفترة
القروض الاستهلاكية	معاملات الإقراض التي تزيد مدتها على سنة المعدل	معاملات الإقراض التي لا تزيد مدتها على سنة المعدل	سعر الخصم المعدل		
5.75	6.75	5.25	2.75		2017
6.00	7.00	5.50	3.00		2018
5.75	6.75	5.25	2.75		2019
4.50	5.50	4.00	1.50		2020
4.50	5.50	4.00	1.50		2021

المصدر: بنك الكويت المركزي.

ونحو 0.810 نقطة مئوية مقابل نحو 0.821 نقطة مئوية في العام السابق للودائع استحقاق 3 أشهر، إلى جانب ذلك شهدت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع المتبادلة بالدينار الكويتي فيما بين البنوك المحلية انخفاضاً لجميع الأجل خلال عام 2021، وذلك مقارنةً بمستوياتها خلال عام 2020.

وقد استقرت أسعار الفائدة (العائد) على أدوات الدين العام خلال العام 2021، والتي يقوم بنك الكويت المركزي بإدارة إصداراتها (أذونات وسندات الخزانة والتورق المقابل) نيابة عن وزارة المالية، فقد استقرت أسعار الفائدة (العائد) على سندات الخزانة استحقاق سنة واحدة عند نفس مستواها البالغ 1.375% في نهاية عام 2021 مقارنةً في نهاية عام 2020. كما استقرت أسعار الفائدة (العائد) على سندات الخزانة استحقاق سنتين عند نفس مستواها البالغ 1.500% في نهاية عام 2021 مقارنةً في نهاية عام 2020، إلى جانب استقرار أسعار الفائدة (العائد) على كل من سندات الخزانة استحقاق 3 سنوات، و5 سنوات، و7 سنوات و10 سنوات عند ذات مستوياتها وبالبلغة 1.625% و1.750%، و1.875% و2.000% على الترتيب في نهاية عام 2021 مقارنةً بنهاية عام 2020.

وشهدت متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل بالدينار الكويتي لدى البنوك المحلية انخفاضاً، حيث تشير البيانات إلى انخفاض هذه المتوسطات خلال عام 2021 بالمقارنة مع عام 2020 لجميع الأجل تماشيًا مع توجهات السياسة النقدية الداعمة للتعافي الاقتصادي، وبنحو 0.341 نقطة مئوية على ودائع استحقاق شهر (من نحو 1.247% إلى نحو 0.906%)، وبنحو 0.329 نقطة مئوية على ودائع استحقاق 3 أشهر (من نحو 1.389% إلى نحو 1.060%)، وفي ذات الاتجاه، انخفضت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع لأجل بالدولار الأمريكي لدى البنوك المحلية لجميع الأجل خلال عام 2021 مقابل عام 2020 وبنحو 0.274 نقطة مئوية على ودائع استحقاق شهر (من نحو 0.444% إلى نحو 0.171%)، وبنحو 0.318 نقطة مئوية على ودائع استحقاق 3 أشهر (من نحو 0.568% إلى نحو 0.250%)، وفي ضوء ذلك، استمرت الهوامش القائمة فيما بين متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء بكل من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي لدى البنوك المحلية لصالح الدينار الكويتي، حيث بلغ الهامش نحو 0.735 نقطة مئوية لعام 2021 مقابل نحو 0.803 نقطة مئوية في العام السابق للودائع لأجل شهر،

## جدول (10)

## متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء بالدينار الكويتي والدولار الأمريكي لدى البنوك المحلية

الهامش لصالح الدينار	متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل 3 أشهر (%)		الهامش لصالح الدينار	متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل شهر (%)		الفترة
	بالدولار الأمريكي	بالدينار الكويتي		بالدولار الأمريكي	بالدينار الكويتي	
0.715	0.799	1.514	0.703	0.642	1.345	2017
0.743	1.542	2.285	0.820	1.329	2.149	2018
0.833	2.007	2.839	0.895	1.812	2.707	2019
0.821	0.568	1.389	0.803	0.444	1.247	2020
0.810	0.250	1.060	0.735	0.171	0.906	2021

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وقد جاء الانخفاض المشار إليه في عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) خلال عام 2021 محصلةً للانخفاض في شبه النقد بما قيمته 358.1 مليون دينار ونسبته 1.3% من جهة، والارتفاع في الكتلة النقدية (ن1) (المفهوم الضيق لعرض النقد) بنحو 179.9 مليون دينار ونسبة 1.5% من جهة أخرى. وترتيباً على ذلك، ارتفعت الكتلة النقدية (ن1) كنسبة من عرض النقد (ن2) من نحو 31.6% في نهاية عام 2020 إلى نحو 32.2% في نهاية عام 2021، في حين انخفضت نسبة شبه النقد من عرض النقد (ن2) من نحو 68.4% في نهاية عام 2020 إلى نحو 67.8% في نهاية عام 2021. وقد جاء الارتفاع في الكتلة النقدية (ن1) لارتفاع أرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم تحت الطلب (المحررة بالدينار الكويتي) في عام 2021 بما قيمته 215.4 مليون دينار ونسبته 2% مقارنة بمستوياتها في عام 2020 من جهة، والانخفاض في مستويات النقد المتداول بنحو 2% خلال العام المذكور من جهة أخرى. هذا وقد جاء الانخفاض الذي شهده شبه النقد خلال عام 2021 محصلةً للانخفاض في أرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية المحررة بالدينار الكويتي (بخلاف الودائع تحت الطلب) بما قيمته 522 مليون دينار ونسبته 2.1% من جهة، والارتفاع في أرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم بالعملة الأجنبية لدى تلك البنوك بنحو 163.9 مليون دينار ونسبة 8% من جهة أخرى.

ومن جانب آخر، تراجعت أسعار الفائدة على سندات بنك الكويت المركزي والتورق المقابل، حيث بلغت أسعار الفائدة على تلك السندات استحقاق 3 أشهر 1.125% في نهاية عام 2021 مقارنة بنحو 1.427% في نهاية عام 2020، كما تراجعت أسعار الفائدة على سندات البنك المركزي والتورق المقابل استحقاق 6 أشهر لتبلغ نحو 1.250% في نهاية عام 2021 مقارنة بنحو 1.552% نهاية العام السابق.

#### 4- تطورات عرض النقد:

يعتبر عرض النقد من المتغيرات النقدية الأساسية التي يمكن من خلالها التعرف على مستويات السيولة المحلية ومدى اتساقها مع اتجاهات النشاط الاقتصادي في البلاد ومع مرحلة التعافي من آثار جائحة "كورونا". هذا، وتعكس متابعة التطورات في عرض النقد وتحليل التغيرات في مكوناته والعوامل المؤثرة في تلك التغيرات العديد من التطورات النقدية الهامة، خاصة تلك التي ترتبط بتنظيم أوضاع السيولة المحلية وجهود بنك الكويت المركزي في الحفاظ على الاستقرار النقدي وبما يتلاءم مع متطلبات النشاط الاقتصادي المحلي والظروف الاقتصادية المحيطة. وتُشير البيانات إلى انخفاض محدود في مستويات السيولة المحلية خلال عام 2021، حيث انخفض عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) ليصل إلى نحو 38964.6 مليون دينار في نهاية عام 2021 مسجلاً انخفاضاً قيمته نحو 178.2 مليون دينار ونسبته 0.5% مقارنةً بنهاية عام 2020.

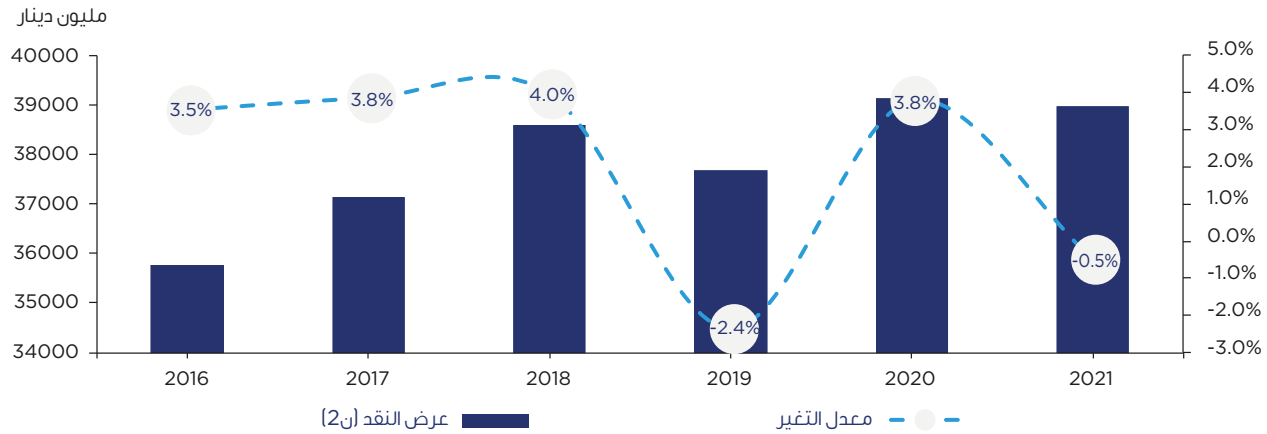
#### جدول (11)

#### تطور إجماليات عرض النقد (مليون دينار)

البيان	2020	2021	التغير	
			قيمة	(%)
الكتلة النقدية (ن1)	12350.5	12530.4	179.9	1.5
ومنها: النقد المتداول خارج البنوك المحلية	1810.7	1775.2	-35.5	-2.0
شبه النقد	26792.3	26434.2	-358.1	-1.3
الودائع بالدينار (بخلاف الودائع تحت الطلب)	24733.1	24211.1	-522.0	-2.1
الودائع بالعملة الأجنبية	2059.2	2223.1	163.9	8.0
عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن2)	39142.9	38964.6	-178.2	-0.5
عرض النقد بالمفهوم الأوسع (ن3)	39142.9	38964.6	-178.2	-0.5

المصدر: بنك الكويت المركزي.

رسم بياني (14)  
تطورات عرض النقد (ن2)



المصدر: بنك الكويت المركزي.

في صافي الموجودات المحلية للبنك المركزي والبنوك المحلية في نهاية عام 2021 محصلةً للزيادة في صافي رصيد المطالب على الحكومة والتي سجلت انخفاضاً بما قيمته 707.7 ملايين دينار ونسبته 8.5%، ويعكس التراجع في المطالب على الحكومة بما قيمته 219.9 مليون دينار ونسبته 16.2%، والتي تمثل استحقاقات أدوات الدين العام، وانخفاض ودائع وأرصدة الحكومة بما قيمته 927.6 مليون دينار ونسبته 9.6% والارتفاع في المطالب على القطاع الخاص بما قيمته 2572.9 مليون دينار ونسبته 6.2% في نهاية عام 2021 مقارنةً بالعام السابق من جهة، والانخفاض في رصيد صافي الموجودات المحلية ضمن بند «أخرى»، بما قيمته 595.4 مليون دينار ونسبته 3.9% من جهة أخرى.

وضمن المسح النقدي المجمع للبنك المركزي والبنوك المحلية خلال عام 2021، تُشير البيانات المتعلقة بالعوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد - وهي العوامل المتمثلة في التغيرات التي تطرأ على عناصر كلٍّ من صافي الموجودات المحلية وصافي الموجودات الأجنبية للجهات المذكورة - إلى أن الانخفاض المشار إليه في عرض النقد (ن2) خلال عام 2021، قد جاء محصلةً للانخفاض في صافي الموجودات الأجنبية لتلك الجهات بنحو 2863.4 مليون دينار ونسبة 13.7% من جهة، والارتفاع في صافي الموجودات المحلية للجهات المذكورة بنحو 2685.2 مليون دينار ونسبة 14.7% من جهةٍ أخرى.

وقد استمر الأثر التوسعي لصافي الموجودات المحلية على مستويات السيولة المحلية للعام الثالث على التوالي، ويُعزى الارتفاع المشار إليه

جدول (12)

العوامل المؤثرة في تغير عرض النقد (ن2) (مليون دينار)

البيان	التغير		2021	2020	
	قيمة	(%)			
عرض النقد (ن2)	-178.2	-0.5	38964.6	39142.9	
صافي الموجودات المحلية:	2685.2	14.7	20920.5	18235.3	
المطالب على الحكومة (صافي) <sup>(1)</sup>	-707.7	-8.5	-7635.4	-8343.1	
المطالب على القطاع الخاص	2572.9	6.2	44370.0	41797.1	
البنود الأخرى (صافي)	595.4	3.9	-15814.1	-15218.7	
صافي الموجودات الأجنبية:	-2863.4	-13.7	18044.1	20907.5	
البنك المركزي	-1779.5	-12.9	12033.8	13813.3	
البنوك المحلية	-1083.9	-15.3	6010.3	7094.2	

المصدر: بنك الكويت المركزي.

(1) تُعبر الإشارة السالبة عن التأثير الانكماشى على نمو عرض النقد (ن2)، في حين تُعبر الإشارة الموجبة عن التأثير التوسعي على نمو عرض النقد (ن2).

(2) بدأت عمليات التورق للدين العام في أبريل 2016، ولا تتضمن أرصدة التورق لأدوات الدين العام للبنوك المحلية العوائد عليها، كما أنها لا تتضمن عمليات التورق الحكومي لأكثر من سنة المقتناة من البنوك الإسلامية.

ولبنك المركزي نتيجةً لانخفاض إجمالي الموجودات الأجنبية (بما يعادل 1790.1 مليون دينار وبنسبة 12.9%)، والانخفاض في إجمالي المطلوبات الأجنبية (بما يعادل 10.6 مليون دينار وبنسبة 19.5%). كما جاء الانخفاض في صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية نتيجةً للارتفاع في إجمالي مطلوباتها الأجنبية (بما يعادل 2518.1 مليون دينار وبنسبة 26.9%)، والارتفاع في إجمالي موجوداتها الأجنبية (بما يعادل 1434.2 مليون دينار وبما نسبته 8.7%).

وفي مقابل ذلك، استمر الأثر الانكماشى لصافي الموجودات الأجنبية على مستويات السيولة المحلية في عام 2021، حيث يعكس الانخفاض المذكور في صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي والبنوك المحلية الانخفاض في صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي بما يعادل نحو 1779.5 مليون دينار وبنسبة 12.9%، والانخفاض في صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بما يعادل نحو 1083.9 مليون دينار وبنسبة 15.3%. وجاء الانخفاض المذكور في صافي الموجودات الأجنبية

## جدول (13)

## صافي الموجودات الأجنبية المجمع للبنك المركزي والبنوك المحلية

(مليون دينار)

التغير (%)	القيمة	نهاية عام 2021			نهاية عام 2020			البيان
		الصافي	المطلوبات الأجنبية	الموجودات الأجنبية	الصافي	المطلوبات الأجنبية	الموجودات الأجنبية	
-12.9	-1779.5	<b>12033.8</b>	-43.7	12077.5	<b>13813.3</b>	-54.3	13867.6	البنك المركزي
-15.3	-1083.9	<b>6010.3</b>	-11872.9	17883.2	<b>7094.3</b>	-9354.7	16449.0	البنوك المحلية
-13.7	-2863.4	<b>18044.1</b>	-11916.6	29960.7	<b>20907.5</b>	-9409.0	30316.6	الإجمالي

المصدر: بنك الكويت المركزي

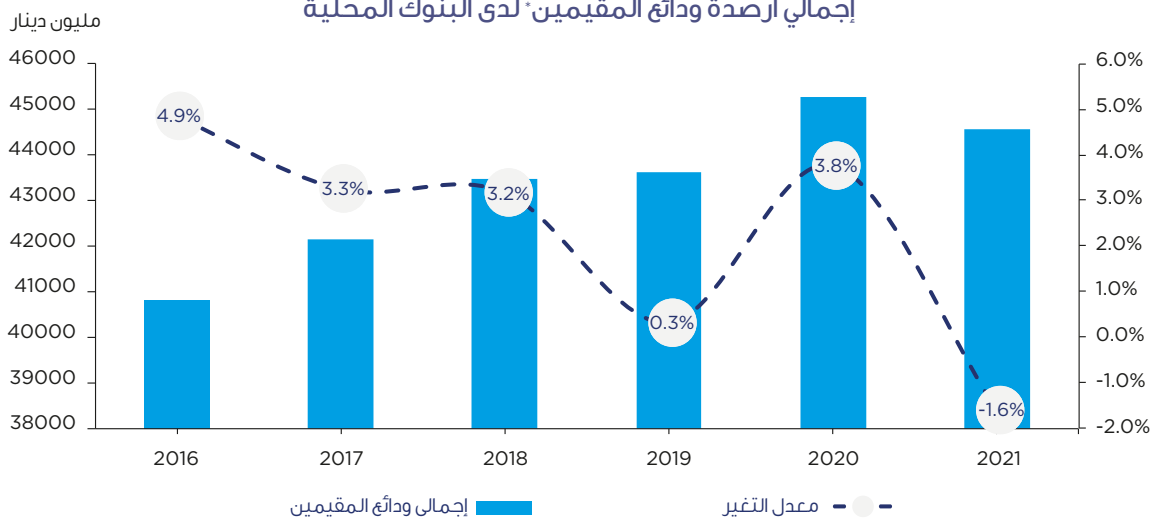
## 5- تطور الودائع المصرفية:

(التي تشكل نحو 16.5% من إجمالي تلك الأرصدة) خلال العام المذكور بما قيمته 570.7 مليون دينار وبنسبة 7.2% مقارنةً بنهاية العام السابق، ومن الجدير بالذكر أن إجمالي ودائع المقيمين لدى البنوك المحلية كان يشهد ارتفاعاً متتالياً قبل الجائحة حيث بلغت قيم الارتفاع نحو 143.2، 1343.6، 1328.1 مليون دينار وما نسبته 0.3%، 3.2%، 3.3% للأعوام 2019 و2018 و2017 على التوالي.

تراجع إجمالي ودائع المقيمين لدى البنوك المحلية في نهاية عام 2021، حيث انخفض إجمالي تلك الأرصدة بنحو 713.5 مليون دينار وبنسبة 1.6%. وقد جاء هذا التراجع ليعكس بشكل أساسي انخفاض ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية (التي تشكل نحو 83.5% من إجمالي تلك الأرصدة) في نهاية عام 2021 بنحو 142.8 مليون دينار وبنسبة 0.4%. وانخفاض أرصدة ودائع الحكومة

## رسم بياني (15)

## إجمالي أرصدة ودائع المقيمين لدى البنوك المحلية



المصدر: بنك الكويت المركزي.

(\* يقصد بالمقيمين الأشخاص الكويتيين (الطبيعيين والاعتباريين)، وكذلك الأشخاص غير الكويتيين الحاصلين على إذن عمل أو تصاريح إقامة صادرة من الجهات الرسمية لمدة سنة أو أكثر.

جدول (14)  
أرصدة ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية  
(مليون دينار)

البيان	التغير		2021	2020
	القيمة	(%)		
الودائع بالدينار الكويتي:	-306.6	-0.9	34966.3	35272.9
تحت الطلب	215.4	2.0	10755.2	10539.8
الادفان	641.7	10.0	7072.1	6430.4
لأجل	-1163.8	-6.4	17139	18302.8
شهادات الإيداع	-	-	-	-
الودائع بالعملة الأجنبية	163.9	8.0	2223.1	2059.2
الإجمالي	-142.8	-0.4	37189.4	37332.1

المصدر: بنك الكويت المركزي.

## 6- تطورات الائتمان المصرفي:

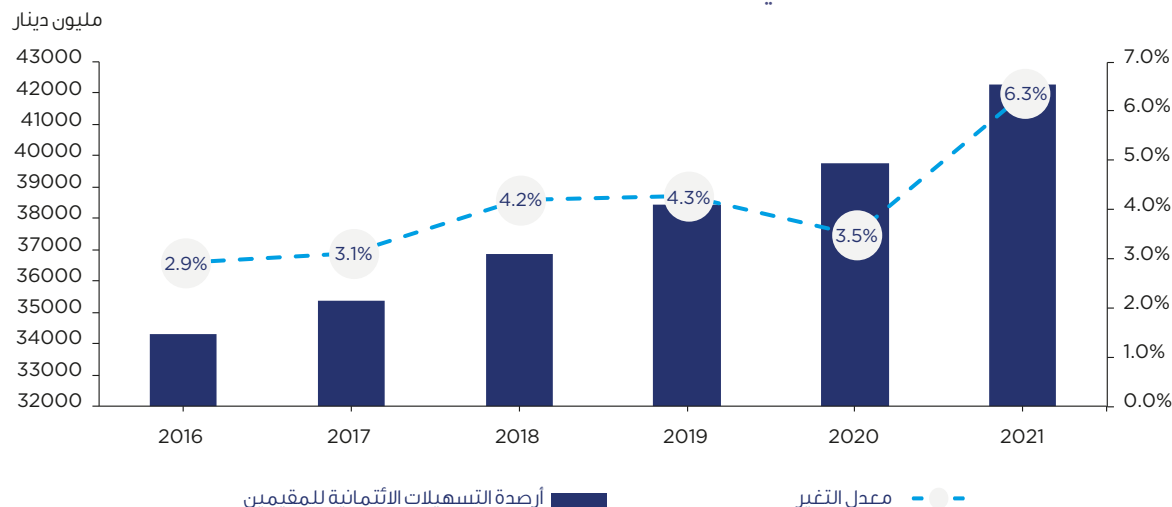
ونسبته 6.3%، لتصل إلى نحو 42286.7 مليون دينار في نهاية عام 2021 مقابل نحو 39766.5 مليون دينار في نهاية عام 2020، بعد أن سجلت تلك الأرصدة ارتفاعاً في نهاية عام 2020 نسبتته 3.5% مقارنةً بنهاية عام 2019.

وجاءت التطورات في النشاط الإقراضي منسجمة إلى حد كبير مع السياسات التحفيزية لبنك الكويت المركزي، حيث ساهمت السياسات النقدية والرقابية التحفيزية التي انتهجها بنك الكويت المركزي منذ بداية الجائحة في استعادة النشاط الإقراضي لتعافيه وتحسن وتيرة نموه خلال العام 2021.

تسارعت وتيرة نمو الائتمان المحلي في عام 2021 مع عودة الأنشطة الاقتصادية إلى طبيعتها، وتعكس تطورات الائتمان المصرفي المقدم لمختلف القطاعات الاقتصادية المحلية النشاط التمويلي للبنوك المحلية، وتشكل أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى القطاعات الاقتصادية المحلية الجانب الأكبر من إجمالي استخدامات الأموال لدى تلك البنوك. وتشير البيانات إلى ارتفاع أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى القطاعات الاقتصادية المحلية المختلفة، وذلك بما قيمته 2520.2 مليون دينار

رسم بياني (16)

## إجمالي أرصدة التسهيلات الائتمانية المحلية



المصدر: بنك الكويت المركزي.

العام 2021، فقد ارتفعت تلك الأرصدة بنهاية عام 2021 لكل من قطاع النفط الخام والغاز (بقيمة 267.3 مليون دينار ونسبة 14.3%)، وقطاع أخرى (بقيمة 132.5 مليون دينار ونسبة 4.3%)، وقطاع العقار (بقيمة 91.3 مليون دينار ونسبة 1.0%)، وقطاع مؤسسات مالية غير البنوك (بقيمة 27.8 مليون دينار ونسبة 2.8%)، وفي مقابل ذلك، تراجعت أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع التجارة (بقيمة 304.0 ملايين دينار ونسبة 9.3%)، وقطاعات الإنشاء (بقيمة 192.8 مليون دينار ونسبة 10.2%)، وقطاع الخدمات العامة (بقيمة 4.9 ملايين دينار ونسبة 3.9%)، وقطاع الزراعة وصيد الأسماك (بقيمة 2.6 مليون دينار ونسبة 11.9%).

تشير اتفاقيات التسهيلات الائتمانية الجديدة التي تم إبرامها بالدينار الكويتي مع المقيمين إلى وضع الطلب على الائتمان المصرفي خلال العام 2021، حيث تتضمن هذه التسهيلات كلاً من حدود التسهيلات الممنوحة إلى عملاء جدد، وكذلك التجديد و/أو التغيير في حدود التسهيلات الممنوحة لعملاء حاليين. ويُسْتَدَل من البيانات على أن تلك الاتفاقيات قد ارتفعت بشكل ملحوظ خلال عام 2021 بما قيمته 4824.8 مليون دينار ونسبته 31.1% لتصل إلى نحو 20340.5 مليون دينار، وذلك مقارنةً بما قيمته 15515.6 مليوناً خلال عام 2020.

ولقد عزز النمو القوي للقروض والتسهيلات الشخصية من نمو إجمالي الائتمان المحلي خلال العام 2021، وتستحوذ أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية الشخصية على ما نسبته 46.0% من إجمالي التسهيلات الائتمانية، وبلغ الارتفاع في أرصدة التسهيلات الائتمانية الشخصية ما قيمته نحو 2180.8 مليون دينار ونسبة 12.6%. وتُشير تفاصيل التسهيلات الائتمانية الشخصية إلى ارتفاع الأرصدة الموجهة إلى كل من القروض الاستهلاكية بما نسبته 15.8% والقروض الإسكانية بما نسبته 13.2%، والقروض الأخرى بما نسبته 8.6%.

وعززت القروض المقدمة للقطاع الصناعي من نمو إجمالي التسهيلات الائتمانية، فقد شهد عام 2021 نمواً إيجابياً لأرصدة القروض المقدمة للقطاع الصناعي التي تمثل نحو 5.6% من أرصدة التسهيلات الائتمانية بنهاية العام المذكور. وقد نمت أرصدة القروض الصناعية بما قيمته 324.7 مليون دينار ونسبته 15.8%، بعد أن سجلت نمواً بنسبة 2.0% في العام السابق. وجدير بالذكر أن القطاع الصناعي واجه العديد من الصعوبات خلال العام 2021، من أبرزها استمرار آثار جائحة "كورونا".

كما سجلت أرصدة التسهيلات الائتمانية نمواً إيجابياً لمجموعة أخرى من القطاعات مع التحسن النسبي في النشاط الاقتصادي في أواخر

## جدول (15)

## تطور أرصدة الجزء النقدي المُستخدم من التسهيلات الائتمانية المحلية

(مليون دينار)

القطاع	التغير		2021	2020
	القيمة	(%)		
التجارة	-304.0	-9.3	2971.9	3275.8
الصناعة	324.7	15.8	2381.3	2056.6
الإنشاء	-192.8	-10.2	1696.1	1888.9
الزراعة وصيد الأسماك	-2.6	-11.9	19.0	21.6
المؤسسات المالية (غير البنوك)	27.8	2.8	1009.0	981.2
التسهيلات الشخصية:	2180.8	12.6	19431.7	17250.9
- القروض الاستهلاكية	237.8	14.8	1845.4	1607.6
- القروض المُقسطة	1679.9	13.2	14391.1	12711.2
- شراء أوراق مالية	232.8	9.0	2812.1	2579.3
- أخرى	30.3	8.6	383.1	352.8
العقار	91.3	1.0	9317.6	9226.4
النفط الخام والغاز	267.3	14.3	2138.6	1871.3
الخدمات العامة	-4.9	-3.9	120.0	124.9
أخرى	132.5	4.3	3201.4	3068.9
<b>المجموع</b>	<b>2520.2</b>	<b>6.3</b>	<b>42286.7</b>	<b>39766.5</b>

المصدر: بنك الكويت المركزي.

جدول (16)  
تطور اتفاقيات التسهيلات الائتمانية الجديدة المبرمة بالدينار الكويتي مع المقيمين  
(مليون دينار)

القطاع	التغير		2021	2020
	القيمة	(%)		
التجارة	100.2	5.1	2064.1	1963.9
الصناعة	716.2	70.5	1731.9	1015.7
الإنباء	-239.8	-17.8	1105.6	1345.3
الزراعة وصيد الأسماك	-1.2	-11.1	9.8	11.1
المؤسسات المالية (غير البنوك)	226.2	25.3	1119.1	892.9
التسهيلات الشخصية:	1575.3	38.5	5669.5	4094.2
- القروض الاستهلاكية	342.8	44.9	1106.5	763.6
- القروض المُقسطة	1232.5	37.0	4563.0	3330.5
العقار	-138.6	-3.4	3974.1	4112.7
النفط الخام والغاز	1612.3	495.3	1937.8	325.5
الخدمات العامة	251.1	53.6	719.8	468.7
أخرى	723.1	56.2	2008.7	1285.6
<b>المجموع</b>	<b>4824.8</b>	<b>31.1</b>	<b>20340.5</b>	<b>15515.6</b>

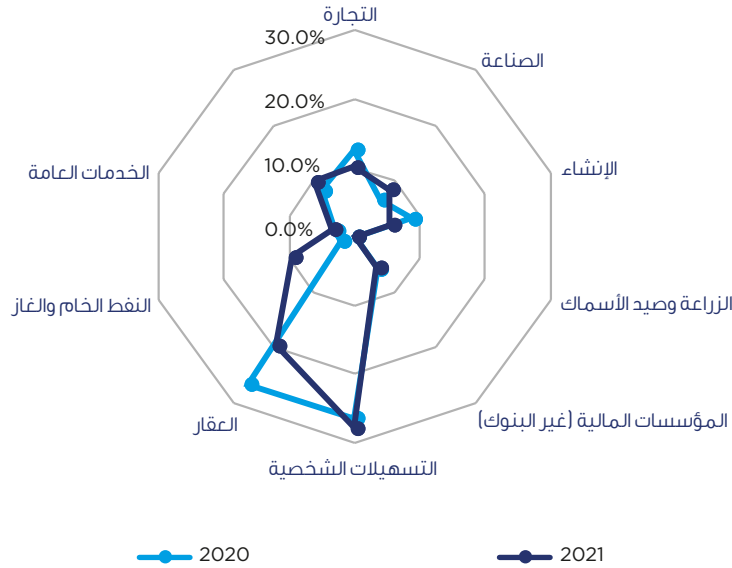
المصدر: بنك الكويت المركزي.

وقطاع التجارة (بنسبته 5.1%)، وقطاع المؤسسات المالية غير البنوك (بنسبته 25.3%)، هذا من جانب. ومن جانب آخر، انخفضت تلك التسهيلات الائتمانية الجديدة المبرمة لقطاع الإنشاء (بنسبة 17.8%)، وقطاع الزراعة وصيد الأسماك (بنسبة 11.1%)، وقطاع العقار (بنسبة 3.4%)، وذلك خلال عام 2021 مقارنةً بالعام السابق.

وقد ارتفعت التسهيلات الائتمانية الجديدة لكافة القطاعات الاقتصادية باستثناء ثلاثة قطاعات، حيث جاء الارتفاع المشار إليه محصلةً لارتفاع في قيمة اتفاقيات التسهيلات الائتمانية المبرمة لكل من قطاع النفط الخام والغاز (بنسبة 495.0%)، وقطاع الصناعة (بنسبة 70.5%)، وقطاع أخرى (بنسبة 56.2%)، وقطاع الخدمات العامة (بنسبة 53.6%)،

## رسم بياني (17)

## الهيكل النسبي لإجمالي اتفاقيات التسهيلات الائتمانية الجديدة المبرمة بالدينار الكويتي مع المقيمين



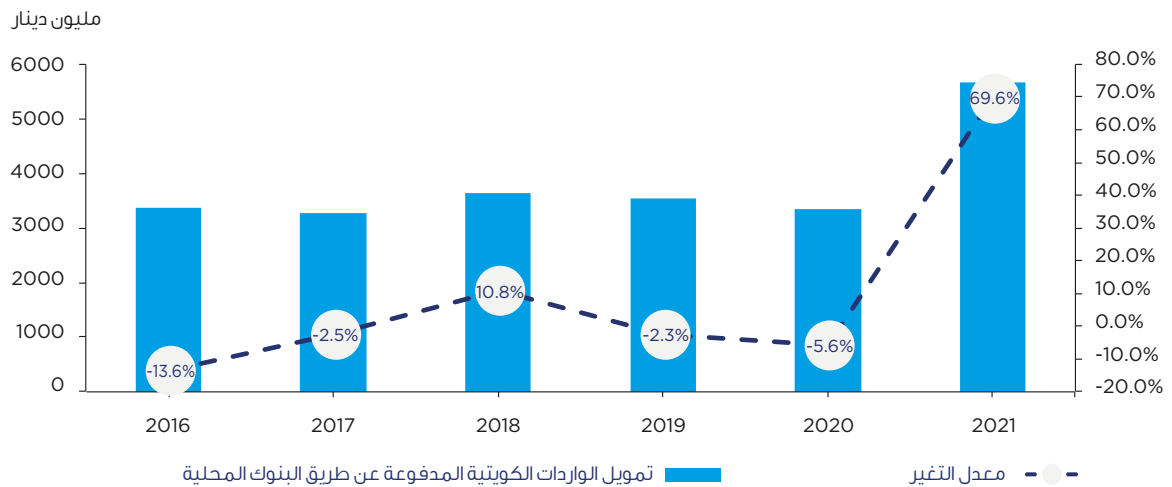
المصدر: بنك الكويت المركزي.

نحو 233.7 مليون دينار إلى نحو 350.9 مليون دينار)، والين الياباني (من نحو 33.9 مليون دينار إلى نحو 35.3 مليون دينار)، والفرنك السويسري (من نحو 5.2 ملايين دينار إلى نحو 13.4 مليون دينار)، هذا من جهة، وانخفاض قيمة ذلك التمويل للواردات بكل من مجموعة الجنيه الإسترليني (من نحو 40.1 مليون دينار إلى نحو 33.9 مليون دينار)، ومجموعة العملات الأخرى (من نحو 1107.6 ملايين دينار إلى نحو 596.4 مليون دينار)، من جهةٍ أخرى فيما بين العامين المذكورين.

وعلى صعيد البيانات الخاصة بتمويل الواردات السلعية للقطاع الخاص الكويتي، فتشير البيانات إلى أن إجمالي قيمة المبالغ المدفوعة عن طريق البنوك المحلية لتمويل تلك الواردات قد ارتفعت بنحو 2328.7 مليون دينار وبنسبة 69.6%، ليلج نحو 5674.4 مليون دينار خلال عام 2021 مقابل نحو 3345.7 مليون دينار خلال عام 2020. وجاء الارتفاع المذكور في قيمة تمويل الواردات بين عامي 2021 و2020 محصلةً لارتفاع قيمة التمويل بكل من الدولار الأمريكي (من نحو 1902.8 مليون دينار إلى نحو 4456.1 مليون دينار)، واليورو (من

## رسم بياني (18)

## تمويل الواردات الكويتية المدفوعة عن طريق البنوك المحلية



المصدر: بنك الكويت المركزي.

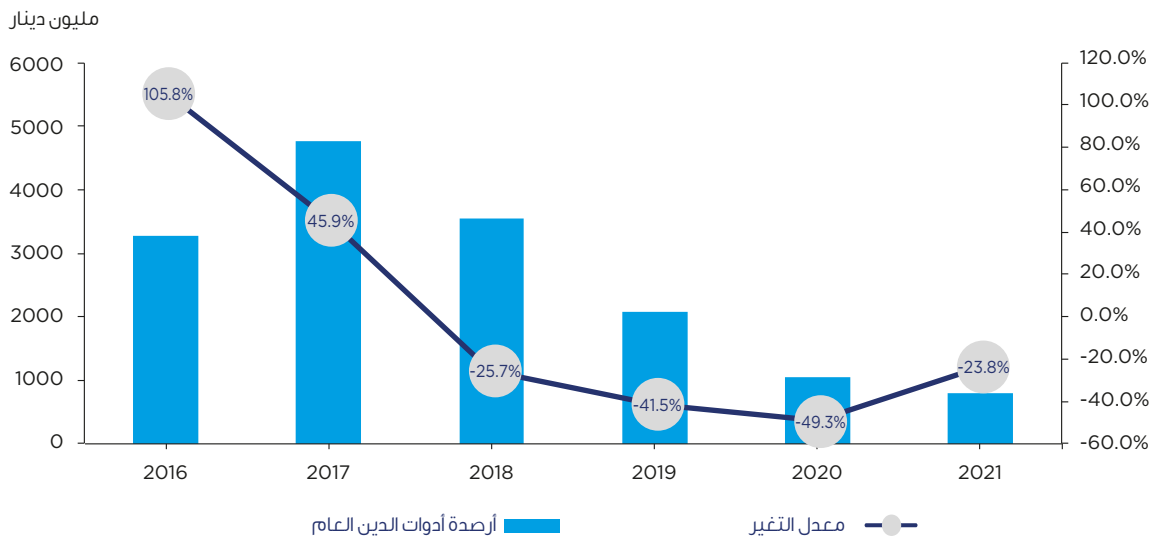
## 7- إصدارات أدوات الدين العام، وسندات البنك المركزي:

### أ - إصدار أدوات الدين العام:

العام ذاته 4 إصدارات من الإصدارات السابقة لتلك السندات، بلغ إجمالي قيمها الإسمية نحو 250.0 مليون دينار. وقد ترتب على ذلك انخفاض الرصيد القائم لأدوات الدين العام بنسبة 23.8% ليصل إلى نحو 800.0 مليون دينار في نهاية عام 2021، وقد انعكس ذلك في انخفاض رصيد مقتنيات البنوك المحلية من هذه الأدوات وبذات القدر.

تراجعت أرصدة الدين العام على خلفية انتهاء أجل قانون الدين العام، ويتولى بنك الكويت المركزي إدارة إصدارات أدوات الدين العام (أذونات وسندات الخزانة الكويتية والتورق المقابل بالدينار الكويتي) نيابة عن وزارة المالية. هذا وفي ضوء انتهاء أجل المرسوم بقانون رقم (3) لسنة 2009 بالإذن للحكومة بعقد قرض عام في شهر أكتوبر 2017 دون إصدار قانون للاقتراض العام، فإن بنك الكويت المركزي لم يطرح أي إصدار خلال عام 2021، بينما استحق خلال

رسم بياني (19)  
أرصدة أدوات الدين العام



المصدر: بنك الكويت المركزي

### ب - إصدارات سندات البنك المركزي والتورق المقابل:

12 إصداراً استحقاق 6 أشهر بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو 3520.0 مليون دينار). وفي الوقت ذاته، استحق 31 إصداراً من الإصدارات السابقة لتلك السندات وبقية إسمية إجمالية بلغت نحو 8440.0 مليون دينار خلال عام 2021 (منها 20 إصداراً استحقاق 3 أشهر بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو 5160.0 مليون دينار، 11 إصداراً استحقاق 6 أشهر بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو 3280.0 مليون دينار)، ونجم عن هذه التطورات استقرار الرصيد القائم بمقدار 2958.0 مليون دينار في نهاية عام 2021.

استقر الرصيد القائم لإصدارات بنك الكويت المركزي عند مستويات العام السابق، ففي إطار جهوده في مجال تنظيم مستويات السيولة المحلية، يقوم بنك الكويت المركزي بإصدار «سندات بنك الكويت المركزي» والتي تكون آجال استحقاقاتها لفترة ثلاثة أشهر وستة أشهر ويقتصر شراؤها على البنوك المحلية وشركات الاستثمار الخاضعة لرقابته. وفي هذا الإطار، قام بنك الكويت المركزي خلال عام 2021 بطرح 31 إصداراً من السندات والتورق المقابل بلغ إجمالي قيمها الإسمية نحو 8440.0 مليون دينار (منها 19 إصداراً استحقاق 3 أشهر بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو 4920.0 مليون دينار،

جدول (17)  
تطورات سندات بنك الكويت المركزي والتورق المقابل  
(مليون دينار)

البيان	2021	2020	2019
<b>الإصدارات:</b>	<b>8440</b>	<b>8680</b>	<b>8710</b>
3 أشهر	4920	5640	5670
6 أشهر	3520	3040	3040
<b>عدد الإصدارات:</b>	<b>31</b>	<b>35</b>	<b>37</b>
3 أشهر	19	23	26
6 أشهر	12	12	11
<b>الاستحقاقات:</b>	<b>8440</b>	<b>8680</b>	<b>8710</b>
3 أشهر	5160	5640	5700
6 أشهر	3280	3040	3010
<b>عدد الاستحقاقات:</b>	<b>31</b>	<b>36</b>	<b>34</b>
3 أشهر	20	24	23
6 أشهر	11	12	11
<b>الأرصدة بنهاية الفترة:</b>	<b>2958</b>	<b>2958</b>	<b>2958</b>
3 أشهر	1170	1410	1410
6 أشهر	1760	1520	1520
<b>التورق مع البنك المركزي (سنة فأكثر)</b>	<b>28</b>	<b>28</b>	<b>28</b>

المصدر: بنك الكويت المركزي

## 8- نشاط سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية:

2020. كما ارتفعت قيمة المعاملات "لأكثر من ليلة واحدة ولغاية أسبوع" بنحو 8.0% لتصل الأهمية النسبية لها 35.5% في عام 2021 مقابل 38.1% لعام 2020 من جهة، بينما انخفضت قيمة كل من المعاملات «أكثر من أسبوع ولغاية شهر» بنحو 17.0%، وقيمة المعاملات "أكثر من شهر ولغاية 3 أشهر بنحو 10.8%، وقيمة المعاملات «أكثر من 3 أشهر ولغاية 6 أشهر» بنحو 53.3%، والمعاملات "أكثر من 6 شهور" بنحو 85.2% من جهة أخرى.

شهد نشاط سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية بالدينار الكويتي ارتفاعاً ملحوظاً خلال عام 2021، لتصل قيمة المعاملات في هذا السوق إلى نحو 149988.0 مليون دينار مقابل نحو 129408.6 ملايين دينار خلال عام 2020، بارتفاع قيمته 20579.4 مليون دينار ونسبته 15.9%. وقد جاء ذلك الارتفاع محصلة لارتفاع قيمة تلك المعاملات «لأجل ليلة واحدة» بنحو 29.1% لتصل الأهمية النسبية لها إلى نحو 56.9% لعام 2021 مقابل نحو 51.1% لعام

## جدول (18)

توزيع قيم عمليات سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية\*  
بحسب فترات الاستحقاق  
(القيمة بالمليون دينار)

2021		2020		فترة الاستحقاق
للمجموع %	القيمة	للمجموع %	القيمة	
56.9	85320.5	51.1	66096.4	ليلة واحدة
35.5	53278.4	38.1	49348.5	أكثر من ليلة واحدة ولغاية أسبوع
6.2	9312.8	8.7	11224.5	أكثر من أسبوع ولغاية شهر
1.2	1804.1	1.6	2022.3	أكثر من شهر ولغاية 3 أشهر
0.2	243.2	0.4	521.1	أكثر من 3 أشهر ولغاية 6 أشهر
-	28.9	0.2	195.8	أكثر من 6 أشهر
<b>100</b>	<b>149988.0</b>	<b>100.0</b>	<b>129408.6</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: بنك الكويت المركزي.

\* لا تشمل عمليات البنك المركزي.

## 9- أرصدة حسابات البنوك المحلية مع البنك المركزي:

المحلية على البنك المركزي قد شهد انخفاضاً في نهاية عام 2021 قيمته 1236.0 مليون دينار ونسبته 14.6%، ليلغ ذلك الرصيد نحو 7237.4 مليون دينار في نهاية ذلك العام مقابل نحو 8473.5 مليون دينار في نهاية عام 2020. وجاء ذلك الانخفاض ليعكس بشكل أساسي انخفاض رصيد كل من ودائع البنوك المحلية لأجل والتورق المقابل لدى البنك المركزي بما قيمته 675.0 مليون دينار ونسبته 25.0%، ورصيد الودائع تحت الطلب للبنوك المحلية لدى البنك المركزي بما قيمته 561.1 مليون دينار ونسبته 20.0%، وذلك مقابل الاستقرار في رصيد مقتنيات البنوك المحلية من سندات البنك المركزي والتورق المقابل. هذا، ولم تُسجَل أية مطالب لبنك الكويت المركزي على البنوك المحلية في نهاية عام 2021.

تُبرز أرصدة الحسابات بين كل من بنك الكويت المركزي من جهة، والبنوك المحلية من جهة أخرى صافي أثر العمليات المتبادلة فيما بينهما، ويترتب على تلك العمليات مطالب للبنك المركزي على البنوك المحلية من جانب، ومطالب للبنوك المحلية على البنك المركزي من جانب آخر، الأمر الذي يعكس إمداداً صافياً للسيولة بالدينار الكويتي من البنك المركزي إلى البنوك المحلية في حالة الاتجاه الموجب، أو امتصاصاً صافياً لفائض السيولة بالدينار الكويتي يقوم من خلاله البنك المركزي بسحب السيولة من البنوك المحلية في حالة الاتجاه السالب، وذلك في إطار جهود البنك المركزي لتنظيم مستويات السيولة المحلية.

انخفض صافي مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي في عام 2021، حيث تُشير البيانات المتوافرة إلى أن رصيد مطالب البنوك

## جدول (19)

اتجاهات تطور أرصدة البنك المركزي بالدينار الكويتي مع البنوك المحلية  
(القيمة بالمليون دينار)

الفترة	مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي				مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي			
	المجموع	ودائع وحسابات جارية لدى البنوك المحلية	الخصم وإعادة الخصم	تبادل العملات لأجل	المجموع	ودائع لأجل لدى البنك المركزي والتورق المقابل	سندات البنك المركزي والتورق المقابل	ودائع تحت الطلب
2019	6399.4	--	--	--	6399.4	2000.4	2970.8	1428.2
2020	8473.5	--	--	--	8473.5	2700.2	2964.0	2809.3
2021	7237.4	--	--	--	7237.4	2025.2	2964.1	2248.2

المصدر: بنك الكويت المركزي.

دينار ونسبة 30.5% عن مستوياته في عام 2020، وترتيباً على ذلك، ارتفع متوسط قيمة العملية الواحدة (متوسط قيمة الشيك) بنحو 700.5 دينار وبنسبة 10.8% ليصل إلى نحو 7172.6 دينار لعام 2021 مقابل نحو 6472.2 دينار لعام 2020. كما تشير البيانات إلى أن قيمة عمليات تسوية المدفوعات التي تمت فيما بين البنوك المحلية عن طريق الإشعارات الدائنة والمدينة من خلال نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات فيما بين المشاركين (KASSIP) قد حققت انخفاضاً بلغت قيمته 22.1 مليار دينار ونسبته 7.8% لتصل إلى نحو 261.6 مليار دينار خلال عام 2021 مقابل نحو 283.6 مليار دينار خلال عام 2020.

## 10- نشاط غرفة المقاصة في البنك المركزي:

تشير البيانات إلى ارتفاع عدد عمليات المقاصة للشيكات المسحوبة على حسابات العملاء لدى البنوك المحلية، والتي أُجريت من خلال غرفة المقاصة في البنك المركزي خلال عام 2021 بنحو 359.8 ألف عملية وبنسبة 17.8%، ليصل إجمالي عدد تلك العمليات إلى نحو 2386.6 ألف عملية، بلغ إجمالي قيمها نحو 17118.3 مليون دينار، وذلك مقابل نحو 2026.8 ألف عملية بلغ إجمالي قيمها نحو 13117.7 مليون دينار خلال عام 2020، ليحقق إجمالي قيمة عمليات المقاصة خلال عام 2021 ارتفاعاً بنحو 4000.6 مليون

## جدول (20)

## عمليات المقاصة والتسويات فيما بين البنوك المحلية

الفترة	الشيكات		
	متوسط العملية	عدد العمليات	القيمة الإجمالية
	(دينار)	(ألف عملية)	(مليون دينار)
2019	5854.4	2978.3	17436.3
2020	6472.2	2026.8	13117.7
2021	7172.6	2386.6	17118.3

المصدر: بنك الكويت المركزي.

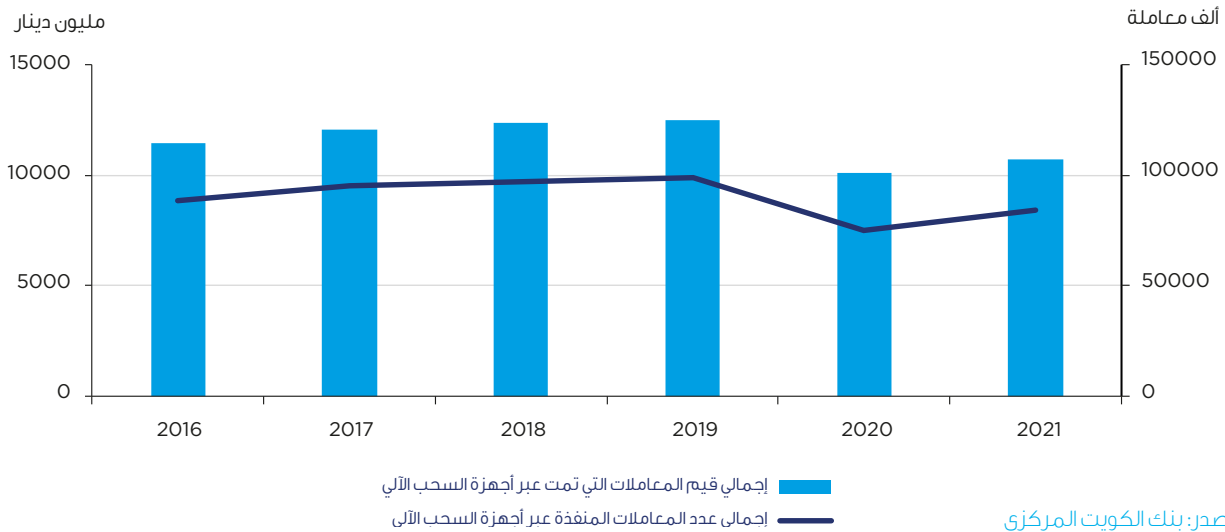
## 11- العمليات باستخدام البطاقات البلاستيكية:

ارتفعت مؤشرات الإنفاق الاستهلاكي بشكل ملحوظ خلال عام 2021. وتُشير البيانات المتوافرة في مجال العمليات باستخدام البطاقات البلاستيكية، التي تشمل العمليات باستخدام بطاقات الائتمان وبطاقات السحب الآلي (المدينة) الصادرة عن البنوك المحلية وتلك الصادرة عن بنوك أجنبية وتم تمريرها محلياً، إلى ارتفاع إجمالي قيم المعاملات التي تمت عبر أجهزة السحب الآلي داخل دولة الكويت وخارجها خلال عام 2021 بما نسبته 6.2% ليصل ذلك الإجمالي إلى نحو 10734.1 مليون دينار (موزعة على نحو 83.9 مليون معاملة) مقابل نحو 10104.8 ملايين دينار (موزعة على نحو 74.8 مليون معاملة) خلال عام 2020. وضمن ذلك، بلغ إجمالي قيم المعاملات التي تمت عبر أجهزة السحب الآلي داخل دولة الكويت خلال عام 2021 نحو 10478.1 مليون دينار (موزعة على نحو 81.6 مليون معاملة) مقابل نحو 9895.5 مليون دينار (موزعة على نحو 72.9 مليون معاملة) خلال العام السابق، وبارتفاع في عدد المعاملات نسبته 81.6%.

ارتفعت مؤشرات الإنفاق الاستهلاكي بشكل ملحوظ خلال عام 2021. وتُشير البيانات المتوافرة في مجال العمليات باستخدام البطاقات البلاستيكية، التي تشمل العمليات باستخدام بطاقات الائتمان وبطاقات السحب الآلي (المدينة) الصادرة عن البنوك المحلية وتلك الصادرة عن بنوك أجنبية وتم تمريرها محلياً، إلى ارتفاع إجمالي قيم المعاملات التي تمت عبر أجهزة السحب الآلي داخل دولة الكويت وخارجها خلال عام 2021 بما نسبته 6.2% ليصل ذلك الإجمالي إلى نحو 10734.1 مليون دينار (موزعة على نحو 83.9 مليون معاملة) مقابل نحو 10104.8 ملايين دينار (موزعة على نحو 74.8 مليون معاملة) خلال عام 2020. وضمن ذلك، بلغ إجمالي قيم المعاملات التي تمت عبر أجهزة السحب الآلي داخل دولة الكويت خلال عام 2021 نحو 10478.1 مليون دينار (موزعة على نحو 81.6 مليون معاملة) مقابل نحو 9895.5 مليون دينار (موزعة على نحو 72.9 مليون معاملة) خلال العام السابق، وبارتفاع في عدد المعاملات نسبته 81.6%.

### رسم بياني (20)

#### إجمالي قيم وأعداد المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية عبر أجهزة السحب الآلي



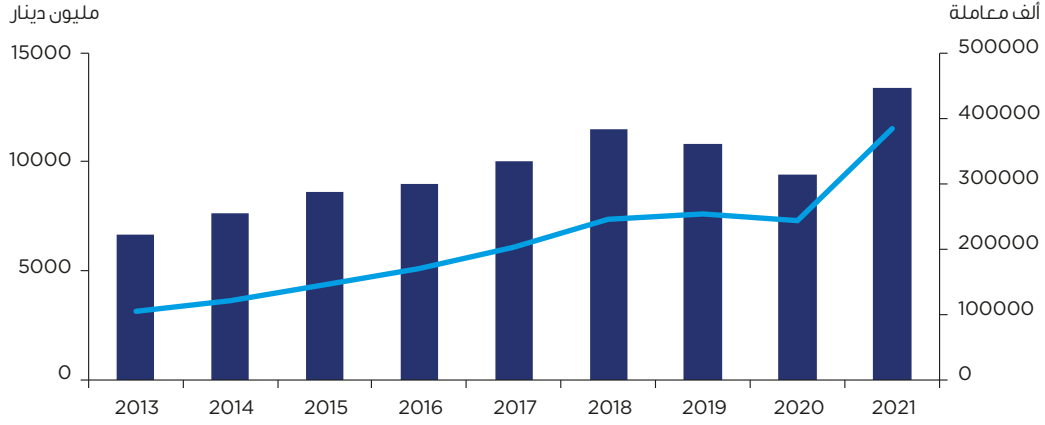
المصدر: بنك الكويت المركزي

وتُشير بيانات عدد أجهزة السداد المستخدمة داخل دولة الكويت، والمتمثلة في أجهزة نقاط البيع وأجهزة السحب الآلي إلى ارتفاع عدد أجهزة نقاط البيع ليصل إلى 78549 جهاز في نهاية عام 2021 مقابل 71926 جهاز في نهاية عام 2020 وبارتفاع نسبته 9.2%، كما ارتفع عدد أجهزة السحب الآلي في نهاية عام 2021 بما نسبته 5.2% ليصل إلى 2772 جهاز مقابل 2635 جهاز في نهاية العام السابق.

ارتفع إجمالي قيم المعاملات التي تمت عبر أجهزة نقاط البيع داخل دولة الكويت وخارجها بنحو 3964.8 مليون دينار ونسبة 42.1% لتصل إلى نحو 13385.6 مليون دينار (موزعة على نحو 384.0 مليون معاملة) خلال عام 2021 مقابل نحو 9420.8 مليون دينار (موزعة على نحو 243.6 مليون معاملة) خلال العام السابق. وضمن ذلك، بلغ إجمالي قيم المعاملات التي تمت عبر أجهزة نقاط البيع داخل دولة الكويت خلال عام 2021 نحو 12820.3 مليون دينار (موزعة على نحو 365.3 مليون معاملة) مقابل نحو 9134.4 مليون دينار (موزعة على نحو 233.3 مليون معاملة) خلال العام السابق، وبارتفاع نسبته 40.4%.

## رسم بياني (21)

## إجمالي قيم وأعداد المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية عبر أجهزة نقاط البيع



المصدر: بنك الكويت المركزي

## ثانياً: التطورات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية

- بتاريخ 2021/2/24 تم تطوير آلية اختبارات ضغط جديدة تراعي عدداً من المتغيرات المالية والاقتصادية الكلية والجزئية، وذلك بناءً على ثلاثة سيناريوهات تغطي فترة ثلاث سنوات قادمة، ويتمثل السيناريو الأول في صدمة يتعرض لها أي من القطاعات الاقتصادية الحقيقية بشكل منفرد. فيما يتناول السيناريو الثاني تبني صدمة أوسع تتعرض لها عدة قطاعات في الاقتصاد الحقيقي، أما السيناريو الثالث فيقوم على افتراض أزمة عالمية واسعة الانتشار مبعثها ظهور موجات جديدة من إصابات فيروس "كورونا" وما يترتب على ذلك من إغلاقات أوسع وتوقف للأنشطة الاقتصادية.
- إصدار تعميم بتاريخ 2021/4/13 إلى جميع البنوك المحلية بشأن تدريب وتأهيل وتطوير الكوادر الوطنية ورفع نسبتها في المناصب التنفيذية بحيث تصل النسبة إلى 70.0% على الأقل في الإدارات العليا والوسطى وليس فقط على مستوى البنك ككل.
- إصدار تعميم بتاريخ 2021/4/18 إلى جميع البنوك المحلية وشركات الاستثمار وشركات التمويل بشأن الشروط والضوابط اللازمة لتنفيذ أحكام المادة (2) من القانون رقم (3) لسنة 2021 في شأن تأجيل الالتزامات المالية لمدة ستة أشهر التي تقضي بتأجيل سداد أقساط القروض الاستهلاكية والمقسطة في البنوك المحلية وشركات الاستثمار وشركات التمويل الخاضعة للرقابة البنك المركزي لمن يرغب في ذلك من المواطنين المستحقين. وأن يضع البنك المركزي الشروط والضوابط اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.
- إصدار تعميم بتاريخ 2021/4/18 إلى جميع البنوك المحلية بشأن ضوابط تنفيذ القانون رقم (2) لسنة 2021 في شأن إنقاذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتضررة من تداعيات أزمة فيروس "كورونا".
- إصدار تعميم بتاريخ 2021/4/22 إلى جميع البنوك المحلية بشأن نقل المعلومات وفقاً لاتفاقية الفاتكا (FATCA)، وذلك بالتأكيد على ضرورة الالتزام بتزويد وزارة المالية بالتقارير المطلوبة.
- أصدر بنك الكويت المركزي في أبريل 2021 كتيب «الخطوات والتدابير التي اتخذها بنك الكويت المركزي للحد من آثار جائحة فيروس كورونا» والخاص بالسياسة النقدية، والسياسة الرقابية التحوطية، والاستقرار المالي، والمسئولية الاجتماعية.
- إصدار تعميم بتاريخ 2021/6/8 إلى جميع البنوك المحلية وشركات التمويل وشركات الصرافة بشأن التأكيد على ما جاء في التعميم الصادر بتاريخ 2020/7/9 الخاص بإطلاق تطبيق هويتي (Kuwait Mobile ID)، وقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 2021/5/20 بالاعتماد بالبطاقة المدنية الرقمية الصادرة عن تطبيق هويتي.
- إصدار تعميم بتاريخ 2021/6/22 إلى جميع البنوك المحلية بشأن التعديلات التي أجريت على التعليمات الرقابية لمواجهة تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد، وذلك بتمديد العمل بالحدود المخففة لفترة إضافية لغاية نهاية ديسمبر 2021.

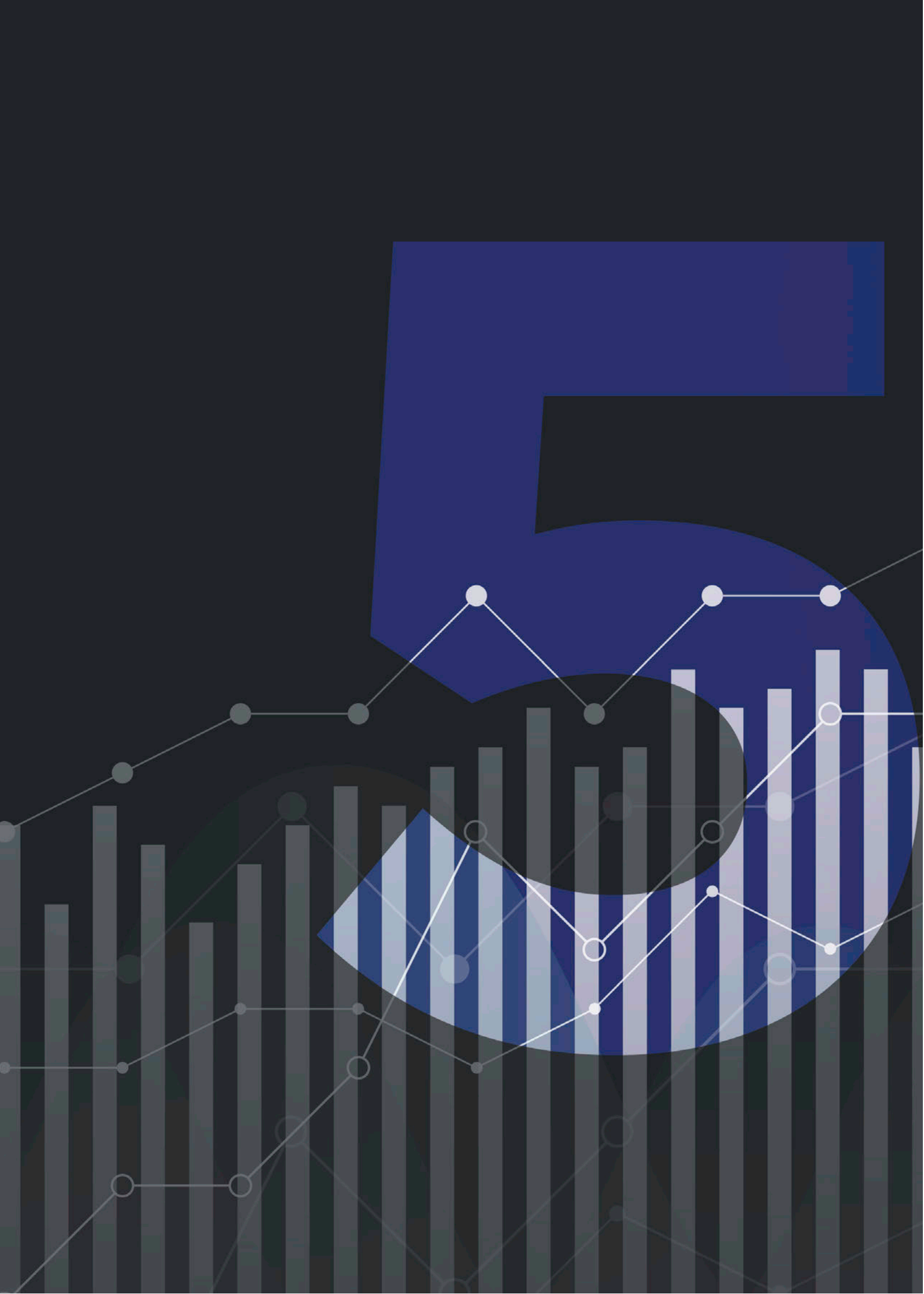
- إصدار تعميم بتاريخ 2021/10/11 إلى كافة البنوك المحلية بشأن العودة التدريجية عن تدابير تخفيف المتطلبات الرقابية التي طبقتها البنك في أبريل 2020 عبر تعديل بعض تعليماته الرقابية وأدوات سياسة التحوط الكلي (Macroprudential Tools) وذلك ضمن حزمة التدابير الاستباقية لمواجهة تداعيات الجائحة.
- إصدار تعميم بتاريخ 2021/11/14 إلى كافة البنوك المحلية وشركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة (K-net) بشأن تضمين نصوص رسائل OTP على تحذير عدم مشاركته مع الآخرين.
- إصدار تعميم بتاريخ 2021/11/15 إلى كافة البنوك الكويتية بشأن قرب انتهاء التعامل عالمياً بسعر الفائدة المرجعي (LIBOR)، وأنه يتعين التوقف بنهاية عام 2021 عن إصدار أو المشاركة بأي عقود جديدة مرتبطة بالليبور بكافة العملات العالمية، وتعديل جميع العقود القائمة المرتبطة بالليبور المعلن عنها حسب العملة.
- إصدار تعميم بتاريخ 2021/8/4 إلى جميع البنوك المحلية بشأن إرفاق صورة عن التحويل يذكر فيه الغرض من تحويل الأموال أو صورة الشيك المصدق الذي تم من خلاله دفع قيمة العقار، تبع ذلك إصدار تعميم إلحاق بتاريخ 2021/9/6 إلى جميع البنوك المحلية بشأن ضرورة ذكر الغرض من تحويل الأموال أو الشيك المصدق الذي تم من خلاله دفع قيمة العقار ليتسنى للإدارة ذكر ذلك في محضر التصديق النهائي على المعاملات التي تصدر من إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق.
- لتعزيز التعاون والتنسيق بين بنك الكويت المركزي ووحدة التحريات المالية الكويتية في إطار القانون رقم 106 لسنة 2013 في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقع بنك الكويت المركزي ووحدة التحريات المالية الكويتية مذكرة تفاهم في شأن التعاون وتبادل المعلومات في مجال مكافحة غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها ومكافحة تمويل الإرهاب.

#### جدول (21)

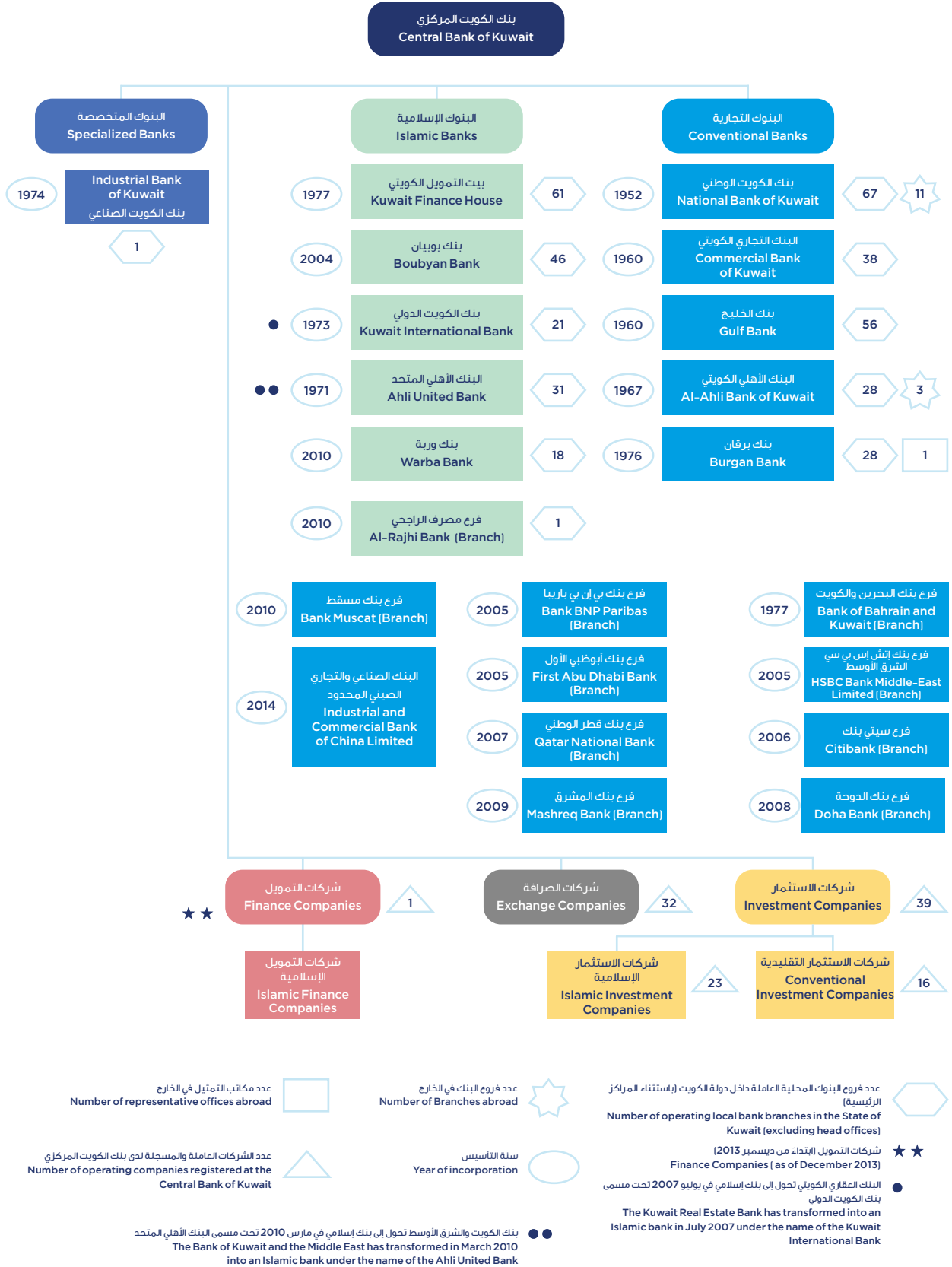
#### مؤشرات المتطلبات الرقابية

المتطلب الرقابي	تعديل الحدود في 2022/1/1	تعديل الحدود في 2023/1/1
نسبة السيولة الرقابية	من 15% إلى 16.5%	من 16.5% إلى 18%
معيار تغطية السيولة	من 80% إلى 90%	من 90% إلى 100%
معيار صافي التمويل المستقر	من 80% إلى 90%	من 90% إلى 100%
الفجوة التراكمية السالبة لسلم الاستحقاقات:		
سبعة أيام فأقل:	من 15% إلى 20%	من 10% إلى 15%
شهر فأقل:	من 25% إلى 30%	من 20% إلى 25%
ثلاثة أشهر فأقل:	من 35% إلى 40%	من 30% إلى 35%
سنة أشهر فأقل:	من 45% إلى 50%	من 40% إلى 45%
الحد الأقصى المتاح للتمويل	من 95% إلى 100%	من 90% إلى 95%
الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال بمفهومه الشامل (T2+AT1+CET1)	من 10.5% إلى 11.5%	من 11.5% إلى 13.0%
الحد الأدنى لرأس المال الأساسي (AT1+CET1)	من 8.5% إلى 9.5%	من 9.5% إلى 11.0%
الحد الأدنى من حقوق المساهمين (CET1)	من 7.0% إلى 8.0%	من 8.0% إلى 9.5%

# المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي



## هيكل الجهاز المصرفي والمالي Banking and Financial System Structure ديسمبر 2021



وعلى صعيد معايير السيولة، يتمتع القطاع المصرفي بسيولة وفيرة مدعومة بالسياسة الحكيمة لبنك الكويت المركزي على صعيد سعر الفائدة وسعر الصرف التي تعزز من توظيف المدخرات، والتدفق المنتظم والمستمر لسيولة قطاعات الاقتصاد الوطني، وفي هذا الشأن بلغ معيار تغطية السيولة لعام 2021 نسبة 183.0%، وبلغ معيار صافي التمويل المستقر نسبة 111.0%، وكلاهما أعلى من المتطلبات الدنيا وقدرها 100.0%.

كذلك وفيما يتعلق بربحية القطاع المصرفي، فقد سجل صافي أرباح البنوك لعام 2021 مستويات مقاربة لما قبل الجائحة، حيث بلغ صافي الأرباح نحو 961.0 مليون دينار.

وفي إطار دراسته لنتائج البيانات المالية لعام 2021، ولمزيد من الاطمئنان على متانة أوضاع الجهاز المصرفي، حرص البنك المركزي على تطبيق اختبارات ضغط متحوطة وفق آلية متطورة تراعي عدداً من المتغيرات على المستوى المالي وعلى مستوى الاقتصاد الجزئي والكلّي، وفق سيناريوهات متفاوتة الشدة ولمنظور مستقبلي مدته ثلاث سنوات، وذلك لاستشراف قدرة القطاع المصرفي على مواجهة الصدمات، ومواصلة العمل تحت أصعب الظروف. وقد أسفرت نتائج اختبارات الضغط وفق أشد السيناريوهات عن متانة عالية للقطاع المصرفي الكويتي حيث حافظ على متوسط كفاية رأسمالية يبلغ 12.6% في نهاية عام 2024 وهو مستوى مرتفع نسبياً ويفوق المتطلبات الدولية، على الرغم من شدة السيناريوهات المطبقة.

أخيراً، وبعد سنتين من جائحة كورونا، أصبح القطاع المصرفي الكويتي يتمتع بأوضاع أفضل ومرونة أكثر تمكّنه من مواجهة التحديات القادمة من مركز قوة، وفي هذا الصدد، يواصل بنك الكويت المركزي رقابته اليقظة واللصيقة لتحسين وحدات القطاع المصرفي مستنداً بذلك على نهجه الاستباقي في تعزيز قوة القطاع ضمن منظومة رقابية موجهة إلى ترسيخ الاستقرار النقدي والمالي.

أكدت البيانات المالية للبنوك الكويتية لعام 2021 مجدداً ما يتمتع به القطاع المصرفي من مرونة وقدرة عالية على تخطي الأزمات ومواصلة خدمة الاقتصاد الوطني بكفاءة عالية دون انقطاع، يدل على ذلك قوة مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي الكويتي من حيث كفاية رأس المال، والسيولة، وجودة الأصول، والربحية، مدعومة بنتائج إيجابية لاختبارات الضغط المالي التي يقوم بها بنك الكويت المركزي بشكل منتظم.

فقد وصلت الميزانية المجمعة للقطاع المصرفي الكويتي نموها من نحو 85.4 مليار دينار إلى نحو 91.0 مليار دينار لتبلغ بذلك أعلى مستوى تاريخي، وبنسبة نمو تبلغ 6.5%، وجاءت تلك الزيادة في الأصول مدفوعة بمعدلات النمو الإيجابية لأرصدة التسهيلات الائتمانية، حيث بلغ صافي هذه التسهيلات على المستوى المجمّع نحو 56.0 مليار دينار كما في نهاية 2021، بزيادة مقدارها 4.1 مليار دينار مقارنة بعام 2020 وبنسبة نمو 8.0%.

وعلى صعيد مؤشرات السلامة المالية، وبدءاً من جودة الأصول، حيث تُشير إلى أنها في أفضل أحوالها على الإطلاق، حيث بلغت القروض غير المنتظمة مستوى هو الأدنى تاريخياً بنسبة قدرها 1.4% لعام 2021 مقارنة بنسبة 2.0% في عام 2020، وقد ساهمت وفرة المخصصات في تحقيق هذه النسبة حيث استخدمت البنوك جزءاً من تلك المخصصات لشطب القروض الرديئة. وفي ذات السياق، ارتفعت نسبة تغطية المخصصات للقروض غير المنتظمة لتبلغ 310.0% في عام 2021، وهو المستوى الأعلى تاريخياً لتلك النسبة كذلك.

وعلى صعيد الملاءة المالية، فقد بلغ معدل كفاية رأس المال للبنوك الكويتية 19.2%، وهو ما يفوق بشكل واضح المتطلبات الدولية وقدرها 10.5%. كما أن نسبة كفاية رأس المال لعام 2021 هي الأعلى على الإطلاق منذ البدء بتطبيق تعليمات بازل (3).

## أولاً: إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي

### (نشاط البنوك المحلية وفروعها داخل دولة الكويت)

والتطورات على مستوى بعض العناصر الرئيسية لإجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي كما في نهاية عامي 2020 و2021، وذلك على النحو التالي:

#### الموجودات المحلية:

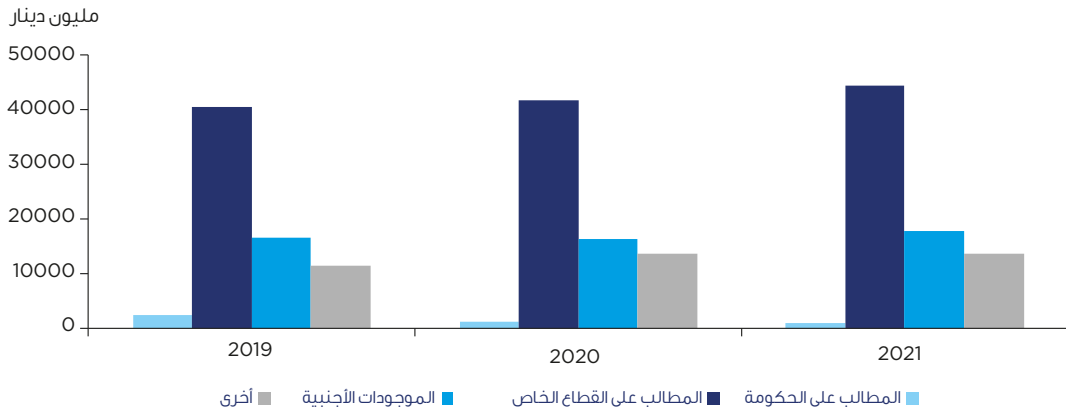
يمثل جانب الموجودات في إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي مجال «استخدامات الأموال»، وتتركز في مجال الإقراض أساساً، بالإضافة إلى الاستثمارات المالية وغير المالية، وذلك على الصعيدين المحلي والأجنبي، وتتناول فيما يلي أهم التطورات في عناصر موجودات إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي وذلك على النحو التالي:

بلغ إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي في نهاية عام 2021 نحو 77058.3 مليون دينار، مقابل نحو 73342.1 مليوناً في نهاية العام السابق، محققاً بذلك نمواً بمعدل 5.1% وبقيمة 3716.2 مليون دينار خلال عام 2021، مقارنةً بنمو معدله 3.3% وقيمه 2320.7 مليوناً خلال عام 2020.

وللوقوف على أهم التغيرات التي طرأت على أبرز عناصر إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي كما في نهاية عام 2021 مقارنةً بالعام السابق، يمكن الإشارة إلى أبرز العوامل

**1- المطالب على القطاع الخاص:**

ارتفعت أرصدة هذه المطالب بنحو 2572.9 مليون دينار ونسبة 6.2% لتصل في نهاية عام 2021 إلى نحو 44370.0 مليون دينار مقارنةً بنحو 41797.1 مليون دينار في نهاية العام السابق، وجاءت تلك الزيادة نتيجة ارتفاع كل من أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمقيمين بنحو 2520.2 مليون دينار ونسبة 6.3%، والاستثمارات المحلية الأخرى بنحو 52.7 مليون دينار ونسبة 2.6%.

**رسم بياني (22)****موجودات البنوك المحلية**

المصدر: بنك الكويت المركزي.

**2- المطالب على الحكومة:**

تتكون مطالب البنوك المحلية على الحكومة من مقتنيات هذه البنوك من أدوات الدين العام، وقد شهد الرصيد القائم لمطالب البنوك المحلية على الحكومة انخفاضاً ملحوظاً ليصل إلى نحو 1137.5 مليون دينار في نهاية عام 2021، مقابل 1357.4 مليوناً في نهاية العام السابق، مسجلاً بذلك انخفاضاً قيمته 219.9 مليون دينار ونسبته 16.2%، وجاء هذا الانخفاض مع توقف بنك الكويت المركزي عن طرح إصدارات أدوات الدين العام نيابة عن وزارة المالية، في ضوء انتهاء أجل المرسوم بقانون رقم (3) لسنة 2009 بالإذن للحكومة بعقد قرض عام بتاريخ 2017/10/4، مع تسديد الإصدارات المستحقة وعدم تجديدها.

**3- المطالب على بنك الكويت المركزي:**

تشمل تلك المطالب كلاً من النقد والأرصدة النقدية، والودائع تحت الطلب، والودائع لأجل، والمقتنيات من سندات بنك الكويت المركزي، وقد انخفض رصيد مجموع هذه المطالب خلال عام 2021 بما قيمته نحو 1379.9 مليون دينار وما نسبته 15.5%، من نحو 8891.8 مليون دينار في نهاية عام 2020 إلى نحو 7511.8 مليوناً في نهاية عام 2021.



## جدول (22)

إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي (الموجودات)\*  
(مليون دينار)

التغير (%)	القيمة	الأرصدة في نهاية العام		البنود
		2021	2020	
-15.5	-1379.9	7511.8	8891.8	المطالب على بنك الكويت المركزي
-25.0	-675.0	2025.2	2700.2	ومنها: ودائع لأجل لدى بنك الكويت المركزي
-20.6	-577.8	2226.0	2803.8	ودائع تحت الطلب
0.0	0.1	2964.1	2964.0	سندات بنك الكويت المركزي
32.2	813.1	3337.4	2524.2	الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية
-16.2	-219.9	1137.5	1357.4	المطالب على الحكومة:
-16.2	-219.9	1137.5	1357.4	سندات الخزنة
6.2	2572.9	44370.0	41797.1	المطالب على القطاع الخاص:
6.3	2520.2	42286.7	39766.5	تسهيلات ائتمانية للمقيمين
2.6	52.7	2083.4	2030.6	استثمارات محلية أخرى
8.7	1434.2	17883.2	16449.0	الموجودات الأجنبية:
9.3	700.4	8270.6	7570.2	ومنها: ودائع لدى بنوك أجنبية
7.6	379.4	5378.1	4998.7	استثمارات أجنبية
-28.1	-36.3	92.8	129.1	تسهيلات ائتمانية بالدينار لغير المقيمين
12.8	336.3	2965.7	2629.4	تسهيلات بالعملة الأجنبية لغير المقيمين
21.3	495.8	2818.4	2322.6	موجودات أخرى
5.1	3716.2	77058.3	73342.1	الموجودات
	-1	22	23	عدد البنوك

المصدر: بنك الكويت المركزي.

\* لا تشمل بيانات الفروع الخارجية والشركات التابعة.

## المطلوبات المحلية:

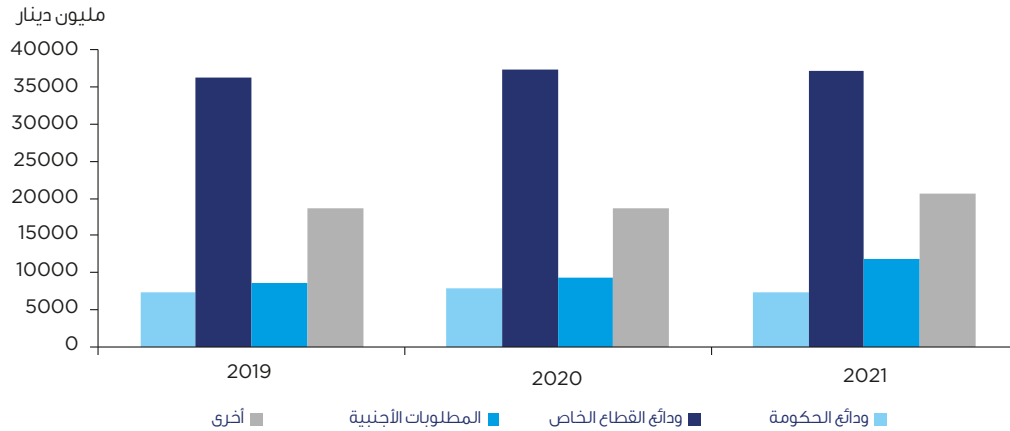
في نهاية عام 2021 لتصل إلى نحو 37189.4 مليون دينار، مقابل نحو 37332.1 مليوناً في نهاية العام السابق، وبما يمثل انخفاضاً قيمته نحو 142.8 مليون دينار ونسبته 0.4%. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة انخفاض أرصدة الودائع بالدينار الكويتي بنحو 306.6 ملايين دينار أو بنسبة 0.9%، وارتفاع أرصدة الودائع المحررة بالعملة الأجنبية بما يعادل 163.9 مليون دينار أو بنسبة 8.0%. وجاء الانخفاض في الودائع نتيجة استخدام القطاع الخاص جزءاً من سيولته في فرص استثمارية مجدية اقتصادياً، بحيث يُحقق التوازن بين الاقتراض والاعتماد على السيولة الداخلية الخاصة، في ظل تراجع وانخفاض أسعار الفائدة.

يتضمن جانب المطلوبات في إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي مصادر التمويل الرئيسية التي تتأثت من خلالها الموارد المالية لتلك البنوك. وتعتبر ودائع القطاع الخاص (المقيم) المصدر الرئيسي لموارد البنوك المحلية المالية، حيث تهيمن تلك الودائع على هيكل المطلوبات لتلك البنوك. وفيما يلي نتناول بالتحليل تطور عناصر جانب المطلوبات المحلية ضمن إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي خلال عامي 2020 و2021، وذلك على النحو التالي:

## 1- ودائع القطاع الخاص (المقيم):

انخفضت أرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية

### رسم بياني (23) مطلوبات البنوك المحلية



المصدر: بنك الكويت المركزي.

### 2- ودائع الحكومة:

انخفضت أرصدة ودائع الحكومة (الوزارات والدوائر الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة ذات الميزانيات الملحقه، وبنك الائتمان الكويتي) لدى البنوك المحلية، ليصل مجموع تلك الأرصدة إلى نحو 7372.5 مليون دينار في نهاية عام 2021 مقارنةً بنحو 7943.3 مليون دينار في نهاية العام السابق، بانخفاض قيمته نحو 570.7 مليون دينار ونسبته نحو 7.2%.

### 3- حقوق المساهمين:

ارتفعت قيمة حقوق المساهمين في البنوك المحلية بما فيها رأس المال المدفوع بنحو 121.5 مليون دينار ونسبة 1.3%، وذلك من نحو 9554.3 مليون دينار في نهاية عام 2020 إلى نحو 9675.8 مليوناً في نهاية عام 2021.

### جدول (23)

إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي (المطلوبات)\*  
(مليون دينار)

البنود	الأرصدة في نهاية العام		التغير (%)
	2021	2020	
ودائع القطاع الخاص:	37189.4	37332.1	-0.4
الودائع بالدينار الكويتي	34966.3	35272.9	-0.9
الودائع بالعملة الأجنبية	2223.1	2059.2	8.0
ودائع الحكومة	7372.5	7943.3	-7.2
الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية	3147.9	2446.4	28.7
حقوق المساهمين	9675.8	9554.3	1.3
المطلوبات الأجنبية:	11872.9	9354.7	26.9
ومنها: ودائع من بنوك أجنبية	4634.1	3404.7	36.1
ودائع من جهات غير مصرفية أجنبية	4384.6	3569.3	22.8
مطلوبات أخرى	7799.8	6711.2	16.2
المطلوبات	77058.3	73342.1	5.1
عدد البنوك	22	23	-1

المصدر: بنك الكويت المركزي.

\* لا تشمل بيانات الفروع الخارجية والشركات التابعة.

### 3- صافي الموجودات الأجنبية: النشاط المحلي:

بناءً على تطورات بندي إجمالي الموجودات الأجنبية وإجمالي المطلوبات الأجنبية المذكورة آنفاً، انخفض رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بما يُعادل 1083.9 مليون دينار ونسبة 15.3% في نهاية عام 2021 مقارنةً في نهاية العام السابق.

#### الحسابات النظامية:

الحسابات النظامية هي بنود خارج الميزانية (وتسمى أحياناً بالحسابات المتقابلة) على جانبي الموجودات والمطلوبات، وهي على جانب الموجودات تشكل أصولاً عرضية، أي غير متحققة في تاريخ الميزانية، سواءً لحساب البنوك ذاتها أو لحساب الغير من عملائها، ويمكن لهذه الأصول العرضية أن تتحول إلى أصول فعلية في المستقبل إذا تحققت شروط التحول، ويقابل هذه الحسابات على جانب المطلوبات التزامات عرضية للبنوك تجاه الغير، والتي قد تتحول بدورها في المستقبل إلى التزامات فعلية فور تحقق شروط تحولها.

وتتكون الحسابات النظامية أساساً من تسهيلات غير نقدية تقدمها البنوك المحلية لعملائها، والتي تُصنّف على اختلاف أنواعها ضمن ثلاثة بنود رئيسية خارج إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي، وهي الاعتمادات المستندية (أو ما يُعرف بخطابات الاعتماد)، والكفالات المصرفية (أو ما يُعرف بخطابات الضمان)، والقبولات المصرفية. وقد بلغت قيمة أرصدة الحسابات النظامية لدى البنوك المحلية في نهاية عام 2021 نحو 19557.5 مليون دينار، مقابل نحو 18523.8 مليون دينار في نهاية العام السابق، أي بارتفاع قيمته 1033.7 مليوناً ونسبته 5.6%، وبلغت نسبة أرصدة تلك الحسابات إلى إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي نحو 25.4% في نهاية عام 2021 مقابل 25.3% في نهاية عام 2020.

### صافي الموجودات الأجنبية على مستوى النشاط المحلي:

تتعامل البنوك المحلية مع وحدات العالم الخارجي المصرفية والمالية وغيرها من الوحدات والأفراد غير المقيمين وتدرج ضمن هذه المعاملات جميع العمليات التي تجري في مجال التوظيفات المالية في الخارج (حيازة استثمارات أجنبية ومنح ائتمان لغير المقيمين)، بالإضافة إلى عمليات التمويل من العالم الخارجي (الموارد المالية) والتي تتمثل في الحصول على ودائع القطاع الخاص غير المقيم. ويمكن إلقاء مزيد من الضوء على أبرز التطورات بذلك الشأن، على النحو التالي:

#### 1- الموجودات الأجنبية:

ارتفعت أرصدة إجمالي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية خلال عام 2021 بما قيمته 1434.2 مليون دينار ونسبته 8.7% لتصل إلى نحو 17883.2 مليون دينار في نهاية ذلك العام، مقارنةً بنحو 16449.0 مليوناً في نهاية عام 2020. وتُشكل الموجودات الأجنبية نحو 23.2% من إجمالي الموجودات في نهاية عام 2021 مقارنةً بنحو 22.4% في نهاية العام السابق.

#### 2- المطلوبات الأجنبية:

ارتفعت أرصدة إجمالي المطلوبات الأجنبية على البنوك المحلية لتصل إلى نحو 11872.9 مليون دينار في نهاية عام 2021 مقابل نحو 9354.7 مليوناً في نهاية عام 2020، أي بارتفاع قيمته 2518.1 مليوناً ونسبته نحو 26.9%. وتُشكل المطلوبات الأجنبية نحو 15.4% من إجمالي المطلوبات في نهاية عام 2021 مقارنةً بنحو 12.8% في نهاية العام السابق.

جدول (24)

إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي (الحسابات النظامية)\*  
(مليون دينار)

البنود	الأرصدة في نهاية العام		التغير القيمة (%)
	2021	2020	
حسابات نظامية و منها:	19557.5	18523.8	5.6
كفالات مصرفية	11338.5	11577.9	-2.1
اعتمادات مستندية	1042.9	1127.8	-7.5
قبولات مصرفية	568.6	453.3	25.4
عدد البنوك	22	23	-1

المصدر: بنك الكويت المركزي.

\* لا تشمل بيانات الفروع الخارجية والشركات التابعة.

## التدفقات المالية:

وجاء الجانب الأكبر من هذه الموارد المالية المحلية المحققة خلال عام 2021 (ما قيمته نحو 1911.5 مليون دينار ونسبته 54.4% من مجموع الموارد المالية المحلية) عن طريق الزيادة في بعض عناصر المطلوبات المحلية، في حين جاء الباقي من تلك الموارد (والبالغ 1599.9 مليون دينار ونسبته 45.6% من مجموع الموارد المحلية) من خلال النقص في بعض عناصر الموجودات المحلية.

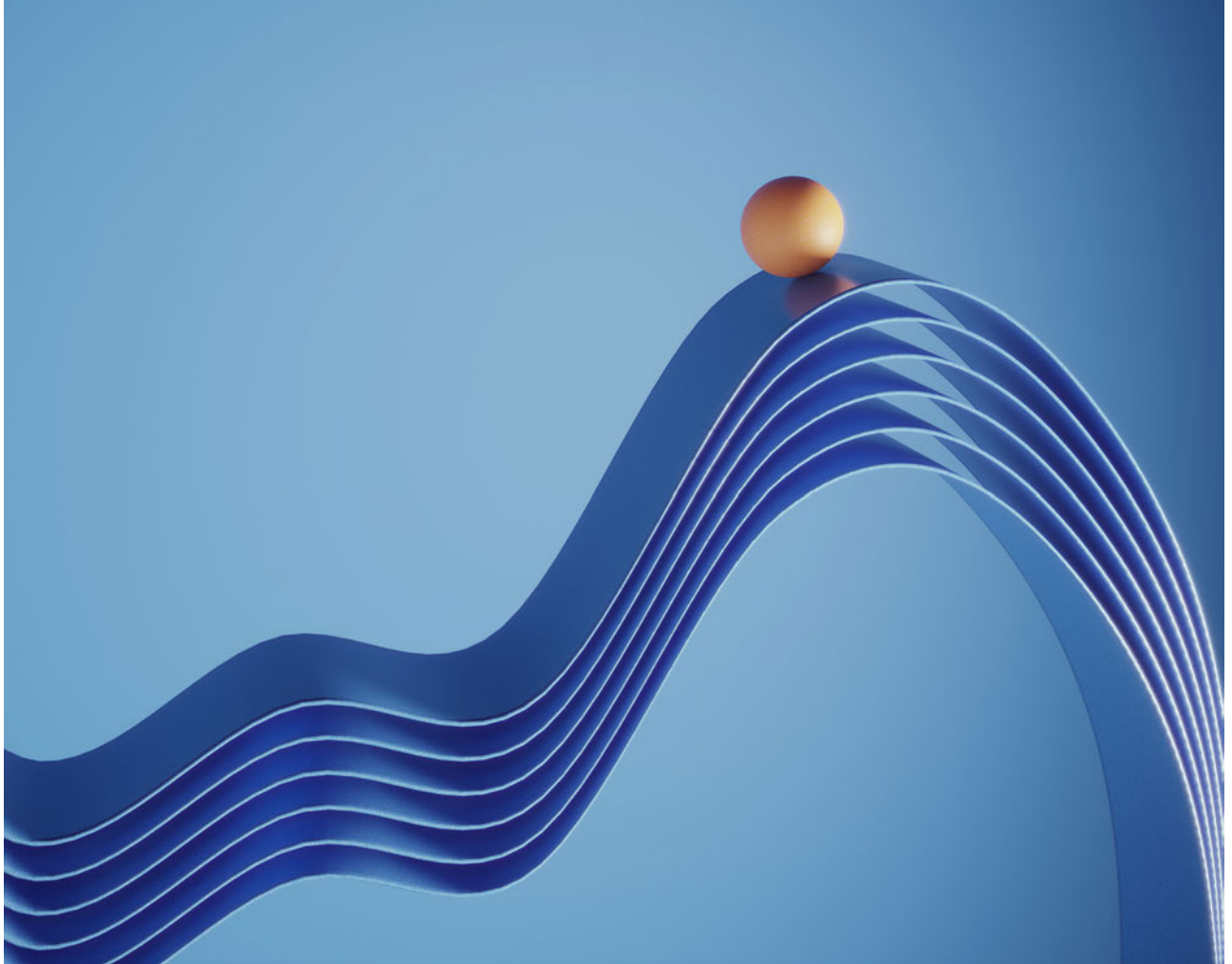
### 2- استخدامات الأموال في العمليات المحلية:

تتمثل مجالات استخدامات الأموال في العمليات المحلية في أي تخفيض يطرأ على أرصدة عناصر المطلوبات المحلية و/أو أي زيادة تحدث في أرصدة عناصر الموجودات المحلية بين نهاية فترتين متتاليتين، كتعبير عن خلاصة التدفقات المالية المحلية خلال الفترة بين التاريخين المذكورين، وقد استخدمت البنوك المحلية الموارد المالية المحققة من عملياتها المحلية خلال عام 2021 لزيادة بعض عناصر الموجودات المحلية، والتي بلغت قيمتها نحو 3881.8 مليون دينار (84.5% من مجموع الاستخدامات المحلية)، وتخفيض بعض المطلوبات المحلية، والتي بلغت قيمتها نحو 713.5 مليون دينار (15.5% من مجموع الاستخدامات المحلية).

يمكن من خلال متابعة التطورات في اتجاه وقيمة التدفقات المالية الناجمة عن حركة الأموال في البنوك المحلية - سواءً في إطار عملياتها المحلية أو معاملاتها مع الخارج - معرفة انعكاساتها على الأوضاع المالية لتلك البنوك في نهاية عام 2021، وتفسير علاقة التفاعل فيما بين حركة الأموال في كل من العمليات المحلية والعمليات الأجنبية للبنوك المحلية. وفيما يلي نتناول أبرز تلك التطورات على النحو التالي:

### 1- مصادر الأموال من العمليات المحلية:

تأتي مصادر الأموال من العمليات المحلية من أي زيادة في عناصر المطلوبات و/أو أي تراجع في عناصر الموجودات. وتُحسب قيمة هذه المصادر بمقدار التغير الذي يطرأ على أرصدة عناصر المطلوبات والموجودات في نهاية فترتي المقارنة، لتعبّر عن خلاصة التدفقات المالية خلال الفترة بين التاريخين المذكورين. وخلال عام 2021 توافرت للبنوك المحلية موارد مالية إجمالية من عملياتها المحلية بلغت قيمتها نحو 3511.4 مليون دينار، مقارنةً بنحو 2882.9 مليوناً خلال العام السابق.



جدول (25)  
 خلاصة حركة التدفقات المالية في البنوك المحلية خلال عامي 2020 و2021  
 (مليون دينار)

2021		2020		البيان
النسبة للمجموع (%)	قيمة التدفق	النسبة للمجموع (%)	قيمة التدفق	
				أولاً : العمليات المحلية:
<b>100.0</b>	<b>3511.4</b>	<b>100.0</b>	<b>2882.9</b>	1 - مجموع مصادر الأموال:
<b>54.4</b>	<b>1911.5</b>	<b>64.8</b>	<b>1869.1</b>	* من الزيادة في المطلوبات:
-	-	37.9	1092.6	ودائع القطاع الخاص
-	-	19.3	555.3	ودائع الحكومة
3.5	121.5	4.5	128.8	حقوق المساهمين
20.0	701.4	3.2	92.4	ودائع البنوك المحلية
31.0	1088.6	-	-	مطلوبات محلية أخرى
<b>45.6</b>	<b>1599.9</b>	<b>35.2</b>	<b>1013.8</b>	* من النقص في الموجودات:
6.3	219.9	35.1	1013.3	مطالب على الحكومة
-	-	0.0	0.6	موجودات أخرى
39.3	1379.9	-	-	مطالب على البنك المركزي
<b>100.0</b>	<b>4595.3</b>	<b>100.0</b>	<b>3764.4</b>	2 - مجموع استخدامات الأموال:
<b>15.5</b>	<b>713.5</b>	<b>5.3</b>	<b>199.0</b>	* في تخفيض المطلوبات:
3.1	142.8	-	-	ودائع القطاع الخاص
-	-	5.3	199.0	ودائع أخرى
12.4	570.7	-	-	ودائع الحكومة
<b>84.5</b>	<b>3881.8</b>	<b>94.7</b>	<b>3565.4</b>	* في زيادة الموجودات:
56.0	2572.9	38.2	1438.9	مطالب على القطاع الخاص
-	-	55.0	2069.3	مطالب على البنك المركزي
17.7	813.1	1.5	57.2	ودائع لدى البنوك المحلية
10.8	495.8	-	-	موجودات أخرى
-	<b>-1083.9</b>	-	<b>-881.4</b>	فائض (+) أو عجز (-) الموارد عن الاستخدامات

المصدر: بنك الكويت المركزي.

تابع / جدول (25)

خلاصة حركة التدفقات المالية في البنوك المحلية خلال عامي 2020 و2021

(مليون دينار)

2021		2020		البيان
النسبة للمجموع (%)	قيمة التدفق	النسبة للمجموع (%)	قيمة التدفق	
				ثانياً : العمليات الأجنبية:
<b>100</b>	<b>2554.4</b>	<b>100.0</b>	<b>1357.1</b>	1 - مجموع مصادر الأموال:
<b>98.6</b>	<b>2518.1</b>	<b>56.7</b>	<b>769.1</b>	* من الزيادة في المطلوبات:
48.1	1229.4	4.6	62.3	ودائع غير المقيمين (البنوك)
31.9	815.3	-	-	ودائع غير المقيمين (غير البنوك)
18.5	473.4	52.1	706.8	مطلوبات أجنبية أخرى (بما فيها السندات)
<b>1.4</b>	<b>36.3</b>	<b>43.3</b>	<b>588.0</b>	* من النقص في الموجودات:
-	-	41.5	563.5	ودائع البنوك المحلية لدى بنوك أجنبية
-	-	-	-	تسهيلات ائتمانية لغير المقيمين بالعملة الأجنبية
1.4	36.3	1.8	24.5	تسهيلات ائتمانية لغير المقيمين بالدينار
<b>100.0</b>	<b>1470.5</b>	<b>100.0</b>	<b>475.7</b>	2 - مجموع استخدامات الأموال:
-	-	<b>24.9</b>	<b>118.5</b>	* في تخفيض المطلوبات:
-	-	24.9	118.5	ودائع غير المقيمين (غير البنوك)
-	-	-	-	ودائع غير المقيمين (البنوك)
-	-	-	-	مطلوبات أجنبية أخرى (بما فيها السندات)
<b>100.0</b>	<b>1470.5</b>	<b>75.1</b>	<b>357.2</b>	* في زيادة الموجودات:
25.8	379.4	58.6	278.7	استثمارات أجنبية
47.6	700.4	-	-	ودائع البنوك المحلية لدى بنوك أجنبية
22.9	336.3	12.8	60.8	تسهيلات ائتمانية لغير المقيمين بالعملة الأجنبية
3.7	54.5	3.7	17.7	موجودات أجنبية أخرى
-	<b>1083.9</b>	-	<b>881.4</b>	فائض (+) أو عجز (-) الموارد عن الاستخدامات

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وجاءت معظم الموارد المحققة عن طريق الزيادة في بعض عناصر المطلوبات الأجنبية (والبالغ نحو 2518.1 مليون دينار ونسبته 98.6% من مجموع الموارد المالية الأجنبية)، في حين جاء الباقي من تلك الموارد من خلال انخفاض بعض عناصر الموجودات الأجنبية (والبالغ نحو 36.3 مليون دينار أو 1.4% من مجموع الموارد الأجنبية). وبلغت قيمة توظيفات البنوك المحلية للأموال في عملياته الأجنبية خلال عام 2021 ما يُعادل 1470.5 مليون دينار، استُخدمت في زيادة عناصر الموجودات الأجنبية (بما قيمته نحو 1470.5 مليون دينار أو 100% من مجموع الاستخدامات المالية الأجنبية)، وتنتج عن ذلك فائض صافي بلغت قيمته ما يعادل 1083.9 مليون دينار في الموارد المالية من المصادر الأجنبية، وقد تم استخدام هذا الفائض لتغطية العجز في الموارد المالية المشار إليه آنفاً والناجم عن العمليات المحلية وبذات القيمة (1083.9 مليون دينار).

### 3- فائض الموارد من العمليات المحلية:

أسفرت حركة الأموال في العمليات المحلية لدى البنوك المحلية خلال عام 2021 عن عجز صافٍ بلغت قيمته نحو 1083.9 مليون دينار في تلك الموارد المحلية، وبلغ مجموعها 3511.4 مليون دينار، بعد تغطية استخدامات تلك الأموال في العمليات المحلية، والبالغ مجموعها 4595.3 مليون دينار، وقد تم تغطية هذا العجز من الفائض في الموارد المالية الناتجة من العمليات الأجنبية، وبما يُشير إلى أن ثمة تدفقاً مالياً صافياً قد جرى من الخارج إلى الداخل بذات قيمة العجز (1083.9 مليون دينار).

### 4- التدفقات المالية من العمليات الأجنبية:

حققت البنوك المحلية موارد مالية إجمالية من عملياتها الأجنبية خلال عام 2021 بلغت قيمتها ما يعادل 1083.9 مليون دينار،



## ثانياً: الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار المحلية

بلغ إجمالي موجودات شركات الاستثمار المحلية (التقليدية والشركات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) في نهاية عام 2021 ما قيمته نحو 5146.2 مليون دينار (47 شركة) مقارنةً بنحو 5773.5 مليون دينار ونسبته 10.9% في نهاية عام 2020 بتراجع قيمته 627.3 مليون دينار ونسبته 10.9%.

جدول (26)

الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار المحلية\*

(مليون دينار)

البيان	الأرصدة في نهاية العام		التغير القيمة [%]
	2021	2020	
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك وشركات الاستثمار المحلية	389.4	424.3	-8.2
تمويل العملاء	522.5	557.5	-6.3
القروض والسلفيات للمقيمين (شركات تقليدية)	260.3	274.2	-5.1
تمويل العملاء	262.2	283.3	-7.4
الاستثمارات المحلية	2065.4	1950.5	5.9
الاستثمارات المالية	1641.3	1483.5	10.6
الاستثمارات غير المالية	424.1	467.0	-9.2
الموجودات الأجنبية	1234.0	1723.4	-28.4
الموجودات الأخرى	934.9	1117.8	-16.4
<b>الموجودات = المطلوبات</b>	<b>5146.2</b>	<b>5773.5</b>	<b>-10.9</b>
المطلوبات			
رأس المال والاحتياطي	2667.6	2970.6	-10.2
التمويل من المقيمين	1008.6	1319.7	-23.6
السندات وصكوك التمويل وقروض التمويل المساند	79.6	86.6	-8.2
المطلوبات الأجنبية	329.5	416.6	-20.9
مطلوبات أخرى	1060.8	980.0	8.2
<b>عدد الشركات</b>	<b>47</b>	<b>58</b>	<b>-11</b>

المصدر: بنك الكويت المركزي.  
\* تشمل بيانات الشركات التابعة.

تراجعت قيمته 258.1 مليون دينار ونسبته 10.0% عن مستواه البالغ 2587.6 مليوناً (26 شركة) في نهاية العام السابق. ويعكس هذا التراجع محصلة تطورات عناصر الموجودات والمطلوبات لمجموع تلك الشركات، ففي جانب الموجودات، يمكن تناول أبرز هذه التطورات في نهاية عام 2021 بالمقارنة مع نهاية عام 2020 على النحو التالي:

1. انخفاض أرصدة الموجودات الأجنبية بما يعادل 222.3 مليون دينار وبما نسبته 22.8% ليصل إلى نحو 752.8 مليون دينار في نهاية عام 2021 مقارنةً بالعام السابق.

وللوقوف على أبرز ملامح أداء شركات الاستثمار المحلية، يتناول العرض أدناه مجموعتي شركات الاستثمار التقليدية وشركات الاستثمار التي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية كلاً على حدة خلال عامي 2020 و2021، وذلك على النحو التالي:

### شركات الاستثمار التقليدية:

تُشير البيانات المالية المتوفرة عن شركات الاستثمار التقليدية إلى أن إجمالي الميزانية المجمعة لتلك الشركات (22 شركة) قد وصل إلى نحو 2329.5 مليون دينار في نهاية عام 2021، مسجلاً بذلك

1. انخفاض رأس المال والاحتياطي بما قيمته 269.1 مليون دينار ونسبته 17.0%، وذلك من نحو 1586.0 مليون دينار في نهاية عام 2020 إلى نحو 1316.9 مليوناً في نهاية عام 2021.
2. ارتفاع أرصدة المطلوبات الأجنبية بما يعادل 1.8 مليون دينار ونسبة 1.8%، وذلك من نحو 98.0 مليون دينار في نهاية عام 2020 إلى نحو 99.8 مليوناً في نهاية عام 2021.
3. الانخفاض في أرصدة التمويل من المقيمين في نهاية عام 2021 بنحو 79.4 مليون دينار ونسبة 17.0% مقارنةً في نهاية العام السابق، وذلك من نحو 466.0 مليون دينار إلى نحو 386.6 مليوناً.

2. ارتفاع أرصدة الاستثمارات المحلية بما قيمته 19.3 مليون دينار ونسبته 2.1%، وذلك من نحو 909.2 ملايين دينار في نهاية عام 2020 إلى نحو 928.5 مليوناً في نهاية عام 2021. وجاء الارتفاع المشار إليه محصلة ارتفاع أرصدة الاستثمارات المالية بنحو 24.0 مليون دينار أو بنسبة 3.2%، وانخفاض أرصدة الاستثمارات غير المالية بنحو 4.7 مليون دينار أو بنسبة 3.1%.

3. انخفاض أرصدة القروض والسلفيات المقدمة للمقيمين بنحو 13.9 مليون دينار ونسبته 5.1% لتصل إلى نحو 260.3 مليون دينار في نهاية عام 2021 مقابل نحو 274.2 مليوناً في نهاية العام السابق.

أما في جانب المطلوبات، فيمكن إبراز أهم التطورات في نهاية عام 2021 وبالمقارنة مع نهاية عام 2020 وذلك على النحو التالي:

### جدول (27)

#### الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار التقليدية\*

(مليون دينار)

البيان	الأرصدة في نهاية العام		التغير القيمة (%)
	2021	2020	
<b>الموجودات</b>			
نقد وأرصدة لدى البنوك وشركات الاستثمار المحلية	228.1	221.4	3.0
القروض والسلفيات للمقيمين (شركات تقليدية)	260.3	274.2	-5.1
الاستثمارات المحلية، وتشمل:	928.5	909.2	2.1
الاستثمارات المالية	783.4	759.4	3.2
الاستثمارات غير المالية	145.2	149.9	-3.1
الموجودات الأجنبية	752.8	975.1	-22.8
الموجودات الأخرى	159.9	207.7	-23.0
<b>الموجودات = المطلوبات</b>	<b>2329.5</b>	<b>2587.6</b>	<b>-10.0</b>
<b>المطلوبات</b>			
رأس المال والاحتياطي	1316.9	1586.0	-17.0
التمويل من المقيمين	386.6	466.0	-17.0
السندات وصكوك التمويل	79.6	86.6	-8.2
المطلوبات الأجنبية	99.8	98.0	1.8
مطلوبات أخرى	446.6	350.9	27.3
عدد الشركات	22	26	-4

المصدر: بنك الكويت المركزي.  
\* تشمل بيانات الشركات التابعة.

## شركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية:

262.2 مليون دينار في نهاية عام 2021 مقابل نحو 283.3 مليوناً في نهاية عام 2020.

3. انخفاض قيمة الموجودات الأجنبية (وتتكون من أصول مالية وغير مالية أجنبية) بما مقداره 267.1 مليون دينار ونسبته 35.7%، وذلك من نحو 748.3 مليون دينار في نهاية عام 2020 إلى نحو 481.2 مليون دينار في نهاية عام 2021.

أما في جانب المطلوبات، فيمكن الإشارة إلى أهم التطورات في نهاية عام 2021 وبالمقارنة مع نهاية عام 2020 على النحو الآتي:

1. انخفاض المطلوبات الأجنبية بنحو 88.9 مليون دينار أو بنسبة 27.9% لتبلغ ما قيمته نحو 229.7 مليون دينار في نهاية عام 2021 مقابل نحو 318.6 مليوناً في نهاية عام 2020.

2. انخفاض عمليات التمويل من خلال القطاع المصرفي والمالي المحلي بنحو 231.7 مليون دينار أو بنسبة 27.1% ليبليغ نحو 621.9 مليون دينار في نهاية عام 2021 مقابل نحو 853.7 مليوناً في نهاية عام 2020.

يعتمد العرض في هذا الجزء على بيانات الوضع المالي المجمّع لعدد (25) شركة استثمار تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في عام 2021، ونحو (32) شركة لعام 2020، وهي الشركات التي كانت قائمة ومسجلة لدى بنك الكويت المركزي في نهاية عام 2021 وتتوافر بياناتها المقارنة للعامين المشار إليهما.

وتشير البيانات المالية المتوافرة إلى تراجع إجمالي الميزانية المجمّعة في نهاية عام 2021 بما قيمته نحو 369.3 مليون دينار ونسبته 11.6% مقارنةً بالعام السابق، ليصل ذلك الإجمالي إلى نحو 2816.6 مليون دينار مقابل نحو 3185.9 مليوناً في نهاية العام السابق، وفيما يلي عرض لأهم التطورات التي شهدتها عناصر الميزانية المجمّعة المذكورة في جانب الموجودات وذلك على النحو التالي:

1. ارتفاع بند الاستثمارات المحلية في نهاية عام 2021 بما قيمته نحو 95.6 مليون دينار ونسبته 9.2% ليصل إلى نحو 1136.9 مليون دينار مقارنةً بنحو 1041.3 مليوناً في نهاية عام 2020.
2. انخفاض أرصدة عمليات تمويل العملاء في نهاية عام 2021 بما قيمته نحو 21.1 مليون دينار ونسبته 7.4% لتصل إلى نحو

## جدول (28)

## الميزانية المجمّعة لشركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية\* (مليون دينار)

البيان	الأرصدة في نهاية العام		التغير (%)
	2021	2020	
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك وشركات الاستثمار المحلية	161.3	202.9	-20.5
تمويل العملاء	262.2	283.3	-7.4
الاستثمارات المحلية، وتشمل:	1136.9	1041.3	9.2
الاستثمارات المالية	858.0	724.2	18.5
الاستثمارات غير المالية	278.9	317.1	-12.0
الموجودات الأجنبية	481.2	748.3	-35.7
الموجودات الأخرى	775.0	910.1	-14.9
<b>الموجودات = المطلوبات</b>	<b>2816.6</b>	<b>3185.9</b>	<b>-11.6</b>
المطلوبات			
رأس المال والاحتياطي	1350.7	1384.5	-2.4
التمويل من المقيمين (القطاع المالي)	621.9	853.7	-27.1
المطلوبات الأجنبية	229.7	318.6	-27.9
مطلوبات أخرى	614.3	629.1	-2.4
عدد الشركات	25	32	-7

المصدر: بنك الكويت المركزي.

\* تشمل بيانات الشركات التابعة.

بنك الكويت المركزي وعددها 47 شركة (22 شركة تقليدية و25 شركة إسلامية) كما في نهاية عام 2021 ما قيمته 23583.4 مليون دينار (منها 20320.5 ملايين دينار أو 86.2% لشركات الاستثمار التقليدية، و3262.9 مليوناً أو 13.8% لشركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) مسجلةً بذلك ارتفاعاً بنحو 1648.6 مليون دينار وبنسبة 7.5% عن مستواها البالغ 21934.9 مليون دينار لعدد 58 شركة مسجلة في نهاية عام 2020 (منها 19176.5 مليون دينار أو 87.4% لشركات الاستثمار التقليدية وعددها 26 شركة، و2758.4 مليوناً أو 12.6% لشركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وعددها 32 شركة).

3. انخفاض في حقوق المساهمين (رأس المال والاحتياطي) بما قيمته 33.9 مليون دينار أو 2.4% لتصل إلى نحو 1350.7 مليون دينار في نهاية عام 2021 مقارنةً بنحو 1384.5 مليون في نهاية عام 2020.

## الحسابات النظامية لشركات الاستثمار المحلية:

تُشير أرصدة الحسابات النظامية (بنود خارج الميزانية) إلى جانب مهم من نشاط شركات الاستثمار المحلية في مجال تقديم العديد من الخدمات المالية إلى العملاء المقيمين وغير المقيمين على حدٍ سواء. وقد بلغت هذه الأرصدة لدى شركات الاستثمار المحلية المسجلة لدى

### جدول (29)

#### الحسابات النظامية لشركات الاستثمار المحلية\* (القيم بالمليون دينار)

البيان	الأرصدة في نهاية العام		التغير (%)
	2021	2020	
الحسابات النظامية:	<b>23583.4</b>	<b>21934.9</b>	<b>7.5</b>
شركات الاستثمار التقليدية	20320.5	19176.5	6.0
شركات الاستثمار الإسلامية	3262.9	2758.4	18.3
محافظ الاستثمار	19173.2	17607.4	8.9
صناديق الاستثمار	2256.4	2115.5	6.7
صناديق إدارة أجنبية	1752.1	1886.2	-7.1
أصول إدارة بصفة أمانة	396.1	320.4	23.6
التعهدات/الكفالات/الضمانات	5.6	5.4	4.4
<b>عدد شركات الاستثمار</b>	<b>47</b>	<b>58</b>	<b>-11</b>
شركات الاستثمار التقليدية**	22	26	-4
شركات الاستثمار الإسلامية**	25	32	-7

المصدر: بنك الكويت المركزي.

\* تشمل بيانات الشركات التابعة.

\*\* وهناك أيضاً شركتنا تمويل تخضعان لرقابة بنك الكويت المركزي أحدهما شركة تمويل تقليدي والأخرى شركة تمويل إسلامي.

## ثالثاً: الميزانية المجمّعة لشركات الصرافة المحلية

مليون دينار في نهاية عام 2020 إلى نحو 35.0 مليوناً في نهاية عام 2021).

4. ارتفعت مطالب شركات الصرافة على المؤسسات المالية بنحو 3.1 ملايين دينار وبنسبة 4.5% لتصل إلى نحو 72.3 مليون دينار في نهاية عام 2021 مقابل نحو 69.2 مليوناً في نهاية العام السابق.

### المطلوبات:

1. انخفضت مطالب المؤسسات المالية على شركات الصرافة المحلية بنحو 1.5 مليون دينار وبنسبة 13.6% (من نحو 11.0 مليون دينار في نهاية عام 2020 إلى نحو 9.5 ملايين في نهاية عام 2021).

2. ارتفع رصيد حقوق الشركاء (المتضمنة لنتائج الفترة) بنحو 3.3 ملايين دينار وبنسبة 2.4% (من نحو 139.1 مليون دينار في نهاية عام 2020 إلى نحو 142.4 مليوناً في نهاية عام 2021).

3. ارتفع المطلوبات الأخرى بنحو 9.2 ملايين دينار وبنسبة 9.6% (من نحو 96.3 مليون دينار في عام 2020 إلى نحو 105.5 ملايين في نهاية عام 2021).

تُشير البيانات المتوافرة لمجموع شركات الصرافة المحلية المسجّلة لدى بنك الكويت المركزي وتخضع لرقابته (32 شركة) في نهاية عام 2021 إلى أن إجمالي الميزانية المجمّعة لتلك الشركات قد بلغ 263.8 مليون دينار في نهاية ذلك العام، بارتفاع قيمته 10.2 ملايين دينار ونسبته 4.0% عن مستواه البالغ 253.6 مليوناً في نهاية العام السابق. وجاء هذا الارتفاع كانعكاس لعدة تطورات في كل من جانبي الموجودات والمطلوبات، والتي يُمكن تناولها على النحو التالي:

### الموجودات:

1. ارتفعت أرصدة الموجودات الأجنبية لشركات الصرافة بنحو 2.2 مليون دينار وبنسبة 2.6% لتصل إلى نحو 88.4 مليون دينار في نهاية عام 2021 مقارنةً بنحو 86.2 مليوناً في نهاية عام 2020.

2. ارتفعت قيمة الاستثمارات المالية والعقارية لشركات الصرافة بنحو 745.6 ألف دينار لتصل إلى نحو 2.3 مليون دينار في نهاية عام 2021 مقارنةً بنحو 1.5 مليوناً في نهاية عام 2020.

3. ارتفعت الموجودات السائلة في صورة أرصدة النقد والموجودات النقدية بنحو 4.3 ملايين دينار وبنسبة 13.9% (من نحو 30.7



جدول (30)  
الميزانية المجمعة لشركات الصرافة المحلية  
(مليون دينار)

التغير	الأرصدة في نهاية العام		البنود
	قيمة	2021	
%			
			<b>الموجودات</b>
13.9	4.3	35.0	نقد وموجودات نقدية
4.5	3.1	72.3	مطالب على مؤسسات مالية
-19.0	-1.3	5.8	إجمالي الذمم المدينة
48.4	0.8	2.3	استثمارات مالية وعقارية
2.0	0.6	28.2	موجودات ثابتة
2.6	2.2	88.4	موجودات أجنبية
2.1	0.7	32.0	الموجودات الأخرى
<b>4.0</b>	<b>10.2</b>	<b>263.8</b>	<b>الموجودات = المطلوبات</b>
			<b>المطلوبات</b>
2.4	3.3	142.4	حقوق الشركاء ونتائج الفترة
-13.6	-1.5	9.5	مطلوبات لمؤسسات مالية
-12.0	-0.8	6.0	أجمالي الذمم الدائنة
-4.9	-0.1	0.4	مطلوبات أجنبية
9.6	9.2	105.5	مطلوبات أخرى
<b>-31.7</b>	<b>-0.4</b>	<b>0.9</b>	<b>حسابات نظامية</b>
24.1	8.7	45.0	نتائج الفترة (صافي الربح)
	<b>-6</b>	<b>32</b>	<b>عدد الشركات</b>

المصدر: بنك الكويت المركزي.

### نسب السيولة والربحية والملاءة:

8.7 ملايين دينار وبنسبة 24.1% ليصل إلى نحو 45.0 مليون دينار في عام 2021 مقابل نحو 36.3 مليوناً في عام 2020، وارتفعت نسبة صافي الربح إلى حقوق الشركاء إلى نحو 31.6% في عام 2021 مقابل نحو 26.1% في عام 2020، وارتفعت نسبة العائد إلى إجمالي الموجودات لتصل إلى نحو 17.1% في عام 2021 مقابل نحو 14.3% في العام السابق، وانخفضت نسبة حقوق الشركاء إلى إجمالي الموجودات من نحو 54.8% في نهاية عام 2020 إلى نحو 54.0% في نهاية عام 2021. كما انخفضت نسبة حقوق الشركاء إلى إجمالي الموجودات والالتزامات العرضية المتمثلة في الحسابات النظامية من نحو 54.6% في نهاية عام 2020 إلى نحو 53.8% في نهاية عام 2021.

يُستدل من البيانات المتوافرة عن شركات الصرافة المحلية على أنَّ صافي الوضع الدائن لهذه الشركات مع البنوك والمؤسسات المالية المحلية قد ارتفع من نحو 58.2 مليون دينار في نهاية عام 2020 إلى نحو 62.8 مليوناً في نهاية عام 2021 (مسجلاً ارتفاعاً نسبته 7.9%)، مع بقائه في صالح شركات الصرافة المحلية.

وفيما يتعلق بصافي وضع السيولة لدى شركات الصرافة المحلية في نهاية عام 2021، يتوافر لتلك الشركات سيولة بلغت قيمتها نحو 185.7 مليون دينار، موزعة بين نقد وموجودات نقدية (بنحو 35.0 مليون دينار ونسبتها 18.8%)، وصافي مطالب لشركات الصرافة على البنوك والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية (بنحو 150.7 مليون دينار ونسبتها 81.2%)، وشهدت جميع نسب الربحية لشركات الصرافة المحلية ارتفاعاً، وذلك نتيجة لارتفاع صافي الربح بنحو

# المالية العامة

3  
7  
6  
1  
8

بنك الكويت المركزي

WE SEEK GOD'S ASSISTANCE  
CENTRAL BANK OF KUWAIT



HALLE DINA

WE SEEK GOD'S ASSISTANCE  
CENTRAL BANK OF KUWAIT

1  
4



ذلك من مجازير، وعلى أن يكون تنفيذ هذا القانون كجسر عبور مرحلي بالتوازي مع برامج شاملة ومدروسة بعناية للإصلاح المالي والاقتصادي. وسيمكّن الاقتراض الدولة من الوفاء بالتزاماتها العاجلة. كما أن غياب هذا القانون في ظل عدم توفر مصادر بديلة لتمويل العجوزات في ضوء استفاد الاحتياطي العام سيكون له ضرر بالغ وجسيم على السمعة المالية للدولة وسيجر إلى مزيد من التخفيض في التصنيفات الائتمانية السيادية للدولة خلال السنوات القادمة. كذلك يرتبط بما تقدّم الحاجة لإصدار قانون للصكوك الحكومية يستهدف إيجاد أدوات تمويل واستثمار تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وبما يسمح بمشاركة المؤسسات المالية الإسلامية المحلية والدولية في إصدارات الدين العام التي تصدرها دولة الكويت.

وبناءً على ما تقدم، فإن الأمر يتطلب حل مستدام من بينه إصدار هذين القانونين (الدين العام والصكوك الحكومية) وفي ذات الوقت مباشرة تطبيق حزمة ضرورية من الإصلاحات، فالتحديات تزداد قسوة مع مرور الوقت، وكلفة علاجها تتصاعد بانقضاء السنوات، وإذا أردنا أن نقطع شوطاً مقبولاً من الإصلاح، نلمس من نتائجه ما يبعث على الطمأنينة والثقة. وعليه، فهناك مسارين متلازمين، يعتمد الأول منهما إلى تدارك التحديات الراهنة في أوضاع الموازنة العامة في ظل مستويات أسعار النفط المنخفضة، داعماً المسار الثاني وهو الأطول أمداً والأعمق أثراً، الذي يدور حول تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز قدرته على النمو والتطور، وما السبيل إلى ذلك إلا عبر تنويع الاقتصاد وترشيد المصروفات وتحديد دور الحكومة في دفع عجلة النشاط الاقتصادي وإطلاق قدرات القطاع الخاص حتى يستعيد دوره الريادي في تنمية قطاعات الاقتصاد الوطني وتطويرها.

وتجدر الإشارة إلى أن وكالة «ستاندر آند بورز» قد خفضت التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت من المرتبة (AA-) إلى المرتبة (A+) مع نظرة مستقبلية سلبية، وذلك لعدم وجود استراتيجية شاملة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة. كما أكدت وكالة «فيتش» من جانبها تصنيفها الائتماني عند المرتبة (AA) مع تغيير النظرة المستقبلية من مستقرة إلى سلبية.

وفي الختام لا بد من الأخذ بعين الاعتبار بدائل تمويل عجز الموازنة العامة، فالإصلاح المالي والاقتصادي الشامل مستحق، حتى في حال ارتفاع أسعار النفط، والمزيد من التأجيل يرفع تكاليف الإصلاح في المستقبل.

شكّل تراجع أسعار النفط منذ يونيو 2014 عامل ضغط على إيرادات الموازنة العامة للدولة نتيجة اعتمادها الكبير على هذا المورد الطبيعي الهام والناضب في نفس الوقت، مما جعلها أمام تحد هائل وهو القدرة على الموازنة بين الإنفاق العام الحالي المرتفع لتوفير مختلف الخدمات الحكومية للمواطنين والمقيمين، وبين القدرة على توفير جزء من الإيرادات النفطية إلى أجيالها القادمة. فالمخاوف الناتجة عن انخفاض أسعار النفط حقيقية وتهدد إيرادات الدولة ووضعها المالي نتيجة الارتفاعات الملحوظة في النفقات، لا سيما الجارية، بالرغم من الاحتياطات المالية الكبيرة التي تراكمت خلال السنوات السابقة وقدرة الدولة على تحمّل الضغوط الناجمة عن أي انخفاض مؤقت في الإيرادات النفطية.

وبعد سنوات من الوفر المالي لامس فيها فائض الموازنة مستوى 10.0 مليارات دينار في السنة المالية 2012/11، بدّل انخفاض أسعار النفط هذه المعادلة فتحول الفائض عجزاً بلغ خلال السنة المالية 2015/14 نحو 2.7 مليار دينار (بعد استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة) ثم تقادم العجز مسجلاً قرابة 6.0 مليارات دينار في السنة اللاحقة 2016/15 وبلغ بعدها 5.9 مليارات دينار في السنة المالية 2017/16 ثم 4.8 مليار دينار في السنة المالية 2018/17 ثم 1.3 مليار دينار في السنة المالية 2019/18 ثم عجزاً بنحو 3.9 مليار دينار للسنة المالية 2020/19، ثم سجلت الموازنة العامة عجزاً هو الأكبر في تاريخ دولة الكويت بنحو 10.8 مليارات دينار أو ما نسبته 33.2% من الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية 2021/20، وعليه فإن العجز المتراكم خلال السنوات المالية 2015/14-2021/20 قد فاق 35.4 مليار دينار كويتي. كما أن العجز المالي المسجل للسنة المالية 2021/20 بلغ نحو 10.8 مليار دينار كويتي أي ما يناهز 33.2% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020، وهو الأمر الذي يبين بشكل جلي عمق الاختلالات وجسامة التحديات.

وتسببت العجوزات المالية للموازنة العامة خلال السنوات الماضية إلى نفاذ السيولة المتوافرة في صندوق الاحتياطي العام «وهو ما يُسمى بصندوق الاستقرار المالي للدولة». وفي ضوء المتطلبات الملحة لتمويل عجز الموازنة العامة، وإلى حين تفعيل الإصلاحات المالية والاقتصادية، فقد باتت هناك حاجة ملحة لإصدار قانون يسمح للدولة بالاقتراض محلياً ودولياً وفق ضوابط وحدود بحيث لا يكون هناك إفراط في الاقتراض يثقل كاهل الدولة، وما يترتب على

## أولاً: الحساب الختامي للسنة المالية 2021/20

### الإيرادات العامة

وجاء الانخفاض في إجمالي الإيرادات العامة الفعلية ليعكس في الجانب الرئيسي منه انخفاض كل من الإيرادات النفطية الفعلية المحصّلة بما قيمته نحو 6579.9 مليون دينار ونسبته 42.8% لتصل إلى نحو 8789.7 مليوناً في السنة المالية 2021/20 مقارنةً بنحو 15369.6 مليون دينار للسنة المالية السابقة، والإيرادات غير النفطية المحصلة بما قيمته 120.1 مليون دينار ونسبته 6.5% لتصل إلى نحو 1730.6 مليون دينار مقابل نحو 1850.7 مليون دينار خلال السنة المالية السابقة.

تشير بيانات الحساب الختامي للسنة المالية 2021/20 إلى أن إجمالي الإيرادات العامة الفعلية المحصّلة ضمن الميزانية العامة للسنة المالية المذكورة قد بلغ نحو 10520.3 مليون دينار مقارنةً بنحو 17220.3 مليون دينار للسنة المالية السابقة، مسجلاً بذلك انخفاضاً ملحوظاً قيمته نحو 6700.1 مليون دينار ونسبته 38.9%. كما تشير البيانات إلى أن نسبة الإيرادات العامة خلال السنة المالية 2021/20 مقابل الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020 تراجمت بنحو 9.2% عن معدلها خلال السنة المالية السابقة لتبلغ نحو 32.4%.

جدول (31)  
الإيرادات الفعلية للموازنة العامة (مليون دينار)

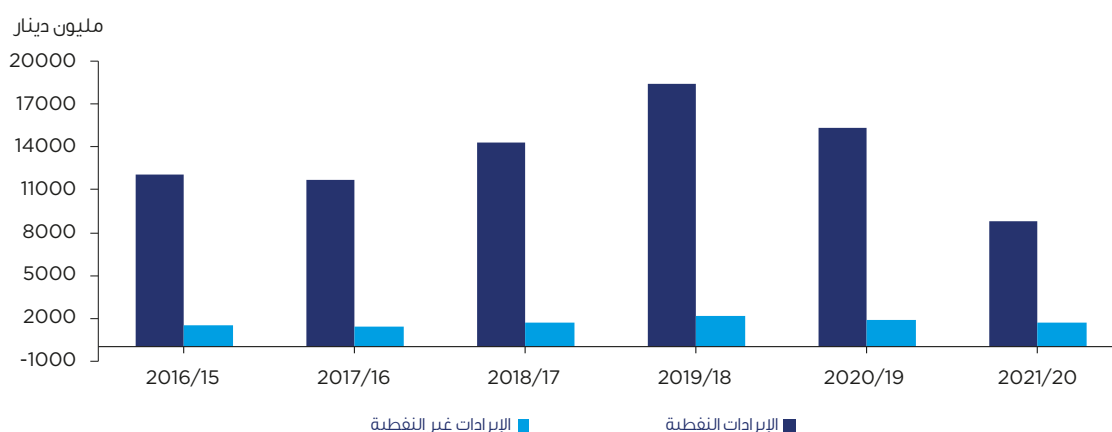
التغير		حساب ختامي				البيان
		2021/20		2020/19		
%	القيمة	للإجمالي %	القيمة	للإجمالي %	القيمة	
-38.9	-6700.1	100	10520.3	100	17220.3	إجمالي الإيرادات الفعلية:
-42.8	-6579.9	83.6	8789.7	89.3	15369.6	الإيرادات النفطية
-6.5	-120.1	16.4	1730.6	10.7	1850.7	الإيرادات غير النفطية

المصدر: وزارة المالية.

وكذلك انخفاض متوسط إنتاج النفط الخام لدولة الكويت خلال السنة المالية 2021/20 بنحو 350.0 ألف برميل يوميًا ليلعب نحو 2.335 مليون برميل يوميًا خلال السنة المالية المذكورة مقابل نحو 2.685 مليون برميل يوميًا للسنة المالية السابقة.

قد جاء انخفاض الإيرادات النفطية نتيجةً لانخفاض متوسط سعر برميل نفط خام الكويت التصديري خلال السنة المالية 2021/20 بنحو 17.70 دولارًا وبنسبة 28.9% ليصل إلى نحو 43.68 دولارًا للبرميل مقابل نحو 61.40 دولارًا للبرميل للسنة المالية السابقة،

رسم بياني (24)  
تطور الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية



المصدر: وزارة المالية.

(المساهمات الاجتماعية) بنحو 20.2 مليون دينار وبنسبة 18.8%، والباب الخامس (إيرادات أخرى) بنحو 31.7 مليون دينار وبنسبة 2.6%، والباب السادس (إيرادات التلخيص من أصول، وإيرادات غير تشغيلية أخرى) بنحو 12.0 مليون دينار وبنسبة 90.2%.

في حين جاء الانخفاض المشار إليه في إجمالي الإيرادات غير النفطية المحصلة خلال السنة المالية 2021/20 أساسًا محصلة للانخفاض في الإيرادات الفعلية المحصلة ضمن كل من الباب الثاني (الضرائب والرسوم) بنحو 56.2 مليون دينار وبنسبة 10.6%، والباب الثالث

جدول (32)  
الإيرادات غير النفطية الفعلية للموازنة العامة  
(مليون دينار)

التغير	الحساب الختامي					البيان
	2021/20		2020/19		البيان	
	القيمة	% للإجمالي	القيمة	% للإجمالي		
-6.5	-120.1	100	1730.6	100	1850.7	الإيرادات غير النفطية:
-10.6	-56.2	27.4	473.5	28.6	529.7	- الضرائب والرسوم، ومنها:
6.7	10.2	9.3	161.5	8.2	151.3	الضرائب على الدخل والارباح والمكاسب الرأسمالية
-12.5	-2.1	0.8	14.7	0.9	16.8	الضرائب على الملكية
-17.8	-64.3	17.2	297.3	19.5	361.6	الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية
-18.8	-20.2	5.0	87.1	5.8	107.3	- المساهمات الاجتماعية
-2.6	-31.7	67.5	1168.6	64.9	1200.3	- إيرادات أخرى، ومنها:
-36.6	-23.8	2.4	41.3	3.5	65.1	دخل ملكية
-21.1	-101.5	21.9	379.6	26.0	481.1	مبيعات السلع والخدمات
-13.8	-19.5	7.0	121.3	7.6	140.8	الغرامات والجزاءات والمصادرات
22.0	113.0	36.2	626.3	27.7	513.3	إيرادات متنوعة وغير مصنفة في مكان آخر
-90.2	-12.0	0.1	1.3	0.7	13.3	- إيرادات التخلص من أصول، وإيرادات غير تشغيلية أخرى

المصدر: وزارة المالية.

المالية 2021/20 شكّلت ما نسبته 98.8% من قيمة اعتمادات المصروفات العامة لذات السنة المالية المذكورة والبالغة نحو 22155 مليون دينار. كما تشير البيانات إلى أن نسبة إجمالي المصروفات العامة خلال السنة المالية 2021/20 مقابل الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020 بلغت نحو 65.6% مرتفعة بنحو 14.5% عن السنة المالية السابقة.

## المصروفات العامة

أظهرت بيانات الحساب الختامي للسنة المالية 2021/20 ارتفاع المصروفات العامة الفعلية بنحو 152.5 مليون دينار ونسبة 0.7% لتصل إلى نحو 21292.7 مليون دينار خلال السنة المالية المذكورة مقابل نحو 21140.3 مليون دينار للسنة المالية السابقة. وتجدر الإشارة إلى أن قيمة المصروفات العامة الفعلية خلال السنة

جدول (33)  
المصرفيات الفعلية للموازنة العامة  
(مليون دينار)

التغير	الحساب الختامي				البيان
	2021/20		2020/19		
%	القيمة	للإجمالي %	القيمة	للإجمالي %	القيمة
0.7	152.5	100	21292.7	100	21140.3
-1.8	-139.5	35.0	7445.8	35.9	7585.3
-10.0	-319.7	13.5	2873.6	15.1	3193.3
-10.1	-62.8	2.6	556.7	2.9	619.5
3.4	180.3	25.5	5432.5	24.8	5252.2
-11.7	-112.6	4.0	847.2	4.5	959.8
94.7	1164.7	11.2	2394.3	5.8	1229.6
-24.3	-558.0	8.2	1742.7	10.9	2300.7

المصدر: وزارة المالية.

ويعكس ذلك الارتفاع في المصرفيات العامة الفعلية ضمن الموازنة العامة للسنة المالية 2021/20 ارتفاع المصرفيات الفعلية ضمن كل من الباب السادس (المنح) بنحو 180.3 وبنسبة 3.4% لتصل إلى نحو 5432.5 مليون دينار خلال السنة المالية 2021/20 مقابل 5252.2 مليون دينار للسنة المالية السابقة، والباب الثامن (مصرفيات وتحويلات أخرى) بنحو 1164.7 مليون دينار وبنسبة 94.7% لتصل إلى نحو 2394.3 مليون دينار خلال السنة المالية 2021/20 مقابل 1229.6 مليون دينار للسنة المالية السابقة من جهة، والانخفاض ضمن كل من الباب الأول (تعويضات العاملين) بنحو 139.5 مليون دينار وبنسبة 1.8% لتصل إلى نحو 7445.8 مليون دينار خلال السنة المالية 2021/20 مقابل 7585.3 مليون دينار للسنة المالية السابقة، والباب الثاني (السلع والخدمات) بنحو 319.7 مليون دينار وبنسبة 1.5% لتصل إلى نحو 2873.6 مليون دينار خلال السنة المالية 2021/20 مقابل 3193.3 مليون دينار للسنة المالية السابقة، والباب الخامس (الإعانات) بنحو 62.8 مليون دينار وبنسبة 0.1% لتصل إلى نحو 556.7 مليون دينار خلال السنة المالية 2021/20 مقابل 619.5 مليون دينار للسنة المالية السابقة، والباب السابع (المنافع الاجتماعية) بنحو 112.6 مليون دينار وبنسبة 0.5% لتصل إلى نحو 847.2 مليون دينار خلال السنة المالية 2021/20 مقابل 959.8 مليون دينار للسنة المالية السابقة، وباب شراء الأصول غير المتداولة (ضمن المصرفيات الرأسمالية) بنحو 558.0 مليون دينار وبنسبة 2.6% لتصل إلى نحو 1742.7 مليون دينار خلال السنة المالية 2021/20 مقابل 2300.7 مليون دينار للسنة المالية السابقة من جهة أخرى. والجدير بالذكر أن الباب الأول (تعويضات العاملين) من المصرفيات العامة يستحوذ على أعلى نسبة من إجمالي

ويعكس ذلك الارتفاع في المصرفيات العامة الفعلية ضمن الموازنة العامة للسنة المالية 2021/20 ارتفاع المصرفيات الفعلية ضمن كل من الباب السادس (المنح) بنحو 180.3 وبنسبة 3.4% لتصل إلى نحو 5432.5 مليون دينار خلال السنة المالية 2021/20 مقابل 5252.2 مليون دينار للسنة المالية السابقة، والباب الثامن (مصرفيات وتحويلات أخرى) بنحو 1164.7 مليون دينار وبنسبة 94.7% لتصل إلى نحو 2394.3 مليون دينار خلال السنة المالية 2021/20 مقابل 1229.6 مليون دينار للسنة المالية السابقة من جهة، والانخفاض ضمن كل من الباب الأول (تعويضات العاملين) بنحو 139.5 مليون دينار وبنسبة 1.8% لتصل إلى نحو 7445.8 مليون دينار خلال السنة المالية 2021/20 مقابل 7585.3 مليون دينار للسنة المالية السابقة، والباب الثاني (السلع والخدمات) بنحو 319.7 مليون دينار وبنسبة 1.5% لتصل إلى نحو 2873.6 مليون دينار خلال السنة المالية 2021/20 مقابل 3193.3 مليون دينار للسنة المالية السابقة، والباب الخامس (الإعانات) بنحو 62.8 مليون دينار وبنسبة 0.1% لتصل إلى نحو 556.7 مليون دينار خلال السنة المالية 2021/20 مقابل 619.5 مليون دينار للسنة المالية السابقة، والباب السابع (المنافع الاجتماعية) بنحو 112.6 مليون دينار وبنسبة 0.5% لتصل إلى نحو 847.2 مليون دينار خلال السنة المالية 2021/20 مقابل 959.8 مليون دينار للسنة المالية السابقة، وباب شراء الأصول غير المتداولة (ضمن المصرفيات الرأسمالية) بنحو 558.0 مليون دينار وبنسبة 2.6% لتصل إلى نحو 1742.7 مليون دينار خلال السنة المالية 2021/20 مقابل 2300.7 مليون دينار للسنة المالية السابقة من جهة أخرى. والجدير بالذكر أن الباب الأول (تعويضات العاملين) من المصرفيات العامة يستحوذ على أعلى نسبة من إجمالي

ويعكس ذلك الارتفاع في المصرفيات العامة الفعلية ضمن الموازنة العامة للسنة المالية 2021/20 ارتفاع المصرفيات الفعلية ضمن كل من الباب السادس (المنح) بنحو 180.3 وبنسبة 3.4% لتصل إلى نحو 5432.5 مليون دينار خلال السنة المالية 2021/20 مقابل 5252.2 مليون دينار للسنة المالية السابقة، والباب الثامن (مصرفيات وتحويلات أخرى) بنحو 1164.7 مليون دينار وبنسبة 94.7% لتصل إلى نحو 2394.3 مليون دينار خلال السنة المالية 2021/20 مقابل 1229.6 مليون دينار للسنة المالية السابقة من جهة، والانخفاض ضمن كل من الباب الأول (تعويضات العاملين) بنحو 139.5 مليون دينار وبنسبة 1.8% لتصل إلى نحو 7445.8 مليون دينار خلال السنة المالية 2021/20 مقابل 7585.3 مليون دينار للسنة المالية السابقة، والباب الثاني (السلع والخدمات) بنحو 319.7 مليون دينار وبنسبة 1.5% لتصل إلى نحو 2873.6 مليون دينار خلال السنة المالية 2021/20 مقابل 3193.3 مليون دينار للسنة المالية السابقة، والباب الخامس (الإعانات) بنحو 62.8 مليون دينار وبنسبة 0.1% لتصل إلى نحو 556.7 مليون دينار خلال السنة المالية 2021/20 مقابل 619.5 مليون دينار للسنة المالية السابقة، والباب السابع (المنافع الاجتماعية) بنحو 112.6 مليون دينار وبنسبة 0.5% لتصل إلى نحو 847.2 مليون دينار خلال السنة المالية 2021/20 مقابل 959.8 مليون دينار للسنة المالية السابقة، وباب شراء الأصول غير المتداولة (ضمن المصرفيات الرأسمالية) بنحو 558.0 مليون دينار وبنسبة 2.6% لتصل إلى نحو 1742.7 مليون دينار خلال السنة المالية 2021/20 مقابل 2300.7 مليون دينار للسنة المالية السابقة من جهة أخرى. والجدير بالذكر أن الباب الأول (تعويضات العاملين) من المصرفيات العامة يستحوذ على أعلى نسبة من إجمالي

جدول (34)  
التصنيف الاقتصادي للمصرفيات العامة الفعلية  
(مليون دينار)

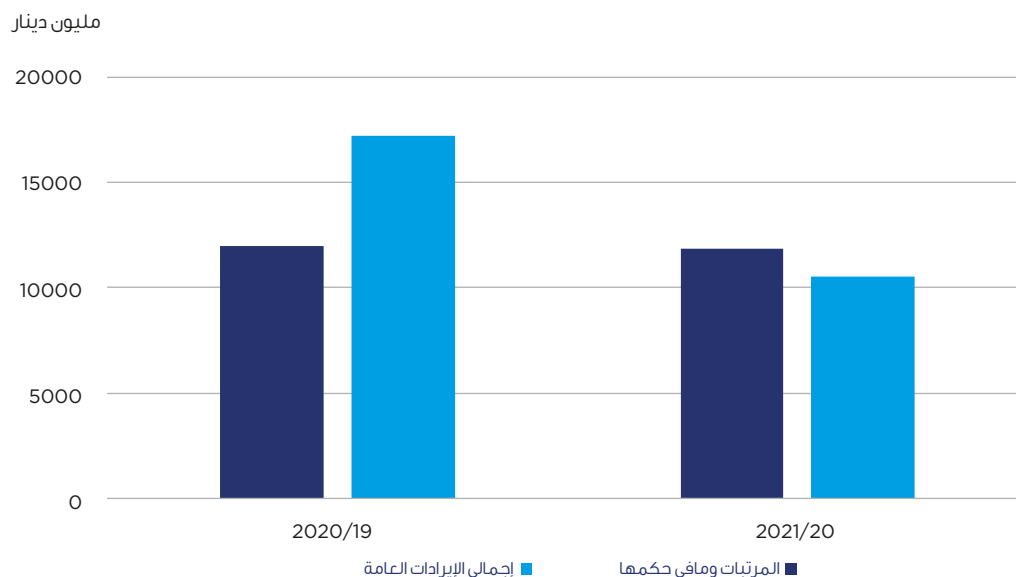
التغير	حساب قتامي					البيان
	2021/20		2020/19			
	القيمة	% للإجمالي	القيمة	% للإجمالي		
3.8	710.4	91.8	19550.0	89.1	18839.6	المصرفيات الجارية:
-1.8	-139.4	35.0	7445.8	35.9	7585.3	- تعويضات العاملين، ومنها:
-2.0	-141.3	32.6	6936.0	33.5	7077.3	* المرتبات والأجور
2.1	10.1	2.3	487.9	2.3	477.8	* مساهمات اجتماعية
-10.0	-319.7	13.5	2873.6	15.1	3193.2	- السلع والخدمات
-10.1	-62.8	2.6	556.7	2.9	619.5	- الإعانات
3.4	180.2	25.5	5432.5	24.8	5252.2	- المنح، ومنها:
-86.0	-306.2	0.2	50.0	1.7	356.2	* المنح لحكومات أجنبية
10.0	488.1	25.3	5381.1	23.1	4893.0	* المنح لوحدات أخرى تابعة للحكومة العامة
-11.7	-112.6	4.0	847.2	4.5	959.8	- المنافع الاجتماعية
94.7	1164.8	11.2	2394.3	5.8	1229.6	- مصرفيات وتحويلات أخرى
-24.3	-558.0	8.2	1742.7	10.9	2300.7	المصرفيات الرأسمالية:
-24.3	-558.0	8.2	1742.7	10.9	2300.7	- شراء الأصول غير المتداولة، ومنها:
-37.4	-216.4	1.7	362.7	2.7	579.1	* شراء الأصول غير المتداولة غير المالية الملموسة
-19.8	-341.6	6.5	1380.0	8.1	1721.6	* مشاريع إنشائية وصيانة جذرية
0.7	152.5	100.0	21292.7	100.0	21140.3	الإجمالي

المصدر: وزارة المالية.

ويعكس ذلك الانخفاض في المصرفيات الرأسمالية الفعلية ضمن الموازنة العامة للسنة المالية 2021/20 الانخفاض في مصرفيات كل من مجموعة شراء الأصول غير المتداولة غير المالية الملموسة بنحو 216.4 مليون دينار ونسبة 37.4% (من 579.1 مليون دينار إلى 362.7 مليون دينار)، ومجموعة مشاريع إنشائية وصيانة جذرية بنحو 341.6 مليون دينار ونسبة 19.8% (من 1721.6 مليون دينار إلى 1380.0 مليون دينار).

أما على صعيد المصرفيات الرأسمالية الفعلية للموازنة العامة، فقد انخفضت خلال السنة المالية 2021/20 بما قيمته نحو 558.0 مليون دينار ونسبته 24.3% لتصل إلى نحو 1742.7 مليون دينار مقابل 2300.7 مليوناً خلال السنة المالية السابقة 2020/19. إلى جانب ذلك، شكّلت المصرفيات الرأسمالية خلال السنة المالية 2021/20 ما نسبته 75.4% من جملة اعتمادات المصرفيات الرأسمالية لذات السنة المالية والبالغة نحو 2311.7 مليون دينار.

### رسم بياني (25) المرتبات وما في حكمها وإجمالي الإيرادات العامة



المصدر: وزارة المالية.

وفي تطور لافت، شكلت المرتبات وما في حكمها 112.7% من إجمالي الإيرادات العامة الفعلية، وما نسبته 134.9% من إجمالي الإيرادات النفطية خلال السنة المالية 2021/20. وبإضافة الدعم إلى المرتبات وما في حكمها تصل النسبة إلى نحو 148.2% من إجمالي الإيرادات العامة الفعلية، ونحو 177.4% من إجمالي الإيرادات النفطية.

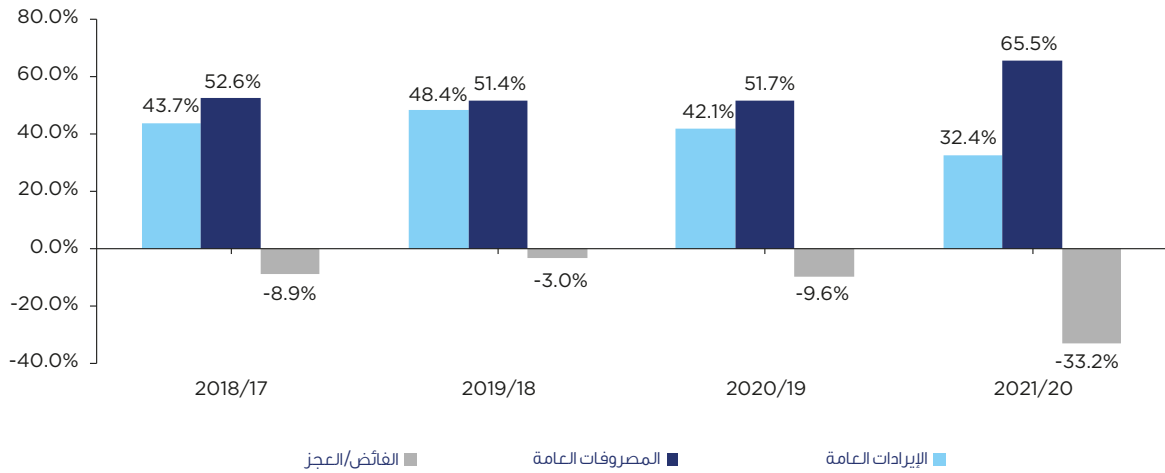
### جدول (35) موجز الحساب الختامي للموازنة العامة (مليون دينار)

البيان	2020/19	% إلى الناتج المحلي الإجمالي	2021/20	% إلى الناتج المحلي الإجمالي
الإيرادات العامة الفعلية	17220.3	42.9	10520.3	32.4
المصروفات العامة الفعلية	21140.3	51.1	21292.7	65.5
<b>الفائز أو العجز</b>	<b>-3919.9</b>	<b>-9.5</b>	<b>-10772.5</b>	<b>-33.2</b>

المصدر: وزارة المالية.

وتنتيجةً للتطورات المشار إليها آنفاً على صعيد كلٍّ من الإيرادات والمصروفات الفعلية ضمن الحساب الختامي للسنة المالية 2021/20، فقد سجلت الموازنة العامة خلال السنة المالية المذكورة عجزاً فعلياً بلغت قيمته نحو 10772.5 مليون دينار (يشكل ما نسبته 33.2% من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل عجز فعلي بلغت قيمته نحو 3919.9 مليوناً للسنة المالية السابقة 2020/19، وبما يمثل ارتفاعاً في قيمة العجز بنحو 6852.6 مليون دينار ونسبته 174.8%.

### رسم بياني (26) بيانات المالية العامة (% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: وزارة المالية، الحسابات الختامية.

## ثانياً: السنة المالية 2022/21

### الموازنة العامة للسنة المالية 2022/21

الإيرادات غير النفطية بما قيمته 72.2 مليون دينار ونسبته 3.9% لتصل إلى نحو 1802.1 مليون دينار مقابل نحو 1874.3 مليون دينار خلال السنة المالية السابقة من جهة أخرى.

ويعكس الارتفاع في قيمة تقديرات الإيرادات النفطية للموازنة العامة للسنة المالية 2022/21 أساساً ارتفاع السعر الاسترشادي للبرميل النفط الذي تم استخدامه في إعداد تلك التقديرات ضمن الموازنة العامة للسنة المالية المذكورة، حيث بلغ ذلك السعر 45.0 دولاراً للبرميل، وبما يمثل ارتفاع قيمته 15.0 دولاراً ونسبته 50.0% عن السعر الاسترشادي المستخدم في إعداد تقديرات الإيرادات النفطية ضمن الموازنة العامة للسنة المالية السابقة 2021/20 البالغ 30.0 دولاراً للبرميل. في حين انخفضت كمية الإنتاج التي تم استخدامها في إعداد تقديرات الإيرادات النفطية ضمن الموازنة العامة للسنة المالية 2022/21 عن الكمية المستخدمة في السنة المالية السابقة بنحو 75.0 ألف برميل يومياً ونسبة 3.0% لتصل إلى نحو 2.425 مليون برميل يومياً.

حرصت وزارة المالية قبل صدور الموازنة العامة للسنة المالية 2022/21 على توجيه جميع الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة بدراسة وإعداد تقديرات الإيرادات والمصروفات بما يتفق مع السياسات العامة للدولة بشأن ترشيد الإنفاق وخفض وضبط المصروفات وإلغاء المصروفات غير الضرورية والثانوية غير المؤثرة على أداء الجهات الحكومية، وصدر المرسوم بقانون رقم (5) لسنة 2021 بتاريخ 11 يوليو 2021 بربط الموازنة العامة للوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2022/21. وتضمنت تلك الموازنة العامة ارتفاعاً في تقديرات جملة الإيرادات العامة للسنة المالية المذكورة قيمتها نحو 3426.7 مليون دينار ونسبتها 45.7% لتصل إلى نحو 10929.3 مليون دينار مقارنةً بنحو 7502.6 مليون دينار للسنة المالية السابقة 2021/20. وجاء ذلك الارتفاع ليعكس في الجانب الرئيسي منه محصلة ارتفاع تقديرات الإيرادات النفطية بما قيمته نحو 3499.0 مليون دينار ونسبته 62.2% لتصل إلى نحو 9127.2 مليوناً في السنة المالية 2022/21 مقارنةً بنحو 5628.2 مليون دينار للسنة المالية السابقة من جهة، وانخفاض تقديرات

جدول (36)  
تقديرات الإيرادات ضمن الموازنة العامة  
(مليون دينار)

التغير	موازنة معتمدة				البيان	
	2022/21		2021/20			
%	القيمة	للإجمالي%	القيمة	للإجمالي%	القيمة	
45.7	3426.7	100.0	10929.3	100.0	7502.6	الإيرادات العامة
62.2	3499.0	83.5	9127.2	75.0	5628.2	الإيرادات النفطية
-3.9	-72.2	16.5	1802.1	25.0	1874.3	الإيرادات غير النفطية:
-10.3	-60.1	4.8	526.1	7.8	586.2	- الضرائب والرسوم
-100.0	-109.9	0.0	0.1	1.5	110.0	- المساهمات الاجتماعية
9.5	110.1	11.6	1269.2	15.4	1159.1	- إيرادات أخرى
-64.9	-12.3	0.1	6.6	0.3	18.9	- إيرادات التخلص من أصول، وإيرادات غير تشغيلية أخرى

المصدر: وزارة المالية.

أما فيما يتعلق باعتمادات مصروفات الموازنة العامة، أظهرت بيانات الموازنة العامة للسنة المالية 2022/21 ارتفاع اعتمادات مصروفات الموازنة العامة بنحو 1493.0 مليون دينار وبنسبة 6.9% لتصل إلى 23048.0 مليون دينار خلال السنة المالية المذكورة مقابل نحو 21555.0 مليون دينار للسنة المالية السابقة.

جدول (37)  
اعتمادات مصروفات الموازنة العامة  
(مليون دينار)

التغير	موازنة معتمدة		البيان	
	2022/21	2021/20		
%	القيمة	القيمة		
6.9	1493.0	23048.0	21555.0	المصروفات العامة:
7.5	564.6	8066.5	7501.9	- تعويضات العاملين
15.3	459.5	3470.9	3011.4	- السلع والخدمات
45.5	263.0	840.6	577.6	- الإعانات
2.2	118.4	5550.9	5432.5	- المنح
23.8	206.1	1072.5	866.4	- المنافع الاجتماعية
-23.1	-428.6	1424.9	1853.5	- مصروفات وتحويلات أخرى
13.4	310.0	2621.7	2311.7	- شراء الأصول غير المتداولة

المصدر: وزارة المالية.

ويعكس ذلك الارتفاع في اعتمادات مصروفات الموازنة العامة للسنة المالية 2022/21 ارتفاع اعتمادات المصروفات ضمن كل من الباب الأول (تعويضات العاملين) بنحو 564.6 مليون دينار وبنسبة 7.5% لتصل إلى نحو 8066.5 مليون دينار خلال السنة المالية 2022/21 مقابل 7501.9 مليون دينار للسنة المالية السابقة، والباب الثاني (السلع والخدمات) بنحو 459.5 مليون دينار وبنسبة 15.3% لتصل إلى نحو 3470.9 مليون دينار خلال السنة المالية 2022/21 مقابل 3011.4 مليون دينار للسنة المالية السابقة، والباب الخامس (الإعانات) بنحو 263.0 مليون دينار وبنسبة 45.5% لتصل إلى نحو 840.6 مليون دينار خلال السنة المالية 2022/21 مقابل 577.6 مليون دينار للسنة المالية السابقة، والباب الثاني

دينار للسنة المالية السابقة، والباب السابع (المنافع الاجتماعية) بنحو 206.1 مليون دينار وبنسبة 23.8% لتصل إلى نحو 1072.5 مليون دينار خلال السنة المالية 2022/21 مقابل 866.4 مليون دينار للسنة المالية السابقة، و الباب السادس (المنح) بنحو 118.4 مليون دينار وبنسبة 2.2% لتصل إلى نحو 5550.9 مليون دينار خلال السنة المالية 2022/21 مقابل 5432.5 مليون دينار للسنة المالية السابقة، واعتمادات المصروفات ضمن باب شراء الأصول غير المتداولة (ضمن المصروفات الرأسمالية) بنحو 310.0 مليون دينار وبنسبة 13.4% لتصل إلى نحو 2621.7 مليون دينار خلال السنة المالية 2022/21 مقابل 2311.7 مليون دينار للسنة المالية السابقة من جهة. وانخفاض اعتمادات المصروفات ضمن الباب الثامن (مصروفات وتحويلات أخرى) بنحو 428.6 مليون دينار وبنسبة 23.1% لتصل إلى نحو 1424.9 مليون دينار خلال السنة المالية 2022/21 مقابل 1853.5 مليون دينار للسنة المالية السابقة من جهة أخرى.

و فيما يتعلق بالتصنيف الاقتصادي لاعتمادات مصروفات الموازنة العامة للسنة المالية 2022/21، فتشير البيانات إلى ارتفاع اعتمادات المصروفات الجارية لتصل قيمتها خلال السنة المالية المذكورة إلى نحو 20426.3 مليون دينار مقابل نحو 19243.3 مليون دينار للسنة المالية 2021/20 وبما يمثل ارتفاعاً قيمته نحو 1183.0 مليون دينار ونسبة 6.1%. والجدير بالذكر أن المصروفات الجارية شكلت ما نسبته 88.6% من جملة المصروفات العامة.

أما على صعيد اعتمادات المصروفات الرأسمالية ضمن الموازنة العامة للسنة المالية 2022/21، فقد ارتفعت بما قيمته 310 ملايين دينار ونسبته 13.4% لتصل إلى نحو 2621.7 مليون دينار مقابل 2311.7 مليون دينار خلال السنة المالية السابقة 2021/20.

## جدول (38)

التصنيف الاقتصادي لاعتمادات المصروفات العامة  
(مليون دينار)

التغير	موازنة معتمدة				البيان	
	2022/21		2021/20			
%	القيمة	للإجمالي %	القيمة	للإجمالي %	القيمة	
6.1	1183.0	88.6	20426.3	89.6	19243.3	المصروفات الجارية:
7.5	564.6	35.0	8066.5	33.9	7501.9	- تعويضات العاملين، ومنها:
6.0	416.2	32.1	7400.2	31.5	6984.0	* المرتبات والأجور
4.7	23.2	2.3	519.2	2.2	496.0	* مساهمات اجتماعية
15.3	459.5	15.1	3470.9	13.6	3011.4	- السلع والخدمات
45.5	263.0	3.6	840.6	2.6	577.6	- الإعانات
2.2	118.4	24.1	5550.9	24.5	5432.5	- المنح، ومنها:
-76.0	-38.0	0.1	12.0	0.2	50.0	* المنح لحكومات أجنبية
2.9	155.8	24.0	5536.9	24.3	5381.1	* المنح لوحدات أخرى تابعة للحكومة العامة
23.8	206.1	4.7	1072.5	3.9	866.4	- المنافع الاجتماعية
-23.1	-428.6	6.2	1424.9	11.1	1853.5	- مصروفات وتحويلات أخرى
13.4	310.0	11.4	2621.7	10.4	2311.7	المصروفات الرأسمالية:
13.4	310.0	11.4	2621.7	10.4	2311.7	- شراء الأصول غير المتداولة، ومنها:
53.3	242.8	3.0	698.2	2.1	455.4	* شراء الأصول غير المتداولة غير المالية الملموسة
3.6	67.2	8.3	1923.5	8.4	1856.3	* مشاريع إنشائية وصيانة جذرية
6.9	1493.0	100	23048.0	100	21555.0	الإجمالي

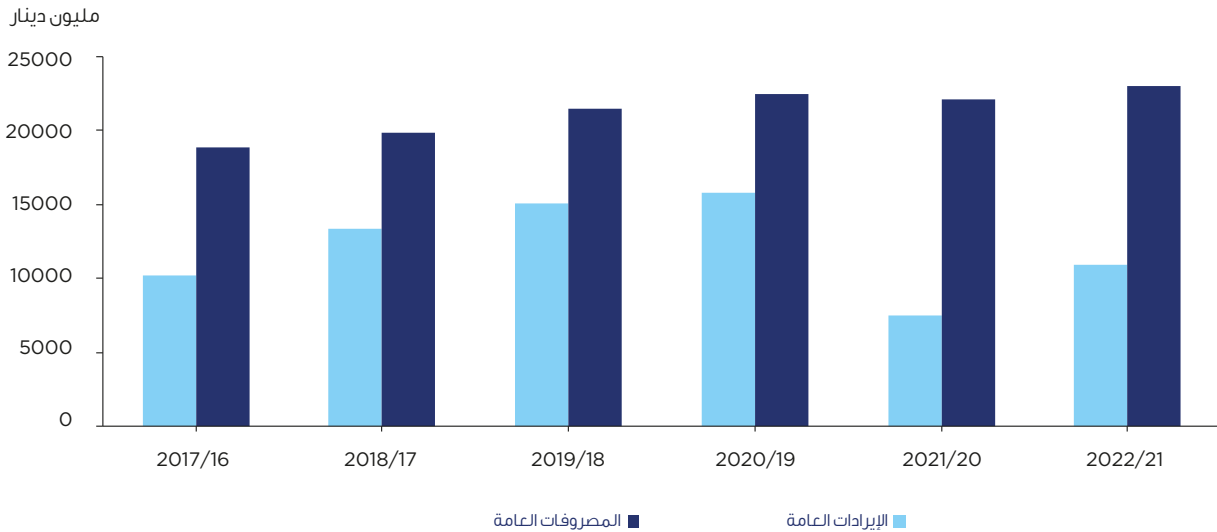
المصدر: وزارة المالية.

242.8 مليون دينار وبنسبة 53.3%، وارتفاع اعتمادات مصروفات مجموعة مشاريع إنشائية وصيانة جذرية بنحو 67.2 مليون دينار وبنسبة 3.6%.

ويعكس ذلك الارتفاع في اعتمادات المصروفات الرأسمالية ضمن الموازنة العامة للسنة المالية 2021/22 ارتفاع اعتمادات مصروفات مجموعة شراء الأصول غير المتداولة غير المالية الملموسة بنحو

### رسم بياني (27)

#### تطور تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات في الموازنة العامة



المصدر: وزارة المالية.

وتنتيجةً للتطورات المشار إليها آنفاً على صعيد كلٍّ من الإيرادات واعتمادات المصروفات ضمن الموازنة العامة للسنة المالية 2022/21، فقد سجلت الموازنة العامة خلال السنة المالية المذكورة عجزاً تقديرياً بلغت قيمته نحو 12118.7 مليون دينار مقابل عجز تقديري بلغت قيمته نحو 14052.4 مليوناً للسنة المالية السابقة 2021/20، متراجفاً بنحو 1933.7 مليون دينار ونسبة 13.7%.

### جدول (39)

#### ملخص الفائض أو العجز (مليون دينار)

البيان	2021/20	2022/21
تقديرات الإيرادات العامة، ومنها:	7502.6	10929.3
الإيرادات النفطية	5628.2	9127.2
اعتمادات المصروفات العامة	21555.0	23048.0
الفائض أو العجز	-14052.4	-12118.7

المصدر: وزارة المالية.

## العمليات المالية للحكومة ضمن الموازنة العامة خلال الأشهر الإحدى عشر (أبريل - فبراير) من السنة المالية 2022/21

خام الكويت التصديري بنحو 35.1 دولاراً وبنسبة 84% ليصل إلى نحو 76.8 دولاراً مقابل 41.7 دولاراً للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة. إلى جانب ذلك، ارتفعت قيمة إجمالي الإيرادات غير النفطية المحصلة خلال الفترة (أبريل - فبراير) من السنة المالية 2022/21 بما قيمته 498.5 مليون دينار ونسبته 41.1% لتصل إلى نحو 1712.0 مليون دينار مقارنةً بنحو 1213.5 مليوناً للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة.

وبناءً على تطورات كلٍّ من الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية الفعلية المحصلة خلال (أبريل - فبراير) من السنة المالية 2022/21، بلغت الإيرادات العامة الفعلية المحصلة ما نسبته 146.2% من جملة التقديرات المعتمدة لتلك الإيرادات لكامل السنة المالية المذكورة والبالغة نحو 10929.3 مليون دينار.

تُشير البيانات المتوافرة من كشوف المتابعة الشهرية لإيرادات ومصروفات الموازنة العامة للسنة المالية 2022/21 إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة الفعلية المحصلة خلال الفترة (أبريل - فبراير) من السنة المالية المذكورة بما قيمته نحو 7116.1 مليون دينار ونسبته 80.3% لتصل إلى نحو 15979.1 مليون دينار مقارنةً بالفترة المقابلة (أبريل - فبراير) من السنة المالية 2021/20 والتي بلغت نحو 8863 مليوناً. ويُعزى ذلك إلى ارتفاع قيمة الإيرادات النفطية الفعلية المحصلة خلال الفترة (أبريل - فبراير) من السنة المالية 2022/21 بنحو 6617.6 مليون دينار وبنسبة 86.5% لتصل إلى نحو 14267.1 مليون دينار مقابل نحو 7649.5 مليوناً للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة 2021/20. وجاء الارتفاع المشار إليه في إجمالي الإيرادات النفطية المحصلة خلال (أبريل - فبراير) من السنة المالية 2022/21 ليعكس الارتفاع في متوسط سعر برميل نفط

جدول (40)  
الإيرادات العامة  
(مليون دينار)

التغير	كشوف متابعة		البيان
	القيمة	%	
			إجمالي الإيرادات العامة:
80.3	7116.1	15979.1	8863.0
86.5	6617.6	14267.1	7649.5
41.1	498.5	1712.0	1213.5
-7.8	-32.3	383.7	416.0
-17.7	-12.1	56.4	68.5
74.2	540.5	1269.0	728.5
481.5	2.3	2.8	0.5

المصدر: وزارة المالية.

أما على صعيد المصروفات العامة الفعلية خلال الفترة (أبريل - فبراير) من فبراير) من السنة المالية 2022/21، فقد سجلت ارتفاعاً قيمته نحو 1563.1 مليون دينار ونسبته 10.5% لتصل إلى نحو 16380.6 مليون دينار، وذلك مقابل نحو 14817.5 مليوناً للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة. وجدير بالذكر، أن قيمة المصروفات الفعلية ضمن الموازنة العامة خلال الفترة (أبريل - فبراير) من السنة المالية 2022/21 تُشكّل ما نسبته 71.1% من قيمة اعتمادات المصروفات العامة للموازنة لكامل السنة المالية المذكورة والبالغة نحو 23048.0 مليون دينار.

جدول (41)  
المصروفات العامة (المصرف والالتزام)  
(مليون دينار)

التغير	كشوف متابعة		البيان
	القيمة	%	
			المصروفات الجارية
8.8	1216.7	14978.2	13761.5
35.2	1888.2	7258.2	5370.0
-1.3	-29.3	2283.6	2312.9
21.3	94.6	539.3	444.6
-21.5	-925.8	3383.9	4309.7
21.0	120.7	696.5	575.8
9.1	68.3	816.8	748.5
32.8	346.4	1402.3	1056.0
32.8	346.4	1402.3	1056.0
10.5	1563.1	16380.6	14817.5

المصدر: وزارة المالية.

فبراير) لتصل قيمتها إلى نحو 14978.2 مليون دينار مقابل نحو 13761.5 مليون دينار للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة وبما يمثل ارتفاعاً قيمته نحو 1216.7 مليون دينار ونسبته 8.8%. أما على صعيد المصروفات الرأسمالية، فقد ارتفعت خلال الفترة (أبريل - فبراير) من السنة المالية 2022/21 بما قيمته نحو 346.4 مليون دينار ونسبته 32.8% لتصل إلى نحو 1402.3 مليون دينار مقابل 1056.0 مليوناً خلال الفترة المقابلة من السنة المالية السابقة.

وكمحصلة لتطورات الإيرادات والمصروفات العامة الفعلية خلال الفترة (أبريل - فبراير) من السنة المالية 2022/21، سجلت الموازنة العامة تراجعاً ملحوظاً في قيمة العجز خلال تلك الفترة بنسبة 93.3% لتصل قيمته نحو 401.5 مليون دينار مقابل عجزاً فعلياً بلغت قيمته نحو 5954.5 مليوناً للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة 2021/20.


ويعزى الارتفاع المشار إليه في إجمالي قيمة المصروفات الفعلية خلال الفترة (أبريل - فبراير) من السنة المالية 2022/21 مقارنةً بالفترة المقابلة من السنة المالية السابقة محصلةً للارتفاع في قيمة المصروفات الفعلية ضمن كل من مصروفات الباب الأول (تعويضات العاملين) بما قيمته 1888.2 مليون دينار ونسبته 35.2%، ومصروفات الباب الخامس (الإعانات) بما قيمته 94.6 مليون دينار ونسبته 21.3%، والباب السابع (المنافع الاجتماعية) بما قيمته 120.7 مليون دينار ونسبته 21%، والباب الثامن (مصروفات وتحويلات أخرى) بما قيمته 68.3 مليون دينار ونسبته 9.1%، وباب شراء الأصول غير المتداولة (ضمن المصروفات الرأسمالية) بما قيمته 346.4 مليون دينار ونسبته 32.8%.

أما فيما يتعلق بالتصنيف الاقتصادي للمصروفات العامة، فتشير بيانات كشوف المتابعة الشهرية للموازنة العامة للسنة المالية 2022/21 إلى ارتفاع المصروفات الجارية خلال الفترة (أبريل -

جدول (42)  
ملخص الفائض أو العجز  
(مليون دينار)

كشوف متابعة		البيان
أبريل - فبراير 2022/21	أبريل - فبراير 2021/20	
15979.1	8863.0	الإيرادات العامة الفعلية
16380.6	14817.5	المصروفات العامة الفعلية
<b>-401.5</b>	<b>-5954.5</b>	<b>الفائض أو العجز</b>

المصدر: وزارة المالية.



# التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

---



من فترة لأخرى، وذلك من خلال إصدار الطبقات المتتالية لدليل ميزان المدفوعات. وعلى هذا الأساس يقوم بنك الكويت المركزي بتجميع وإعداد إحصاءات ميزان المدفوعات وفقاً للطبعة السادسة لدليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الصادرة عن صندوق النقد الدولي في عام 2009 (Balance of Payments) 2009 & International Investment Position Manual (BPM6).

تكتسب المؤشرات التي وضعها صندوق النقد الدولي لقياس أداء القطاع الخارجي في الدول الأعضاء بالصندوق أهمية خاصة في تحليل أداء الاقتصاد الوطني خلال الفترة التي تُعدّ عنها تلك المؤشرات مقارنةً بالفترات الأخرى، وتشمل تلك المؤشرات الإحصاءات المتعلقة بالتجارة الخارجية وميزان المدفوعات، ووضع الاستثمار الدولي، والدين الخارجي، والأصول الاحتياطية الرسمية. وقد وضع صندوق النقد الدولي المبادئ والمعايير التي تُعدّ على أساسها إحصاءات القطاع الخارجي منذ نشأته عام 1945، ويقوم بمراجعتها وتحديثها

## ميزان المدفوعات:

الخارجية (الموجودات) والاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد المحلي (المطلوبات) ضمن الحساب المالي لميزان المدفوعات.

ويتناول التقرير في هذا الجزء تطورات إحصاءات ميزان المدفوعات لدولة الكويت وتجارها الخارجية خلال عام 2021 مقارنةً بعام 2020، وذلك من خلال تطورات الحساب الجاري وبنوده الأساسية، والتي تتمثل في كل من الميزان السلعي، وحساب الخدمات، والدخل الأساسي (دخل الاستثمار)، والدخل الثانوي (التحويلات الجارية)، وكذلك التطورات المتعلقة بكل من الحساب الرأسمالي والحساب المالي لميزان المدفوعات، وعلى النحو التالي:

يُشير مفهوم ميزان المدفوعات إلى أنه بيان يلخص كافة المعاملات الاقتصادية بين المقيمين وغير المقيمين في الاقتصاد خلال فترة زمنية محددة. ويُعد ميزان المدفوعات واحداً من أهم الأدوات التي يمكن من خلالها قياس ومقارنة أداء الاقتصاد المحلي بالعالم الخارجي، وتحديد القدرة التنافسية للدولة مقارنةً بالدول الأخرى. وبشكل عام، ترتبط نتائج معاملات ميزان المدفوعات بالسلع والخدمات على جانبي الصادرات والواردات، والدخل الأساسي على جانبي المتحصلات والمدفوعات، وكذلك التحويلات الجارية من وإلى الخارج، والتي تندرج ضمن الحساب الجاري لميزان المدفوعات، إضافة إلى التحويلات الرأسمالية من وإلى الخارج ضمن الحساب الرأسمالي لميزان المدفوعات، إلى جانب التدفقات المالية المرتبطة بالاستثمارات

### هيكل ميزان مدفوعات دولة الكويت 2021

(مليون دينار)

ميزان المدفوعات						
صافي السهو والخطأ 812.6	الحساب المالي -12519.2	الحساب الرأسمالي 428.2	الحساب الجاري 11278.4			
			الدخل الثانوي -5601.5	الدخل الأساسي 7280.9	الخدمات -2628.6	الميزان السلعي 12227.7

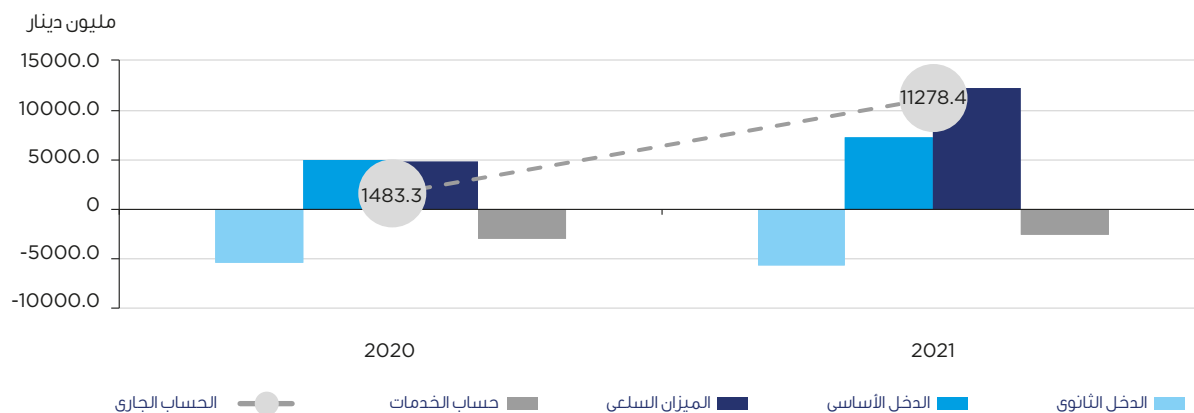
- الأرقام السالبة الموضحة لقيم عناصر ميزان المدفوعات تعني تدفقاً مالياً صافياً نحو الخارج، والعكس عندما تكون الأرقام موجبة.

وتُشير التقديرات الأولية لإحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت إلى أن الحساب الجاري سجل فائضاً بلغت قيمته نحو 11278.4 مليون دينار خلال عام 2021، مقابل فائض بلغت قيمته نحو 1483.3 مليون دينار خلال العام السابق، بارتفاع قيمته 9795.1 مليون دينار ونسبته 660.4%. وتأتي زيادة فائض الحساب الجاري خلال عام 2021 كنتيجة للتطورات في البنود الأساسية المكونة للحساب الجاري، ومن أبرزها تطورات حساب الميزان السلعي وحساب الدخل الأساسي.

### أولاً - الحساب الجاري:

يعرض الحساب الجاري تدفقات السلع والخدمات والدخل الأساسي والدخل الثانوي بين المقيمين وغير المقيمين، ويُعرّف رصيد هذه الحسابات بأنه رصيد الحساب الجاري، وهو عبارة عن الفرق بين مجموع الصادرات والدخل مستحق القبض من ناحية ومجموع الواردات والدخل مستحق الدفع من ناحية أخرى (تشير الصادرات والواردات إلى السلع والخدمات على السواء، بينما يشير الدخل إلى الدخل الأساسي والدخل الثانوي).

رسم بياني (28)  
الحساب الجاري لميزان مدفوعات دولة الكويت



المصدر: بنك الكويت المركزي.

جدول (43)  
الحساب الجاري لميزان مدفوعات دولة الكويت  
(مليون دينار)

التغير		2021	2020	البيان
(%)	قيمة	(أولية)	(معدلة)	
660.4	9795.1	11278.4	1483.3	أولاً: الحساب الجاري (1+2+3+4):
156.1	7453.1	12227.7	4774.6	1- الميزان السلعي: (أ-ب)
68.2	8365.2	20634.2	12269.0	أ- الصادرات السلعية (فوب) ومنها:
73.4	8042.4	19000.3	10957.9	الصادرات النفطية
-12.2	-912.1	-8406.5	-7494.4	ب- ناقصاً الواردات السلعية (فوب)
10.4	304.7	-2628.6	-2933.3	2- الخدمات، ومنها:
-20.0	-144.2	-864.2	-720.0	- النقل
14.9	228.4	-1307.0	-1535.4	- السفر
-8.4	-103.3	1133.5	1236.8	- الاتصالات
95.2	378.4	-19.2	-397.6	- الخدمات والسلع الحكومية
45.3	2270.3	7280.9	5010.6	3- الدخل الأساسي:
-111.7	-23.0	-43.6	-20.6	- تعويضات العاملين
45.6	2293.1	7324.4	5031.3	- دخل الاستثمار
-4.3	-233.0	-5601.5	-5368.5	4- الدخل الثانوي:
32.9	13.3	-27.1	-40.4	- الحكومة العامة
-4.6	-246.3	-5574.4	-5328.1	- قطاعات أخرى، ومنها:
-4.5	-236.3	-5526.4	-5290.1	- تحويلات العاملين

المصدر: بنك الكويت المركزي.

- الأرقام السالبة الموضحة لقيمة العام تعني تدفقاً مالياً صافياً نحو الخارج، والعكس عندما تكون الأرقام موجبة.

- الأرقام السالبة الموضحة لقيمة التغير ومعدل التغير تعني زيادة العجز أو انخفاض الفائض، والعكس عندما تكون الأرقام موجبة.

## وفيما يلي عرضاً لأهم تطورات البنود الأساسية المكونة للحساب الجاري خلال عام 2021 مقارنةً بعام 2020، وذلك على النحو التالي:

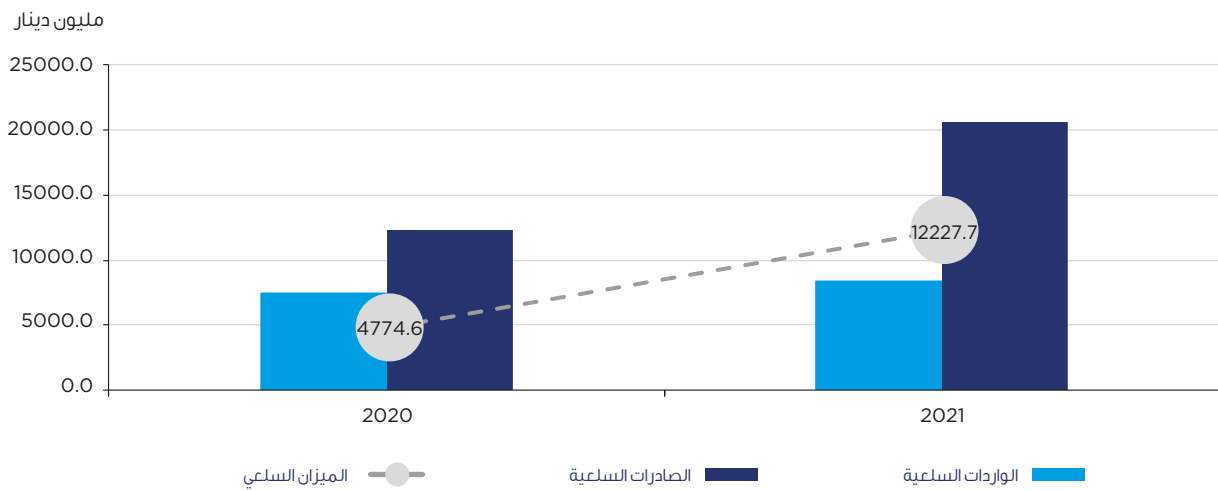
### 1- الميزان السلعي<sup>1</sup>:

خلال العام السابق، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته نحو 7453.1 مليون دينار ونسبته 156.1%، وتناول تطورات التجارة الخارجية السلعية لدولة الكويت بشيء من التفصيل خلال عام 2021 مقارنةً بالعام السابق، وذلك على النحو التالي:

تشير البيانات والتقديرات الأولية المتاحة إلى ارتفاع قيمة الفائض المحقق في الميزان السلعي (المعبر عن الفرق الحسابي بين قيمة الصادرات والواردات السلعية على أساس «فوب») خلال عام 2021 لتبلغ نحو 12227.7 مليون دينار مقارنةً بنحو 4774.6 مليون دينار

### رسم بياني (29)

#### الميزان السلعي لميزان مدفوعات دولة الكويت



المصدر: بنك الكويت المركزي.

### أ- الصادرات السلعية:

وفيما يتعلق بالتوزيع النسبي لقيمة الصادرات غير النفطية بحسب أهم الشركاء التجاريين، تُشير البيانات إلى أن قيمة الصادرات غير النفطية إلى أهم عشر دول قد بلغت نحو 1328.5 مليون دينار خلال عام 2021، وبما يمثل نحو 81.3% من إجمالي قيمة الصادرات غير النفطية لدولة الكويت خلال العام المشار إليه، وذلك مقابل نحو 1066.3 مليون دينار وبما يمثل نحو 81.3% من الإجمالي خلال العام السابق. وقد جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى بين أسواق الصادرات غير النفطية لدولة الكويت بنسبة 14.9% من الإجمالي خلال عام 2021 (12.8% لعام 2020)، ثم جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية بنسبة 13.4% (15.7% للعام السابق)، وجاءت الصين الشعبية في المرتبة الثالثة بنسبة 13.2% (13.9% للعام السابق).

بلغ إجمالي قيمة الصادرات السلعية لدولة الكويت (على أساس «فوب») خلال عام 2021 نحو 20634.2 مليون دينار مقارنةً بنحو 12269.0 مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته نحو 8365.2 مليون دينار ونسبته 68.2%. وجاء ذلك الارتفاع ليعكس أساساً ارتفاع قيمة الصادرات النفطية خلال عام 2021 لتبلغ نحو 19000.3 مليون دينار مقابل نحو 10957.9 مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته 8042.4 مليون دينار ونسبته 73.4%. وفي ذات الاتجاه، ارتفعت قيمة الصادرات غير النفطية لدولة الكويت (على أساس «فوب») لتصل خلال عام 2021 إلى نحو 1633.9 مليون دينار، مقابل نحو 1311.1 مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته نحو 322.8 مليون دينار ونسبته 24.6%.

1- يختلف مفهوم «الميزان السلعي» ضمن إحصاءات ميزان المدفوعات الذي يفهمه بنك الكويت المركزي بإعدادها عن مفهوم «الميزان التجاري» ضمن إحصاءات التجارة الخارجية التي تقوم الإدارة المركزية للإحصاء بإعدادها. وذلك نتيجة لاختلاف شمولية بيانات قيمة الصادرات والواردات السلعية التي يتم على أساسها إعداد الميزانين المذكورين. بالإضافة إلى إعداد بيانات الواردات السلعية ضمن إحصاءات بنك الكويت المركزي على أساس القيمة (فوب) والتي تشير إلى تسليم البضاعة على ظهر الباخرة «Free on Board FOB». بينما يتم إعداد بيانات الواردات السلعية ضمن إحصاءات الإدارة المركزية للإحصاء على أساس القيمة (سيف) والتي تشير إلى قيمة التكاليف والتأمين والشحن «Cost Insurance and Freight CIF». أما على جانب الصادرات السلعية فيتم إعداد كلا الميزانين على أساس القيمة (فوب).

## جدول (44)

التوزيع الجغرافي لقيمة الصادرات غير النفطية لدولة الكويت إلى أهم عشر دول  
(القيمة بالمليون دينار، والأهمية النسبية في الإجمالي %)

الدول	2021		2020	
	القيمة	%	القيمة	%
الإمارات العربية المتحدة	242.7	14.9	167.9	12.8
المملكة العربية السعودية	219.6	13.4	205.7	15.7
الصين الشعبية	215.0	13.2	182.2	13.9
الهند	211.7	13.0	158.1	12.1
العراق	152.3	9.3	118.5	9.0
باكستان	94.2	5.8	51.9	4.0
دولة قطر	84.3	5.2	87.9	6.7
سلطنة عُمان	44.0	2.7	54.0	4.1
الأردن	39.1	2.4	32.0	2.4
سنغافورة	25.5	1.6	8.2	0.6
<b>المجموع</b>	<b>1328.5</b>	<b>81.3</b>	<b>1066.3</b>	<b>81.3</b>
<b>إجمالي قيمة الصادرات غير النفطية</b>	<b>1633.9</b>	<b>100.0</b>	<b>1311.1</b>	<b>100.0</b>

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، وبنك الكويت المركزي.

## ب- الواردات السلعية:

وخلال عام 2021، جاءت الصين الشعبية في المرتبة الأولى من بين أسواق الاستيراد لدولة الكويت بقيمة بلغت نحو 1729.8 مليون دينار وبما يمثل نحو 18.0% من إجمالي قيمة واردات دولة الكويت من العالم، بينما جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية من بين تلك الأسواق بقيمة بلغت نحو 1143.4 مليون دينار وبما يمثل نحو 11.9% من ذلك الإجمالي، ثم الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثالثة بقيمة بلغت نحو 768.4 مليون دينار وبما يمثل نحو 8.0% من إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت خلال عام 2021.

بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية (على أساس «سيف») لدولة الكويت خلال عام 2021 نحو 9619.9 مليون دينار مقابل نحو 8491.4 مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل ارتفاعاً بلغت قيمته 1128.5 مليون دينار ونسبته 13.3%. وفيما يخص التوزيع النسبي لإجمالي قيمة الواردات السلعية بحسب أهم الشركاء التجاريين، تُشير البيانات إلى أن قيمة الواردات السلعية من أهم عشر دول قد بلغت نحو 6457.7 مليون دينار خلال عام 2021، وبما يمثل نحو 67.1% من إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت خلال العام المذكور، وذلك مقابل نحو 5495.8 مليون دينار وبما يمثل نحو 64.7% من الإجمالي خلال العام السابق.

## جدول (45)

التوزيع الجغرافي لقيمة الواردات السلعية لدولة الكويت (على أساس «سيف») من أهم عشر دول  
(القيمة بالمليون دينار، والأهمية النسبية في الإجمالي %)

الدول	2021		2020	
	القيمة	%	القيمة	%
الصين الشعبية	1729.8	18.0	1511.1	17.8
الإمارات العربية المتحدة	1143.4	11.9	715.1	8.4
الولايات المتحدة الأمريكية	768.4	8.0	737.5	8.7
اليابان	554.0	5.8	511.2	6.0
المملكة العربية السعودية	511.7	5.3	504.8	5.9
الهند	504.6	5.2	417.5	4.9
المانيا	424.0	4.4	397.1	4.7
إيطاليا	366.3	3.8	322.1	3.8
المملكة المتحدة	228.2	2.4	187.2	2.2
تركيا	227.2	2.4	192.2	2.3
<b>المجموع</b>	<b>6457.7</b>	<b>67.1</b>	<b>5495.8</b>	<b>64.7</b>
<b>إجمالي قيمة الواردات</b>	<b>9619.9</b>	<b>100.0</b>	<b>8491.4</b>	<b>100.0</b>

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

### ج- التجارة البينية لدولة الكويت مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

1884.2 مليون دينار خلال عام 2021 مقابل نحو 1470.2 مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته نحو 414.0 مليون دينار ونسبته 28.2%. وقد شكّلت قيمة تلك الواردات نحو 19.6% من إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت خلال عام 2021، وساهمت الواردات السلعية من كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بنحو 87.8% من إجمالي قيمة واردات دولة الكويت من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عام 2021. ومحصلة لتلك التطورات، سجل الميزان التجاري السلعي لدولة الكويت مع الدول الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية عجزاً بقيمة 1276.1 مليون دينار خلال عام 2021 مقابل عجزاً بقيمة 938.1 مليون دينار خلال العام السابق.

تُشير الإحصاءات الأولية المتاحة عن حركة التجارة البينية (غير النفطية) بين دولة الكويت والدول الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى ارتفاع قيمة تلك التجارة بنحو 489.9 مليون دينار وبنسبة 24.5% لتصل خلال عام 2021 إلى نحو 2492.2 مليون دينار مقابل نحو 2002.2 مليون دينار خلال العام السابق. وفي هذا الإطار، بلغت قيمة الصادرات غير النفطية لدولة الكويت إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو 608.0 ملايين دينار خلال عام 2021، مسجلة ارتفاعاً بقيمة 76.0 مليون دينار وبنسبة 14.3% مقارنةً بالعام السابق.

كذلك ارتفعت قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت من الدول الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتبلغ نحو

جدول (46)

تجارة دولة الكويت البينية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية\*  
(مليون دينار)

2021			2020			البيان
ميزان تجاري	واردات	صادرات	ميزان تجاري	واردات	صادرات	
-900.7	1143.4	242.7	-547.2	715.1	167.9	الإمارات العربية المتحدة
-292.1	511.7	219.6	-299.1	504.8	205.7	المملكة العربية السعودية
-121.3	138.6	17.3	-141.8	158.4	16.7	مملكة البحرين
55.6	28.7	84.3	69.9	18.0	87.9	دولة قطر
-17.7	61.7	44.0	-19.9	73.9	54.0	سلطنة عُمان
<b>-1276.1</b>	<b>1884.2</b>	<b>608.0</b>	<b>-938.1</b>	<b>1470.2</b>	<b>532.1</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.  
\* تشمل الصادرات غير النفطية فقط.



## 2- حساب الخدمات (صافي):

في الجانب المدين لحساب الخدمات) خلال عام 2021 قد بلغ نحو 5141.1 مليون دينار، مقارنةً بنحو 5529.2 مليون دينار خلال العام السابق، مسجلةً انخفاضاً بنحو 388.1 مليون دينار ونسبة 7.0% مقارنةً بالعام السابق.

وفي المقابل، بلغ إجمالي قيمة المتحصلات (المدرجة في الجانب الدائن لحساب الخدمات) خلال عام 2021 نحو 2512.5 مليون دينار، مقابل نحو 2595.9 مليون دينار خلال العام السابق، بانخفاض قدره نحو 83.4 مليون دينار ونسبة 3.2%.

يعكس حساب الخدمات صافي قيمة معاملات الخدمات فيما بين المقيمين وغير المقيمين، ويشمل خدمات النقل، والسفر، والاتصالات، والإنشاءات، والخدمات الأخرى، إضافةً إلى الخدمات والسلع الحكومية. وقد سجل حساب الخدمات خلال عام 2021 عجزاً بلغت قيمته نحو 2628.6 مليون دينار، مقارنةً بعجز قيمته نحو 2933.3 مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل انخفاضاً في قيمة ذلك العجز بنحو 304.7 ملايين دينار ونسبة 10.4%.

هذا، ويُلاحظ أن إجمالي قيمة المدفوعات على الخدمات (المدرجة

**3- الدخل الأساسي:**

إلى غير المقيمين»، والمساهمات الاجتماعية، والضرائب الجارية على الدخل والثروة، إلخ). وتشير الإحصاءات الأولية إلى أن حساب الدخل الثانوي قد سجل عجزاً بلغت قيمته نحو 5601.5 مليون دينار خلال عام 2021، مقارنةً بعجز بلغت قيمته نحو 5368.5 مليون دينار خلال العام السابق، أي بارتفاع في قيمة ذلك العجز قدره 233.0 مليون دينار ونسبته 4.3%، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى الارتفاع في قيمة تحويلات العاملين الوافدين لتبلغ نحو 5526.4 مليون دينار خلال عام 2021، مقابل نحو 5290.1 مليون دينار خلال العام السابق، أي بارتفاع قدره 236.3 مليون دينار ونسبته 4.5%.

**ثانياً- الحساب الرأسمالي:**

يعرض الحساب الرأسمالي القيود الدائنة والقيود المدينة للأصول غير المنتجة غير المالية والتحويلات الرأسمالية بين المقيمين وغير المقيمين. وسجل الحساب الرأسمالي فائضاً (تدفقاً صافياً) للتحويلات الرأسمالية (نحو الداخل) بلغ نحو 428.2 مليون دينار خلال عام 2021، مقابل فائضاً (تدفقاً صافياً) للتحويلات الرأسمالية (نحو الداخل) بلغ نحو 250.5 مليون دينار خلال العام السابق. وتعد قيمة مبالغ التعويضات عن العدوان العراقي الفاشم التي يحصل عليها المقيمين من الأمم المتحدة أحد أهم بنود التحويلات الرأسمالية، ومحدد رئيسي في تحقيق فائض بالحساب الرأسمالي لدولة الكويت.

يتمثل الدخل الأساسي في العائد الذي يُستحق للوحدات المؤسسية نظير مساهمتها في عملية الإنتاج أو مقابل توفير الأصول المالية وتأجير الموارد الطبيعية لوحدات مؤسسية أخرى. ويشمل الدخل الأساسي صافي قيمة تعويضات العاملين، وصافي قيمة دخل الاستثمار، وقد حقق حساب الدخل الأساسي فائضاً بلغ نحو 7280.9 مليون دينار خلال عام 2021، مقابل فائض بلغ نحو 5010.6 ملايين دينار خلال العام السابق، مسجلاً ارتفاعاً في قيمة ذلك الفائض بنحو 2270.3 مليون دينار ونسبة 45.3%. وتشير الإحصاءات إلى أن إجمالي قيمة متحصلات الدخل من الاستثمارات الخارجية لقطاعات الاقتصاد الوطني كافة خلال عام 2021 قد بلغ نحو 8311.3 مليون دينار، مقابل نحو 6004.6 ملايين دينار خلال العام السابق، أي بارتفاع قيمته نحو 2306.7 ملايين دينار ونسبته 38.4%.

**4- الدخل الثانوي:**

يعكس حساب الدخل الثانوي بالحساب الجاري لميزان المدفوعات قيمة التحويلات الجارية بين المقيمين وغير المقيمين، وتشمل التحويلات الشخصية (تحويلات العمالة الوافدة للخارج) والتحويلات الجارية الأخرى (ومنها التحويلات الجارية المرتبطة بالتعاون الدولي «ما تقدمه حكومة دولة الكويت من مساعدات وإعانات عينية ونقدية

**جدول (47)****الحساب الرأسمالي  
(مليون دينار)**

البيان	التغير		2021	2020
	قيمة	%	(أولية)	(معدلة)
ثانياً: الحساب الرأسمالي:	177.7	70.9	428.2	250.5
* التحويلات الرأسمالية:	173.2	67.8	428.7	255.5
الحكومة العامة	164.8	60.1	439.1	274.3
القطاعات الأخرى	8.4	44.7	-10.4	-18.8
ثالثاً: الحساب الجاري والرأسمالي	9972.7	575.2	11706.5	1733.8

المصدر: بنك الكويت المركزي.

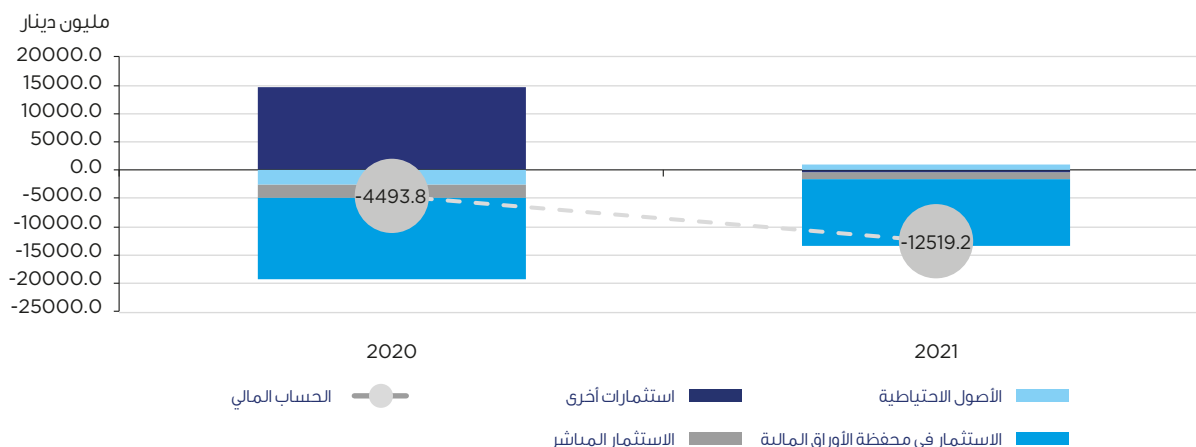
- الأرقام السالبة الموضحة لقيمة العام تعني تدفقاً مالياً صافياً نحو الخارج، والعكس عندما تكون الأرقام موجبة.  
- الأرقام السالبة الموضحة لقيمة التغير ومعدل التغير تعني زيادة العجز أو انخفاض الفائض، والعكس عندما تكون الأرقام موجبة.

**ثالثاً- الحساب المالي:**

تدفقاً صافياً إلى الخارج (زيادة في صافي قيمة الاستثمارات في الخارج من جانب المقيمين في الاقتصاد المحلي) بلغ نحو 12519.2 مليون دينار خلال عام 2021، مقابل تدفق صافٍ إلى الخارج بلغ نحو 4493.8 مليون دينار خلال العام السابق.

يسجل الحساب المالي المعاملات التي تنطوي على أصول وخصوم مالية وتتم بين المقيمين وغير المقيمين. ويشير الحساب المالي إلى الفئات الوظيفية، والقطاعات، والأدوات، وآجال الاستحقاق المستخدمة في صافي معاملات التمويل الدولية. وتشير الإحصاءات الأولية إلى أن الحساب المالي لميزان مدفوعات دولة الكويت قد سجل

رسم بياني (30)  
الحساب المالي لميزان مدفوعات دولة الكويت



المصدر: بنك الكويت المركزي.

جدول (48)  
الحساب المالي (مليون دينار)

البيان	2021		2020	
	القيمة	التغير (%)	(أولية)	(معدلة)
رابعا- الحساب المالي:	-8025.4	-178.6	-12519.2	-4493.8
1. الاستثمار المباشر (صافي):	1119.1	47.5	-1236.5	-2355.6
- الاستثمار المباشر في الخارج	1021.4	42.1	-1407.5	-2428.9
- الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الكويت	97.7	133.1	171.1	73.4
2. الاستثمار في محفظة الأوراق المالية (صافي):	2399.8	16.8	-11906.8	-14306.6
- الموجودات	2379.5	16.3	-12218.2	-14597.7
- المطلوبات	20.3	7.0	311.4	291.1
3. المشتقات المالية:	22.7	78.0	-6.4	-29.1
- الموجودات	-438.5	-402.3	-329.5	109.0
- المطلوبات	461.1	333.9	323.0	-138.1
4. الاستثمارات الأخرى (صافي):	-15090.3	-102.3	-340.2	14750.1
- الموجودات	-17748.8	-121.7	-3167.8	14581.0
- المطلوبات	2658.6	1573.1	2827.6	169.0
5. إجمالي الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي (تغير)	3523.3	138.0	970.7	-2552.6

المصدر: بنك الكويت المركزي.

- تعكس الأرقام السالبة في بيانات الحساب المالي تدفقا نحو الخارج وبما يشير إلى زيادة الموجودات الخارجية أو نقص المطلوبات الأجنبية، والعكس صحيح عندما تكون الأرقام موجبة.
- الأرقام السالبة الموضحة لقيمة التغير ومعدل التغير تعني زيادة التدفقات في الموجودات الخارجية أو انخفاض المطلوبات، والعكس عندما تكون الأرقام موجبة.

## رابعاً- السهو والخطأ (صافي):

## خامساً- الميزان الكلي:

يُظهر الوضع الكلي لميزان المدفوعات لدولة الكويت، والذي يمثل خلاصة المعاملات المسجلة في مختلف بنود ذلك الميزان، عجزاً كلياً خلال عام 2021 بلغت قيمته نحو 970.7 مليون دينار مقابل فائض بلغت قيمته نحو 2552.6 مليون دينار خلال العام السابق. ويعكس العجز الكلي في ميزان المدفوعات ما تحقق من انخفاض في إجمالي قيمة الأصول الاحتياطية الرسمية لدى بنك الكويت المركزي وبذات القيمة. وبالنظر إلى الوضع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت ضمن إطار أوسع، ليشمل كلاً من التغيير في صافي قيمة الاستثمارات الخارجية لبعض الهيئات والمؤسسات الحكومية، وعلى وجه الخصوص الهيئة العامة للاستثمار ومؤسسة البترول الكويتية، والتغيير في إجمالي قيمة الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي المشار إليه أعلاه، فإن الوضع الكلي لميزان المدفوعات بالمفهوم الأوسع يُظهر فائضاً يُقدَّر بنحو 13547.9 ملايين دينار خلال عام 2021 مقارنةً بفائض قيمته نحو 3325.5 مليون دينار خلال العام السابق.

على الرغم من توازن حسابات ميزان المدفوعات من حيث المبدأ، وفقاً لمبدأ القيد المزدوج، إلا أنه من الناحية العملية تنشأ الاختلالات وعدم التوازن نتيجة قصور البيانات المصدرية ووسائل إعداد البيانات، ويطلق على هذا الاختلال صافي السهو والخطأ، وهو إحدى السمات المعتادة في بيانات ميزان المدفوعات. وبهذا المفهوم، يعكس بند «السهو والخطأ (صافي)» قيمة المعاملات التي لم تُسجَل سهواً أو تم تسجيلها بطريقة خاطئة لأي من عناصر ميزان المدفوعات، ويُشتق صافي السهو والخطأ كقيمة باقية «متمم حسابي» على أساس قيمة صافي الإقراض / صافي الاقتراض، ويمكن أن يُشتق من الحساب المالي مطروحاً منه قيمة نفس البند المشتق من الحساب الجاري والحساب الرأسمالي. وتُشير البيانات إلى أن قيمة صافي السهو والخطأ ضمن عناصر ميزان المدفوعات تُقدَّر بنحو 812.6 مليون دينار (الجانب المدين) خلال عام 2021، مقارنةً بنحو 2760.0 مليون دينار (الجانب المدين) خلال العام السابق.

## جدول (49)

## ميزان مدفوعات دولة الكويت

(مليون دينار)

التغير	2021	2020	البيان
%	القيمة		
660.4	9795.1	11278.4	الحساب الجاري
70.9	177.7	428.2	الحساب الرأسمالي
575.2	9972.7	11706.5	الحساب الجاري والرأسمالي
-178.6	-8025.4	-12519.2	الحساب المالي
-70.6	-1947.4	812.6	صافي السهو والخطأ
-138	-3523.3	-970.7	الميزان الكلي (فائض/عجز)
138	3523.3	-2552.6	إجمالي الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي (تغير)

المصدر: بنك الكويت المركزي.

- تعكس الأرقام السالبة في بيانات الحساب المالي تدفقاً نحو الخارج وبما يشير إلى زيادة الموجودات الخارجية أو نقص المطلوبات الأجنبية، والعكس صحيح عندما تكون الأرقام موجبة.
- تعكس الأرقام السالبة في بيانات صافي السهو والخطأ أن القيمة المتممة في (الجانب المدين) من الميزان، والأرقام الموجبة كقيمة متممة في (الجانب الدائن).

## وضع الاستثمار الدولي:

المقيمين أو تتخذ شكل سبائك ذهب محتفظ بها كأصول احتياطية، وقيمة الخصوم المستحقة على المقيمين في اقتصاد ما لغير المقيمين. والفرق بين الأصول والخصوم هو صافي وضع الاستثمار الدولي ويمثل مطالبات صافية مستحقة على العالم الخارجي أو خصوصاً صافية مستحقة له.

يتناول التقرير في هذا الجزء تطورات إحصاءات وضع الاستثمار الدولي لدولة الكويت عام 2021 مقارنةً بعام 2020. ويعرف وضع الاستثمار الدولي (IIP) حسب الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الصادر عن صندوق النقد الدولي بأنه بيان إحصائي يوضح عند نقطة زمنية معينة قيمة الأصول المالية للمقيمين في اقتصاد ما وتمثل مطالبات مستحقة على غير

وتُشير التقديرات الأولية لإحصاءات وضع الاستثمار الدولي لدولة الكويت إلى أن إجمالي الأرصدة للموجودات الخارجية لكافة القطاعات عدا الحكومة العامة (متضمنة فقط ضمن بيانات الائتمان التجاري وقروض الصندوق الكويتي للتمية ضمن عناصر الاستثمارات الأخرى)، قد بلغت قيمتها نحو 63864.5 مليون دينار في نهاية عام 2021، مقابل نحو 62930.8 مليون دينار في نهاية العام السابق، بارتفاع قيمته 933.6 مليون دينار ونسبته 1.5%. أما فيما يتعلق بإجمالي أرصدة المطلوبات الخارجية لكافة القطاعات فقد بلغت قيمتها نحو 30855.6 مليون دينار في نهاية عام 2021، مقابل نحو 27155.9 مليون دينار في نهاية العام السابق، بارتفاع قدره 3966.7 مليون دينار ونسبته 13.6%. ليصل صافي وضع الاستثمار الدولي (إجمالي الموجودات مطروحاً منه إجمالي المطلوبات) إلى نحو 33008.9 ملايين دينار في نهاية عام 2021 مقارنة بنحو 35775.0 مليون دينار في نهاية العام السابق، أي بانخفاض يُقدَّر بنحو 2766.1 مليون دينار ونسبته 7.7%.

ويرتبط وضع الاستثمار الدولي بعلاقة وثيقة مع ميزان المدفوعات، وذلك من خلال الحساب المالي ضمن عناصر ميزان المدفوعات، فبينما يسجل الحساب المالي التدفقات الناشئة عن المعاملات مع غير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، نجد أن قيم وضع الاستثمار الدولي في نهاية الفترة هي نتاج تلك المعاملات الخاصة بالحساب المالي والتغيرات الأخرى في الأصول والخصوم المالية (التغيرات الأخرى في الحجم وإعادة التقييم) في الفترتين الحالية والسابقة. ويتم تقسيم الأصول والخصوم في وضع الاستثمار الدولي إلى استثمار مباشر 10% أو أكثر من رأسمال مؤسسة غير مقيمة، واستثمارات المحفظة أقل من 10% من رأسمال مؤسسة غير مقيمة، والمشتقات المالية، والاستثمارات الأخرى كأرصدة الائتمان التجاري، والقروض، والعملة والودائع، وأخرى، إضافة إلى الأصول الاحتياطية الرسمية.

#### جدول (50)

#### وضع الاستثمار الدولي لدولة الكويت\* (مليون دينار)

التغير		*2021	*2020	البيان
%	القيمة	(أولية)	(معدلة)	
<b>أولاً: الموجودات</b>				
-1.0	-109.6	10708.2	10817.8	1. الاستثمار المباشر في الخارج
5.3	332.2	6633.6	6301.3	2. الاستثمار في محفظة الأوراق المالية
27.4	332.0	1544.3	1212.3	3. المشتقات المالية
4.5	1349.7	31297.7	29948.0	4. استثمارات أخرى
-6.6	-970.7	13680.6	14651.3	5. الأصول الاحتياطية (CBK)
<b>1.5</b>	<b>933.6</b>	<b>63864.5</b>	<b>62930.8</b>	<b>إجمالي الموجودات: (1+2+3+4+5)</b>
<b>ثانياً: المطلوبات</b>				
3.5	158.6	4698.1	4539.4	1. الاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت
6.4	302.0	5037.6	4735.6	2. الاستثمار في محفظة الأوراق المالية
24.0	324.8	1675.4	1350.7	3. المشتقات المالية
17.6	2914.4	19444.5	16530.1	4. استثمارات أخرى
<b>13.6</b>	<b>3966.7</b>	<b>30855.6</b>	<b>27155.9</b>	<b>إجمالي المطلوبات: (1+2+3+4)</b>
<b>-7.7</b>	<b>-2766.1</b>	<b>33008.9</b>	<b>35775.0</b>	<b>ثالثاً: وضع الاستثمار الدولي (إجمالي الموجودات مطروحاً منه إجمالي المطلوبات)</b>

المصدر: بنك الكويت المركزي.

\* بيانات تعكس الأرصدة في نهاية عام 2021 مقابل نهاية عام 2020.

## الدين الخارجي:

الدولي (الطبعة السادسة). أما فيما يتعلق ببيانات الدين الخارجي للقطاع الخاص فتشمل: بيانات البنوك المحلية، وشركات الاستثمار، وشركات الصرافة، وشركات التأمين، والشركات الخاصة غير المالية. كما تشير البيانات الأولية إلى أن إجمالي الدين الخارجي لدولة الكويت يُقدَّر بحوالي 21885.5 مليون دينار في نهاية عام 2021 مقابل نحو 18977.1 مليون دينار في نهاية العام السابق.

تتضمن بيانات أرصدة الدين الخارجي كلاً من أرصدة الحكومة العامة، وأرصدة القطاع الخاص. والجدير بالذكر أن بيانات الدين الخارجي للحكومة العامة تشمل: أرصدة نهاية الفترة للقروض، والتسهيلات الائتمانية الأخرى والمطلوبات الخارجية لبنك الكويت المركزي، ومخصصات حقوق السحب الخاصة كما وردت في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الصادر عن صندوق النقد

## الأصول الاحتياطية الرسمية:

970.7 مليون دينار ونسبته 6.6%. ويعزى هذا الانخفاض بصفة أساسية لانخفاض مجموع العملة والودائع (تتكون العملة من النقود الورقية والمعدنية المتداولة من العملات الأجنبية والمستخدمه عمومًا لأداء مدفوعات، وتستثنى النقود المعدنية التذكارية، أما بالنسبة للودائع المتضمنة في الأصول الاحتياطية هي الودائع لدى البنوك المركزية الأجنبية، وبنك التسويات الدولية، وبنوك أخرى. والمقصود بالودائع هنا هو الودائع المتاحة عند الطلب)، حيث بلغت قيمة مجموع العملة والودائع نحو 11998.3 مليون دينار في نهاية عام 2021، مقابل قيمة بلغت نحو 13788.4 مليون دينار في نهاية العام السابق.

هي الأصول الخارجية الموجودة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات التمويلية، أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة، أو غير ذلك من الأغراض ذات الصلة. وتتكون الأصول الاحتياطية من الذهب النقدي، وضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، حقوق السحب الخاصة، إجمالي العملة والودائع، الأوراق المالية في الخارج. ويُشار إلى أن الأصول الاحتياطية الرسمية لدولة الكويت لا تشمل الأصول الخارجية للهيئة العامة للاستثمار.

تشير الإحصاءات إلى انخفاض إجمالي الأصول الاحتياطية الرسمية لتبلغ نحو 13680.6 مليون دينار في نهاية عام 2021، مقابل 14651.3 مليون دينار في نهاية العام السابق، بانخفاض قيمته

### جدول (51)

#### الأصول الاحتياطية الرسمية لدولة الكويت\* (مليون دينار)

البيان	*2020	*2021	التغير	
			القيمة	%
1. الذهب النقدي	31.7	31.7	0.0	0.0
2. وضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي	219.2	236.5	17.3	7.9
3. حقوق السحب الخاصة	564.5	1366.6	802.1	142.1
4. مجموع العملة والودائع	13788.4	11998.3	-1790.1	-13.0
5. الأوراق المالية في الخارج	47.4	47.4	0	0
<b>الأصول الاحتياطية الرسمية (1+2+3+4+5)</b>	<b>14651.3</b>	<b>13680.6</b>	<b>-970.7</b>	<b>-6.6</b>

المصدر: بنك الكويت المركزي.

\* بيانات تعكس الأرصدة في نهاية عام 2021 مقابل نهاية عام 2020.



# بورصة الكويت

---



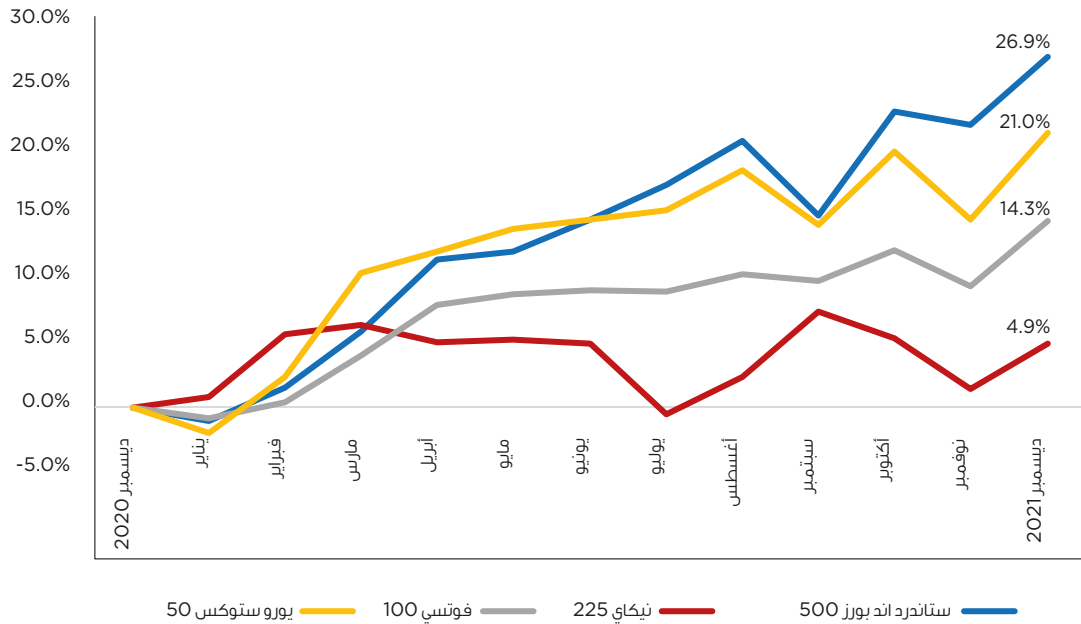
## أولاً: نظرة على أداء البورصات العالمية خلال عام 2021

وفي نهاية تعاملات عام 2021، شهد مؤشر ستاندرد آند بورز (S&P 500) لأكبر 500 شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية بالولايات المتحدة الأمريكية، أفضل أداءً بين مؤشرات البورصات المتقدمة مرتفعاً بنسبة 26.9%. وفي ذات الاتجاه، ارتفع كل من مؤشر الأسهم الأوروبية (50 EURO STOXX) ومؤشر فوتسي (FTSE 100)، الذي يتابع القيمة السوقية لأكبر 100 شركة عاملة في المملكة المتحدة، تعاملات العام المذكور بارتفاع نسبته 21.0% و14.3% على الترتيب. كما ارتفع مؤشر نيكاي (NIKKEI 225) في اليابان بنسبة 4.9% ليواصل أداءه الإيجابي منذ عام 2020، تزامناً مع التعافي العالمي وعودة النشاطات الاقتصادية نسبياً إلى طبيعتها.

شهدت معظم البورصات العالمية أداءً إيجابياً خلال عام 2021 بعد التقلبات الحادة التي شهدتها في عام 2020 نتيجة شيع حالة عدم اليقين بشأن التأثير الاقتصادي الناجم عن جائحة كورونا، فقد تعافت البورصات في عام 2021 على وقع تحسن مؤشرات كلاً من النمو الاقتصادي العالمي، والصناعة والإنتاج، وتراجع معدلات البطالة. كما ساهمت وتيرة توزيع لقاحات فيروس كورونا في تخفيض الإصابات بالفيروس بشكل واضح مما أدى إلى عودة النشاط الاقتصادي جزئياً كما كان قبل الجائحة. كذلك ساهمت السياسات المالية والنقدية التيسيرية الاستثنائية في تحسّن أداء البورصات العالمية.

رسم بياني (31)

تطور مؤشرات الأسعار في بعض البورصات العالمية خلال عام 2021



المصدر: بلومبيرغ.

## ثانياً: مقارنة أداء بورصة الكويت مع البورصات الخليجية خلال عام 2021

المال الخليجية تدفقات لرؤوس الأموال من الاقتصادات الناشئة الأخرى والأسواق المتقدمة نظراً لتراجع معدلات التضخم في دول مجلس التعاون مقارنة بالدول المتقدمة. وتعتبر أسعار الطاقة المرتفعة ومعدلات التضخم القياسية في الأسواق العالمية عوامل مؤثرة ودافعة للأسواق الخليجية التي أصبحت مستفيدة من هذه التغيرات. إلى جانب ذلك، أدى تخفيف الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها دول المجلس في مواجهة الجائحة إلى ارتفاع أرباح الشركات الخليجية.

شهدت أسواق المال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أفضل أداءً على المستوى الإقليمي خلال عام 2021، حيث سجل كل من مؤشر ستاندرد آند بورز المركب الخليجي (S&P GCC Composite Index) ومؤشر مورغان ستانلي للبورصات الخليجية (MSCI GCC Index) معدلات نمو بلغت نسبتهما 31.4% و34.9% على الترتيب، وبنسبة أعلى من مؤشر مورغان ستانلي العالمي (MSCI World Index) الذي ارتفع بنسبة 21.8%. ويعزى ذلك إلى مجموعة من العوامل التي تتمثل في ارتفاع أسعار النفط نتيجة لتعافي الطلب العالمي بعد انحسار الإصابات بجائحة كورونا، كما شهدت أسواق

العام بارتفاع نسبته 41.5%، يليه مؤشر قطاع الخدمات المالية الذي ارتفع بما نسبة 16.4% خلال عام 2021. وبالرغم من الصعود الذي سجله المؤشر العام إلا أنه لم يتجاوز مستوياته قبل الجائحة.

بورصة قطر (QSE): سجل مؤشر بورصة قطر (QE Index) ارتفاعاً بنحو 1189.9 نقطة بما نسبته 11.4% ليصل إلى 11625.8 نقطة في نهاية عام 2021، مسجلاً أعلى ارتفاع سنوي في ثلاثة أعوام. وجاءت تلك الارتفاعات بسبب التحسن في المؤشرات الاقتصادية وارتفاع أرباح الشركات المدرجة بعد الاختلالات الناتجة عن جائحة كورونا.

وعلى الصعيد المحلي خلال عام 2021، شهدت بورصة الكويت أداءً إيجابياً بالمقارنة بالأسواق الخليجية والإقليمية، فقد ارتفع مؤشر السوق العام بنحو 1497.1 نقطة بما نسبته 27.0% ليصل إلى 7043.2 نقطة في نهاية العام المذكور. وبذلك سجلت بورصة الكويت رابع أعلى معدل ارتفاع على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 2021. وكانت أعلى نسبة ارتفاع على مستوى مؤشرات الأسعار لبورصة الكويت من نصيب مؤشر السوق الرئيسي (50)، إذ ارتفع بنسبة 31.7%. يليه مؤشر السوق الرئيسي الذي ارتفع بنسبة 29.3%، تبعه أيضاً وبنفس الاتجاه مؤشر السوق الأول بارتفاع نسبته 26.2%. وتعكس الارتفاعات في مؤشرات السوق أداءً أفضل من قبل قطاع الشركات ذات رؤوس الأموال الصغيرة والمتوسطة خلال عام 2021.

وارتفعت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة في بورصة الكويت (167 شركة) بما مقداره 9.2 مليار دينار ونسبته 28.5%، لتصل إلى نحو 41.4 مليار دينار في نهاية عام 2021 مقابل نحو 32.2 مليار دينار في نهاية عام 2020 (171 شركة).



سوق أبوظبي للأوراق المالية (ADX): أنهى المؤشر العام لسوق أبوظبي (ADX General Index) تداولاته لعام 2021 بارتفاعات تاريخية، حيث سجل المؤشر أفضل أداءً عالمياً بين جميع البورصات الرئيسية مرتفعاً بنحو 3443.1 نقطة أي ما نسبته 68.2% ليصل إلى 8488.4 نقطة في نهاية عام 2021، مقابل 5045.3 نقطة في نهاية عام 2020. وجاء ذلك الارتفاع مدفوعاً بأداء قياسي في قطاع الخدمات المالية والاستثمار وقطاع الصناعة الذي ارتفع بنسبة 250.2% و125.0% على الترتيب. كما شهد السوق طرح خمس شركات للاكتتاب العام من أبرزها شركة أدنوك للحفر، والتي تجاوزت قيمة الاكتتاب فيها 34 مليار دولار لسوق أبوظبي المالي.

السوق المالي السعودي (تداول) (The Saudi Stock Exchange - Tadawul): استنطاع السوق المالي السعودي أن ينهي تعاملاته في عام 2021 بين أفضل مؤشرات البورصات الإقليمية محققاً أعلى ارتفاع سنوي خلال 14 عاماً، ويأتي ذلك انعكاساً لنمو القطاعات الغير نفطية بشكل كبير على أثر الإصلاحات الاقتصادية والتي ساهمت بتحفيز النشاط الاقتصادي، وجذب الاستثمارات الخارجية بعد التراجع الحاد من تداعيات جائحة كورونا. وشهد المؤشر العام للسوق المالي السعودي (تاسي) (TASI Index) ارتفاعاً بنحو 2592.2 نقطة بما نسبته 29.8% ليصل إلى نحو 11281.7 نقطة في نهاية عام 2021، مقابل 8689.5 نقطة في نهاية عام 2020.

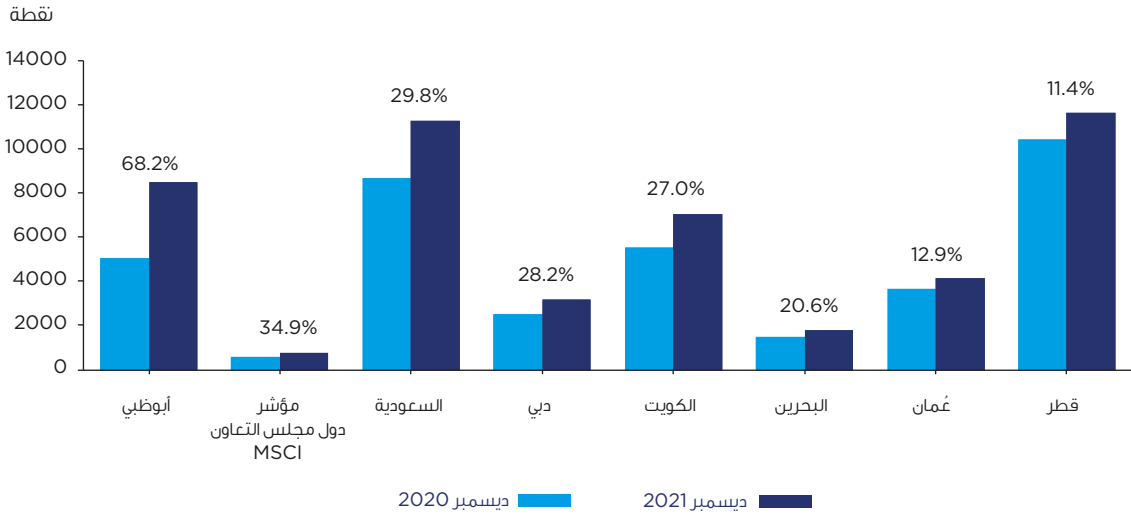
سوق دبي المالي (DFM): بعد أن سجل مؤشر سوق دبي المالي العام (DFM General Index) أسوأ أداء خلال 2020، سجل المؤشر ثالث أفضل أداء خليجي في نهاية عام 2021، إذ ارتفع بنحو 703.9 نقطة بما نسبته 28.2% ليصل إلى 3195.9 نقطة في نهاية عام 2021. وقد جاء ذلك الارتفاع مدفوعاً بالأداء القوي في قطاعات البنوك والاتصالات والخدمات المالية.

بورصة البحرين (BHB): شهد مؤشر بورصة البحرين العام (Bahrain All Share Index) تراجع في مؤشرات التداول الرئيسية خلال عام 2021، حيث تراجعت كل من قيمة وكمية الأسهم المتداولة بنسبة 8.1% و15.8% على التوالي. في حين أنهى المؤشر تعاملاته في عام 2021 على ارتفاع مقارنة في نهاية عام 2020، حيث ارتفع المؤشر العام بنحو 307.5 نقطة، أي ما نسبته 20.6% ليصل إلى 1797.3 نقطة في نهاية عام 2021 بعد انخفاض المؤشر بنسبة 7.5% في عام 2020. وبحسب المؤشرات السعيرية للقطاعات في بورصة البحرين، تصدرت مؤشرات الأسعار القطاعية من حيث نسبة ارتفاع مؤشر الأسعار لقطاع المواد بنسبة 22.5%، يليه مؤشر أسعار قطاع الخدمات المالية بنسبة 16.4%.

سوق مسقط للأوراق المالية (MSX): ارتفع مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية (30 MSX) خلال عام 2021 وبوتيرة أقل من مؤشرات أسواق بقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك بعد سلسلة من التراجعات لأربعة أعوام على التوالي، حيث أفضل المؤشر على ارتفاع بلغ نحو 470.8 نقطة بما نسبته 12.9% عن العام السابق. وعلى صعيد القطاعات المكونة للمؤشر، شهد قطاع الصناعة أفضل قطاع أداءً خلال

## رسم بياني (32)

## تطور مؤشرات أسعار إغلاق بورصات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عامي 2020 و2021



المصدر: بلومبيرغ.

## جدول (52)

## تطور مؤشرات أسعار إغلاق بورصات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عام 2021

التغيير (%)	نقطة	سعر الإغلاق		الأسواق
		2021	2020	
+34.9	191.3	740.2	548.9	مؤشر دول مجلس التعاون (MSCI)
+68.2	3443.1	8488.4	5045.3	مؤشر سوق أبو ظبي للأوراق المالية
+29.8	2592.2	11281.8	8689.5	مؤشر السوق المالية السعودية "تداول"
+28.2	703.9	3195.9	2492.0	مؤشر سوق دبي المالي
+27.0	1497.1	7043.2	5546.0	المؤشر العام لبورصة الكويت
+20.6	307.5	1797.3	1489.8	مؤشر بورصة البحرين العام
+12.9	470.8	4129.5	3658.8	مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية
+11.4	1189.9	11625.8	10436.0	مؤشر بورصة قطر

المصدر: بلومبيرغ.

## ثالثاً: تحليل أداء بورصة الكويت خلال عام 2021

ارتفاعاً ملحوظاً بلغت نسبته 26.7% و62.5% على التوالي مقارنةً بمستوياتها المسجلة خلال عام 2020. وفي ضوء ذلك، سجلت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة ارتفاعاً ملموساً ليصل إلى نحو 41395.78 مليون دينار في نهاية عام 2021 بارتفاع بلغت نسبته 28.5% عن نهاية عام 2020.

وكانت مؤشرات الأسعار الرئيسية قد سجلت ارتفاعات ملموسة في جميع الأرباع الأربعة من عام 2021، وكان الربع الثاني من عام 2021 الأكثر ارتفاعاً في جميع المؤشرات الرئيسية، حيث سجل كل من مؤشر السوق العام ومؤشر السوق الأول والسوق الرئيسي

## 1. المؤشرات الرئيسية:

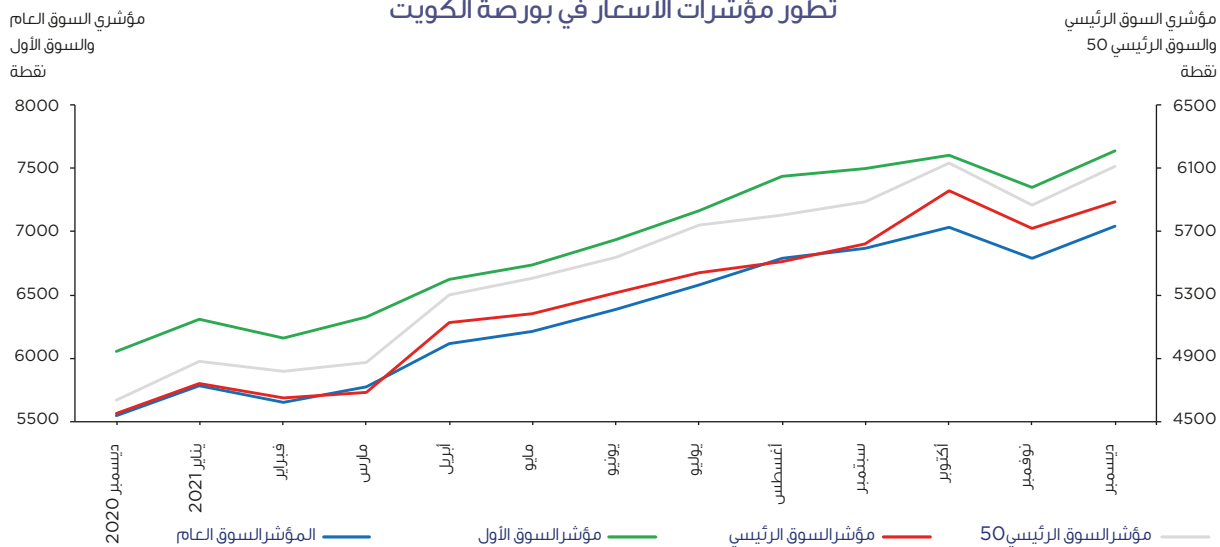
سجلت مؤشرات التداول ومستويات الأسعار الرئيسية في بورصة الكويت أداءً إيجابياً خلال عام 2021، حيث أفضل مؤشر السوق العام في نهاية عام 2021 مرتفعاً بنسبة 27.0% مقارنةً بإقتال عام 2020، وكذلك مؤشر السوق الأول مرتفعاً بنحو 26.2%. كما سجل كل من مؤشر السوق الرئيسي ومؤشر السوق الرئيسي (50) ارتفاعاً بما نسبته 29.3%، و31.7% على الترتيب مقارنة بإقتال عام 2020. كما سجلت مؤشرات التداول الرئيسية (قيمة وكمية الأسهم المتداولة)

أسعار النفط العالمي نتيجة زيادة الطلب المرافق للانتعاش الاقتصادي العالمي واتفاق منظمة (أوبك+). كما ساهمت في الدفع الإيجابي لأداء البورصة وتشغيل سيولتها المراجعة الدورية لكل من MSCI و FTSE وطرح منتجات استثمارية جديدة لتحفيز السيولة، وإقبال المستثمرين المحليين والأجانب والتفاؤل بفعالية اللقاحات وقدرتها على الحد من انتشار فيروس "كورونا"، والازدياد الملحوظ في أعداد المحصنين وبالتالي انخفاض احتمال العودة إلى الإغلاقات الاقتصادية في الفترة المقبلة.

والسوق الرئيسي (50) ارتفاعاً نسبته (10.6%، و9.7%، و13.4%، و13.7%) على الترتيب مقارنةً بالربع الأول من عام 2021. ويعزى ذلك إلى النتائج المحققة على أثر انحسار جائحة "كورونا" واكتشاف اللقاحات الفعّالة وحملات التطعيم الواسعة في عام 2021 وتحقيق المناعة المجتمعية بوقت قياسي قبل نهاية العام، مما أدى إلى العودة التدريجية لحركة التجارة العالمية إلى حالتها الطبيعية، الأمر الذي معه يتوقع صندوق النقد الدولي انتعاش الاقتصاد العالمي في عام 2021 ونسبة نمو تُقدَّر بنحو 6.1%، وبالإضافة إلى ذلك ارتفاع

### رسم بياني (33)

#### تطور مؤشرات الأسعار في بورصة الكويت



المصدر: بورصة الكويت.

### جدول (53)

#### تطور مؤشرات قطاعات بورصة الكويت خلال عام 2021

القطاع	2021	2020	التغير (%)
الطاقة (النفط والغاز سابقاً)	1428.15	1277.33	+11.8
المواد الأساسية	1024.78	898.59	+14.0
الصناعة	1141.49	891.10	+28.1
السلع الاستهلاكية	731.11	746.36	-2.0
الرعاية الصحية	797.03	826.64	-3.6
الخدمات الاستهلاكية	1336.63	818.60	+63.3
الاتصالات	1089.37	1102.31	-1.2
المناجم	600.0	728.95	-17.7
البنوك	1622.77	1262.46	+28.5
التأمين	1533.39	1156.17	+32.6
العقار	1326.41	952.63	+39.2
الخدمات المالية	1423.32	929.71	+53.1
التكنولوجيا	683.85	502.70	+36.0

المصدر: بورصة الكويت.

## 2. مؤشرات التداول الرئيسية:

سجلت المؤشرات الرئيسية للتداول في بورصة الكويت خلال عام 2021 ارتفاعاً ملموساً مقارنةً مع مستوياتها خلال عام 2020. فقد بلغت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة (سيولة البورصة) خلال عام 2021 نحو 13.61 مليار دينار (بمعدل يومي بلغ 55.55 مليون دينار) مقابل نحو 10.74 مليار دينار (وبمعدل يومي بلغ 44.38 مليون دينار) خلال عام 2020، ما يمثل ارتفاعاً قيمته 2.87 مليار دينار ونسبته 26.7% (وارتفاعاً نسبته 25.2% للمعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة).

أما بالنسبة لأداء القطاعات خلال العام 2021 فقد عكس بالدرجة الأولى القيمة السوقية المرتفعة، وأداء الأسهم الراجحة إلى حد كبير، وانحسار الجائحة وبدء العودة التدريجية للنشاط الاقتصادي حيث سجل مؤشر قطاع شركات الخدمات الاستهلاكية أعلى معدل ارتفاع سنوي بنسبة 63.3% إقبال نهاية عام 2021 مقارنة بإقبال نهاية العام الماضي، تلاه إقبال مؤشر قطاع شركات الخدمات المالية بما نسبته 53.1%، وكان ثالث أعلى ارتفاع من نصيب مؤشر قطاع العقار، حيث ارتفع بنحو 39.2% من 952.63 نقطة إقبال نهاية عام 2020، إلى 1326.41 نقطة إقبال نهاية عام 2021، بينما سجل إقبال مؤشر قطاع شركات المنافع أقصى انخفاضاً في نهاية عام 2021 مقارنة بإقبال نهاية عام 2020 بما نسبته 17.7% نتيجة لتراجع بنسبة مماثلة لمكونه الوحيد وهو سهم شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه، وتلاه انخفاض إقبال مؤشر قطاع شركات الرعاية الصحية بما نسبته 3.6% لذات الفترة المذكورة.

جدول (54)

### المؤشرات الرئيسية للتداول لأسهم الشركات المدرجة في بورصة الكويت (مؤشر السوق العام)

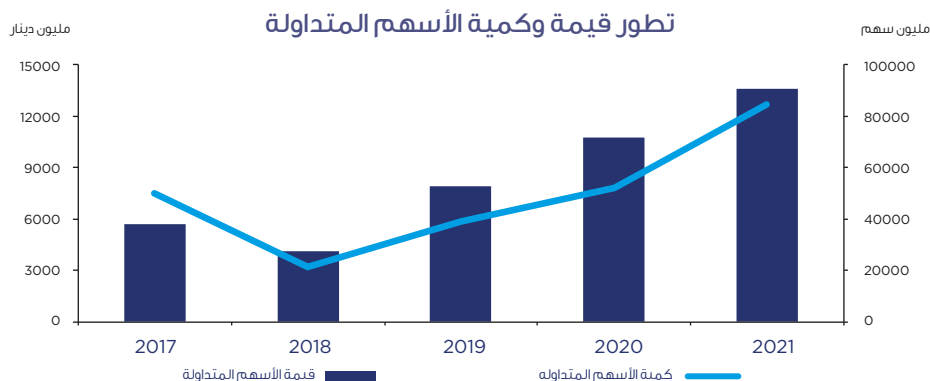
الفترة	القيمة (مليون دينار)	الكمية (مليون سهم)	عدد الصفقات (ألف صفقة)
عام 2019	7937.2	39017.4	1542.0
عام 2020	10743.7	52048.9	2316.6
عام 2021	13612.2	84564.6	3056.6
الربع الأول	2586.8	16820.9	633.0
الربع الثاني	3881.0	24919.6	860.0
الربع الثالث	3015.1	17009.3	650.0
الربع الرابع	4129.3	25814.8	913.6
معدل التغير السنوي لعام 2021 عن 2020 (%)	26.7	62.5	31.9

المصدر: بورصة الكويت.

وبلغت كمية الأسهم المتداولة خلال عام 2021 نحو 84.56 مليار سهم (بمعدل يومي بلغ 345.14 مليون سهم) مقارنةً بنحو 52.05 مليار سهم خلال عام 2020 (بمعدل يومي بلغ 215.08 مليون سهم)، ما يمثل ارتفاعاً ملحوظاً بنحو 32.51 مليار سهم وبما نسبته 62.5% (وارتفاعاً نسبته 60.5% للمعدل اليومي لكمية الأسهم المتداولة).

وبلغت كمية الأسهم المتداولة خلال عام 2021 نحو 84.56 مليار سهم (بمعدل يومي بلغ 345.14 مليون سهم) مقارنةً بنحو 52.05 مليار سهم خلال عام 2020 (بمعدل يومي بلغ 215.08 مليون سهم)، ما يمثل ارتفاعاً ملحوظاً بنحو 32.51 مليار سهم وبما نسبته 62.5% (وارتفاعاً نسبته 60.5% للمعدل اليومي لكمية الأسهم المتداولة).

رسم بياني (34)



المصدر: بورصة الكويت.

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للقيمة الإجمالية للأسهم المتداولة، فقد سجلت أسهم قطاع البنوك (الذي يضم 11 بنكاً، تشكل نحو 6.6% من إجمالي عدد الشركات المدرجة بالبورصة، ونحو 57.8% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية للسوق في نهاية عام 2021) أعلى قيمة للأسهم المتداولة في البورصة بين القطاعات الأخرى. حيث بلغت القيمة المتداولة لأسهم قطاع البنوك خلال عام 2021 نحو 4875.6 مليون دينار، مستحوذةً بذلك على ما نسبته 35.8% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في البورصة للعام المذكور. وجاء قطاع الخدمات المالية ثانياً وبنسبة بلغت (27.7%)، يليه قطاع العقار (14.0%)، ثم قطاع الصناعة (12.0%) وقطاع الاتصالات (4.2%)، ضمن القطاعات الخمسة الأوائل من حيث الأهمية النسبية للقطاع.

#### جدول (55)

### تطور قيمة الأسهم المتداولة في قطاعات بورصة الكويت خلال عام 2021 (القيمة بالمليون دينار)، والأهمية النسبية من الإجمالي (%)

القطاع	عدد الشركات المسجلة	2020		2021	
		القيمة	%	القيمة	%
الطاقة (النفط والغاز سابقاً)	6	52.12	0.49	133.45	0.98
المواد الأساسية	4	116.58	1.09	162.58	1.19
الصناعية	28	1125.31	10.47	1628.47	11.96
السلع الاستهلاكية	3	53.41	0.50	74.92	0.55
الرعاية الصحية	3	0.06	-	1.48	0.01
الخدمات الاستهلاكية	13	89.21	0.83	305.58	2.25
الاتصالات	5	822.21	7.65	571.90	4.20
المنافع	1	257.2	2.39	110.35	0.81
البنوك	11	6593.70	61.37	4875.56	35.82
التأمين	8	8.02	0.07	68.11	0.50
العقار	39	557.47	5.19	1899.76	13.96
الخدمات المالية	49	1067.70	9.94	3776.45	27.74
التكنولوجيا	1	0.69	0.01	3.63	0.03
<b>المجموع</b>	<b>171</b>	<b>10743.67</b>	<b>100</b>	<b>13612.25</b>	<b>100</b>

المصدر: بورصة الكويت.

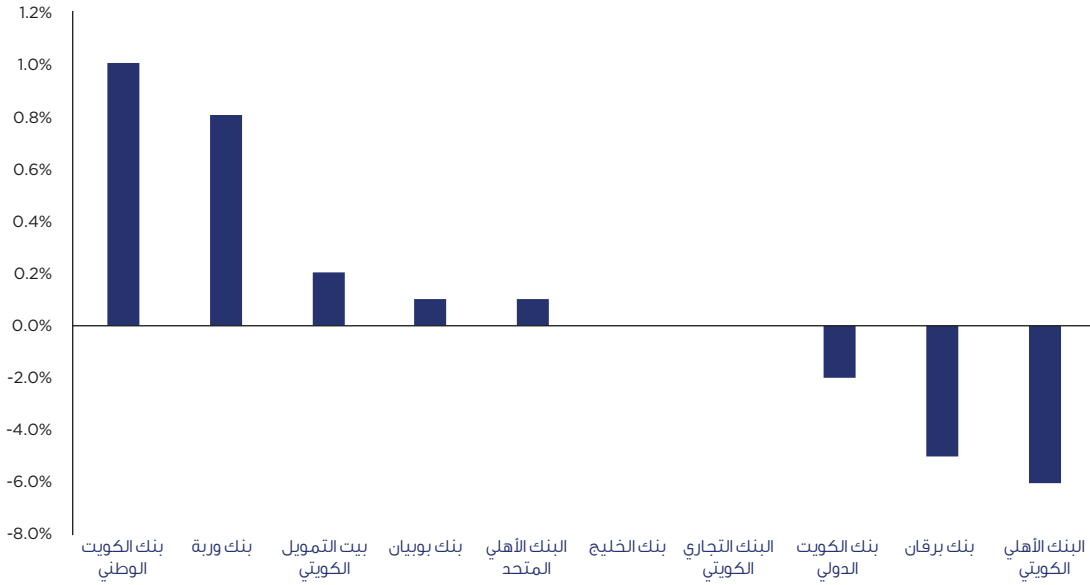
### 3. حجم ملكية الأجانب في بورصة الكويت:

انخفضت نسبة الملكية الأجنبية لدى البنك الأهلي الكويتي من 1.0% في عام 2020 إلى 0.4% في عام 2021 (أي بتراجع قدره 0.6%)، كما انخفضت نسبة الملكية الأجنبية لدى بنك برقان من 3.2% في عام 2020 إلى 2.7% في عام 2021 (أي بتراجع قدره 0.5%). ومن الملاحظ أن زيادة الاستثمارات الأجنبية في أكثر القطاعات وزناً في دولة الكويت إشارة إيجابية لسوق الأسهم، مما يسهم في تحقيق سيولة إضافية إلى قيمة وحجم السوق، بالإضافة إلى إظهار رغبة واستعداد الأجانب للاستثمار في دولة الكويت مستقبلاً.

شهدت أسهم القطاع المصرفي في نهاية عام 2021 ارتفاعاً في الملكية الأجنبية مقارنةً في نهاية عام 2020، ويعزى ذلك إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى دولة الكويت بسبب ترقية مؤشر مورغان ستانلي كايبتال إنترناشيونال لبورصة الكويت ضمن مؤشر الأسواق الناشئة في عام 2020. وقد نتج عن ذلك ارتفاع نسبة الملكية الأجنبية لدى بنك الكويت الوطني من 19.8% في عام 2020 إلى 20.8% في عام 2021 (أي بزيادة قدرها 1.0%)، في حين ارتفعت نسبة الملكية الأجنبية لدى بنك وربة من 3.8% في عام 2020 إلى 4.6% في عام 2021 (أي بزيادة قدرها 0.8%) وفي المقابل

## رسم بياني (35)

التغير في نسبة ملكية المساهمين غير الكويتيين في قطاع البنوك في بورصة الكويت  
كما في نهاية 2021 مقارنة بنهاية 2020



المصدر: بورصة الكويت

## جدول (56)

تطور ملكيات المستثمرين غير الكويتيين لدى البنوك الكويتية

اسم البنك	نسبة ملكية غير الكويتيين 2020 (%)	نسبة ملكية غير الكويتيين 2021 (%)	التغير (%)
بنك الكويت الوطني	19.8%	20.8%	+1.0
بنك الخليج	12.5%	12.5%	0.0
بيت التمويل الكويتي	10.1%	10.3%	+0.2
بنك بوبيان	5.1%	5.2%	+0.1
بنك وربة	3.8%	4.6%	+0.8
بنك الكويت الدولي	4.7%	4.5%	-0.2
بنك برقان	3.2%	2.7%	-0.5
البنك الأهلي الكويتي	1.0%	0.4%	-0.6
البنك الأهلي المتحد	0.3%	0.4%	+0.1
البنك التجاري الكويتي	0.1%	0.1%	0.0

المصدر: بورصة الكويت

#### 4. العوامل المؤثرة في أداء البورصة:

##### العوامل الإيجابية

- انحسار جائحة "كورونا" بفضل فعالية اللقاحات في التخفيف من أعراض الإصابات بالفيروس والحملات واسعة النطاق لتوزيع اللقاحات في عام 2021، والتي حققت المناعة المجتمعية بحلول نهاية عام 2021 مما نتج عنها العودة التدريجية في الاقتصاد العالمي والمحلي.

- بقاء أسعار الفائدة عند مستوياتها الأدنى تاريخياً خلال عام 2021 من أهم العوامل التي لقيت دوراً في زيادة جاذبية أسواق الأسهم، حيث تنعكس أسعار الفائدة في رفع أو خفض كلفة الأموال بالنسبة لشركات القطاع الخاص وبالتالي التأثير على ربحيتها، مما يشجع على الاستثمار في أسواق الأسهم مما دعم سيولة السوق وأسعار الأسهم.

- شهدت أسعار النفط الخام في 2021 ارتفاعات ملحوظة، حيث تجاوز سعر برميل النفط الكويتي التصديري نحو 80 دولاراً أمريكي للبرميل وذلك في 5 أكتوبر 2021، بعد انخفاضه إلى ما دون 20 دولاراً أمريكي للبرميل في عام 2020، وتعزز هذه الزيادة في أسعار النفط من الثقة بأداء الاقتصاد الكويتي مما ينعكس على الشركات المدرجة في بورصة الكويت.

- قامت بورصة الكويت خلال عام 2021 بطرح أدوات منتجات استثمارية جديدة في البورصة لتحفيز السيولة في البورصة الكويتية بعد انضمامها لمؤشري MSCI و FTSE، حيث عززت بورصة الكويت منتجاتها في عام 2021 من خلال طرح حقوق الأولوية وتقديم التداول على الهامش.

##### العوامل السلبية

- ارتفاع معدل التضخم في دولة الكويت ليصل إلى 3.4% خلال عام 2021 مقارنةً بنحو 2.1% خلال عام 2020.

- من المتوقع أن تسجل الموازنة العامة عجزاً للسنة المالية 2022/21 بقيمة 12.1 مليار دينار كويتي، وبالرغم من تراجع العجز بنسبة 13.8% عن موازنة السنة المالية 2021/20 إلا أنه العجز الذي ستسجله الموازنة العامة للسنة السادسة على التوالي. ومع تحسن الإيرادات النفطية وضبط الانفاق، أعلنت وزارة المالية بأن العجز الفعلي خلال أول 11 شهراً من السنة المالية 2021/20 بلغ 401.5 مليون دينار، منخفضاً بنحو 93.3% من العجز المحقق في الفترة المقابلة من السنة المالية الماضية.

- ارتفاع أعداد الشركات المنسحبة اختياريًا من بورصة الكويت خلال عام 2021: سجلت بورصة الكويت خلال عام 2021 انسحاباً اختياريًا لعدد (7 شركات). وجاء ذلك الانسحاب لضعف معدل دوران أسهم تلك الشركات خلال العام المذكور، بالإضافة إلى عدم قدرة تلك الشركات على سداد تكاليف الرسوم السنوية للبورصة.

- توقعات بتشديد السياسة النقدية خلال الفترة المقبلة: بناءً على الاتجاهات العالمية بعد جائحة "كورونا"، من المتوقع أن تدخل دولة الكويت بدورة تشديد السياسة النقدية من خلال رفع أسعار الفائدة، وفي حال حدوث ذلك من المتوقع انتقال بعض الأموال من البورصة إلى أسواق السندات أو الاحتفاظ بها كودائع لدى البنوك.

#### 5. أرباح الشركات المدرجة في البورصة

سجّل مجموع صافي أرباح (وخسائر) 160 شركة من أصل 167 مدرجة في بورصة الكويت عن أعمالها لعام 2021، ارتفاعاً ملموساً ليصل إلى نحو 3221.2 مليون دينار مقابل نحو 464.6 مليوناً لذات الشركات عن أعمالها خلال عام 2020، وبارتفاع مقداره 2756.6 مليون دينار ونسبته 593.3%، حيث سجلت 120 شركة أرباحاً خلال عام 2021 بلغت نحو 3344.7 مليون دينار مقابل 78 شركة بلغ مجموع أرباحها خلال عام 2020 نحو 1324.5 مليون دينار وبارتفاع مقداره 2020.2 مليون دينار ونسبته 152.5%. فيما سجلت 40 شركة خسائر خلال عام 2021 بلغت نحو 123.5 مليون دينار مقابل 82 شركة سجلت خسائر بلغت نحو 859.9 مليون دينار خلال عام 2020 وبتراجع في قيمة الخسائر بنحو 736.4 مليون دينار ونسبته 85.6%.

أما فيما يتعلق بترتيب القطاعات الخمس الأولى بحسب الأهمية النسبية لقيمة مجموع صافي الأرباح والخسائر لشركات القطاع إلى إجمالي صافي الأرباح والخسائر لجميع القطاعات خلال عام 2021، فقد حل قطاع البنوك في المقدمة، حيث استحوذت أرباح البنوك على ما نسبته 33.1% من إجمالي أرباح الشركات لعام 2021، تلاه في المرتبة الثانية قطاع الصناعة بنسبة 32.9%، ثم قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثالثة بنسبة 10.1%، ثم قطاع العقار في المرتبة الرابعة بنسبة 8.3%، ثم قطاع الاتصالات في المرتبة الخامسة بنسبة 7.8%. وقد سجل مؤشر مضاعف السعر السوقي (P/E) للشركات المدرجة بالبورصة تراجعاً خلال عام 2021 ليصل إلى نحو 14.2 مرة في المتوسط مقابل نحو 14.5 مرة في المتوسط خلال عام 2020.

## جدول (57)

أداء الشركات المُدرجة بحسب القطاع في بورصة الكويت  
خلال عامي 2020 و2021  
(مليون دينار)

مضاعف السعر السوقي (مرة)	معدل العائد لحقوق المساهمين	ربحية السهم (فلس)	صافي الأرباح أو الخسائر			عدد الشركات التي أفضحت عن بياناتها	عدد الشركات المدرجة في القطاع	القطاع
			التغير (%)	2021	2020			
15.7	2.2	16.8	149.2	14.7	5.9	6	6	الطاقة (النفط والغاز سابقاً)
12.4	9.5	36.6	122.4	66.5	29.9	4	4	المواد الأساسية
12.7	5.3	11.1	1414.7	1061.0	(80.7)	27	28	الصناعة <sup>(1)</sup>
21.4	-5.5	-1.7	-84.0	1.9	11.9	2	2	السلع الاستهلاكية
14.7	13.6	38.2	16.1	13.7	11.8	3	3	الرعاية الصحية
14.2	8.5	6.8	215.5	53.7	(46.5)	12	12	الخدمات الاستهلاكية
13.3	9.8	43.2	13.1	250.0	221.0	4	5	الاتصالات <sup>(1)</sup>
19.0	23.2	12.0	9.8	13.5	12.3	1	1	المنافع
21.5	7.8	17.8	79.2	1065.3	594.4	11	11	البنوك
10.1	9.4	27.8	108.5	88.0	42.2	8	8	التأمين
15.8	2.7	5.7	183.4	268.0	(321.3)	35	38	العقار <sup>(1)</sup>
13.2	5.2	10.8	2186.5	325.5	(15.6)	46	48	الخدمات المالية <sup>(1)</sup>
-	-5.0	-5.8	14.3	(0.6)	(0.7)	1	1	التكنولوجيا
<b>14.2</b>	<b>5.5</b>	<b>12.5</b>	<b>593.3</b>	<b>3221.2</b>	<b>464.6</b>	<b>160</b>	<b>167</b>	<b>إجمالي البورصة</b>

المصدر: البيانات المالية لميزانيات الشركات المتوافرة لدى بورصة الكويت.

(1) هناك شركات لم تعلن عن أرباحها لعام 2021 وهي كالتالي: شركة واحدة ضمن قطاع الصناعة، وشركة واحدة ضمن قطاع الاتصالات و3 شركات ضمن قطاع العقار، وشركتان ضمن قطاع الخدمات المالية.

القيمة السوقية للشركات الكويتية ما نسبته 90.8% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة مقابل 9.2% للشركات غير الكويتية.

شهدت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة في بورصة الكويت خلال الخمس السنوات السابقة أداءً مختلطاً، حيث شهدت ارتفاعاً حتى نهاية عام 2019 ثم سجلت انخفاضاً طفيفاً في نهاية عام 2020 ثم عاودت الارتفاع في نهاية عام 2021 لتصل قيمة الزيادة بما مقداره 13924.90 مليون دينار وبما نسبته 50.7% عن القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة في عام 2017 والبالغة نحو 27470.90 مليون دينار.

تتدرج جنسيات الشركات غير الكويتية المدرجة في بورصة الكويت في ثلاث بورصات عربية وهي بورصة جمهورية مصر العربية (شركة

## 6. تطورات القيمة السوقية الرأسمالية وقاعدة الإصدار:

### أ- القيمة السوقية الرأسمالية:

ارتفعت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة في بورصة الكويت (167 شركة) بما مقداره 9175.63 مليون دينار ونسبته 28.5%، لتصل إلى نحو 41395.78 مليون دينار في نهاية عام 2021 مقابل نحو 32220.15 مليون دينار في نهاية عام 2020 (171 شركة). أما القيمة السوقية للشركات الكويتية المدرجة (159 شركة) خلال عام 2021، فقد ارتفعت بنحو 8224.62 مليون دينار (بنسبة 28.0%)، حيث بلغت نحو 37567.12 مليون دينار مقابل نحو 29342.50 مليون دينار خلال عام 2020 (162 شركة). وتشكل

وفي هذا الصدد، أُدرجت 3 شركات كويتية وبلغت القيمة السوقية الرأسمالية لها نحو 109.56 مليون دينار، بالإضافة إلى انسحاب اختياري (لعدد 7 شركات) التي بلغت قيمتها السوقية الرأسمالية نحو 49.50 مليون دينار مدرجة في بورصة الكويت خلال عام 2021. وقد بلغت القيمة السوقية الرأسمالية لأسهم الشركات (الجديدة والمنسحبة اختياريًا) في البورصة نحو 159.06 مليون دينار، ما يشكل نحو 0.4% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية للبورصة.

### ب- قاعدة الإصدار:

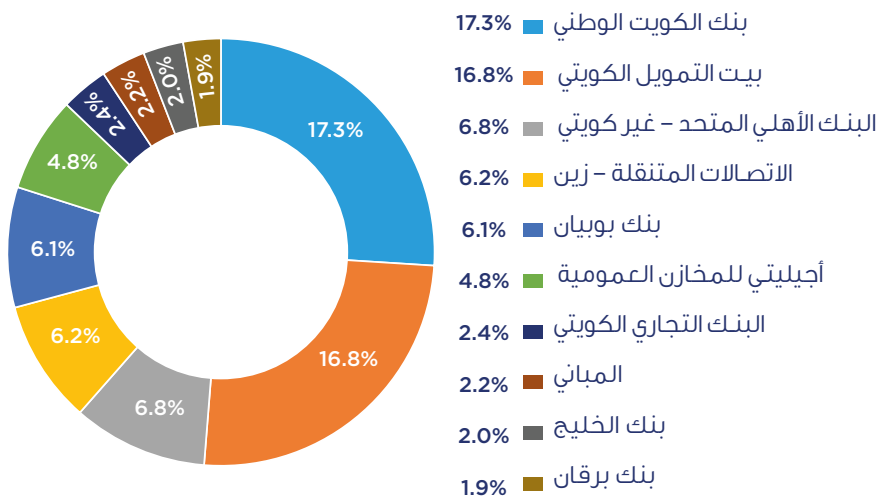
شهدت قاعدة الأسهم المُصدرة للشركات المدرجة في بورصة الكويت خلال عام 2021 ارتفاعاً طفيفاً بنحو 1626 مليون سهم وبما نسبته 1.5%، لتصل إلى نحو 110786 مليون سهم (منها 94293 مليون سهم لعدد 159 شركة كويتية) في نهاية ذلك العام مقارنةً بنحو 109160 مليون سهم (منها نحو 92530 مليون سهم لعدد 162 شركة كويتية) في نهاية عام 2020. كما أُدرجت أسهم 3 شركات جديدة بلغ عددها نحو 0.57 مليون سهم، بالإضافة إلى أن عدد أسهم الشركات المدرجة المنسحبة اختياريًا (7 شركات) قد بلغ نحو 2.26 مليون سهم، ليبلغ مجموع أسهم الشركات (الجديدة والمنسحبة اختياريًا) نحو 2.83 مليون سهم خلال عام 2021.

واحدة) في قطاع التأمين، وبورصات دولة الإمارات العربية المتحدة (3 شركات) في قطاع الصناعة، وأخيراً بورصة مملكة البحرين (3 شركات وبنك واحد) شركتان مدرجتان في قطاع الخدمات المالية وشركة واحدة مدرجة في قطاع التأمين وبنك واحد مدرج في قطاع البنوك. وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للقيمة السوقية الرأسمالية، فقد سجلت أسهم قطاع البنوك أعلى نسبة من حيث القيمة السوقية الرأسمالية في بورصة الكويت خلال عام 2021، حيث بلغت نحو 23943.24 مليون دينار وما نسبته 57.8% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية للبورصة. كما سجل قطاع التكنولوجيا أدنى نسبة مساهمة خلال عام 2021 بلغت نحو 0.02% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية في البورصة.

وبلغت القيمة السوقية الرأسمالية لأكثر عشر شركات مدرجة في البورصة نحو 27574.51 مليون دينار ما يعادل نحو 66.6% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية البالغة نحو 41395.78 مليون دينار، واستحوذت القيمة السوقية الرأسمالية لأسهم بنك الكويت الوطني، التي بلغت نحو 7171.12 مليون دينار على ما نسبته 26.0% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية للشركات العشر الأولى، وبما يعادل 17.3% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية في البورصة خلال عام 2021، ثم تلتها القيمة السوقية الرأسمالية لأسهم بيت التمويل الكويتي التي بلغت نحو 6964.45 مليون دينار ونسبتها 25.3% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية للشركات العشر الأولى في عام 2021.

### رسم بياني (36)

#### التوزيع القطاعي لأكثر عشر شركات من حيث القيمة السوقية الرأسمالية خلال عام 2021



المصدر: بورصة الكويت.

## جدول (58)

أعداد وأسماء الشركات التي أدرجت وانتقلت والمنسحبة من بورصة الكويت خلال عام 2021

البيان	القطاع / اسم الشركة
الشركات الجديدة المدرجة في البورصة (عدد 3 شركات مدرجة)	<b>الصناعة:</b> شركة جاسم للنقل والمناولة. <b>الخدمات المالية:</b> شركة صفاة للاستثمار. <b>العقار:</b> شركة لاند المتحدة العقارية.
الشركات التي قررت ان تنسحب بالانسحاب الاختياري (عدد 7 شركات منسحبة)	<b>الصناعة:</b> شركة الشارقة للإسمنت والتنمية الصناعية (غير كويتية). <b>السلع الاستهلاكية:</b> شركة دانة الصفاة الغذائية. <b>الخدمات الاستهلاكية:</b> شركة مجموعة الرأي الاعلامية. <b>العقار:</b> شركة إيفكت العقارية، وشركة أيار للتطوير العقاري. <b>الخدمات المالية:</b> شركة تمكين القابضة، وشركة أموال الدولية للاستثمار.

المصدر: بورصة الكويت.



## تعريفات الأسواق في بورصة الكويت:

### السوق العام:

المدرجة وتكون مطابقة لكافة شروط الإدراج الأساسية. والشركات المصنفة في السوق الرئيسي تكون ضمن مؤشر السوق الرئيسي ومؤشر السوق العام.

يتكون من مجموع الشركات المدرجة في السوق الأول (عددها 25 شركة) والشركات المدرجة في السوق الرئيسي (عددها 142 شركة).

### السوق الأول:

يضم السوق الرئيسي في بورصة الكويت 142 شركة، وتمثل تلك الشركات المدرجة في السوق الرئيسي نحو 24.8% من القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة الكويت.

هو سوق النخبة الذي يعد أفضل الأسواق التي أنشأتها بورصة الكويت، والذي يستهدف الشركات الممتازة ذات السيولة العالمية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة وتدخل الشركات المصنفة في السوق الأول ضمن «مؤشر السوق الأول» أو «مؤشر السوق العام».

### مؤشر السوق الرئيسي 50

مؤشر السوق الرئيسي (Bursa Kuwait Main Market 50 Index) أو مختصراً (BK Main 50 Index) مؤشر وزني للسوق الرئيسي والذي يتكون من 50 شركة من حيث أعلى قيمة سيولة في السوق الرئيسي.

يضم السوق الأول في بورصة الكويت 25 شركة تتمتع بسيولة مرتفعة وقيمة سوقية، وتمثل تلك الشركات المدرجة في السوق الأول نحو 75.2% من القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة الكويت.

### السوق الرئيسي:

وتُدرج الشركات ضمن مؤشر الرئيسي 50 وفقاً لمجموعة من معايير تتمثل في: أن تكون الشركة مدرجة في السوق الرئيسي، وأن تكون الشركة ضمن أعلى 50 شركة من حيث متوسط القيمة المتداولة اليومية و(ADTV). تتم مراجعة مكونات المؤشر بشكل سنوي.

هو السوق الذي تدرج ضمنه الشركات التي لا تتأهل للسوق الأول، ولكن لديها سيولة تجعلها قادرة على التداول ضمن معظم الشركات

جدول (59)

عدد الشركات المدرجة في مؤشرات السوق الأول والسوق الرئيسي لبورصة الكويت حسب التوزيع القطاعي في عام 2021

البيان	عدد الشركات المدرجة في مؤشر السوق الأول	عدد الشركات المدرجة في مؤشر السوق الرئيسي
قطاع الطاقة (النفط والغاز سابقاً)	-	6
قطاع المواد الأساسية	2	2
قطاع الصناعة	5	23
قطاع السلع الاستهلاكية	1	1
قطاع الرعاية الصحية	-	3
قطاع الخدمات الاستهلاكية	-	12
قطاع الاتصالات	1	4
قطاع المنافع	1	-
قطاع البنوك	8	3
قطاع التأمين	-	8
قطاع العقار	2	36
قطاع الخدمات المالية	5	43
قطاع التكنولوجيا	-	1
<b>المجموع</b>	<b>25</b>	<b>142</b>

المصدر: بورصة الكويت-التقرير السنوي 2021.





